

# أثر مخاطر الدولة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة/ حالة الأردن

إعداد

نضال عدنان زريقات

إشراف

الأستاذ الدكتور/ زياد رمضان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات منح درجة الماجستير

كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

2006

## التفويض

أنا نضال عدنان زريقات أفوض جامعة عمان العربية للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم: نضال عدنان زريقات

التوقيع:

التاريخ:

## قرار لجنة المناقشة

### قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها "أثر مخاطر الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

حالة الأردن"

وأجيزت بتاريخ: ٢٠٠٦/٨/٢٢

التوقيع



أعضاء لجنة المناقشة

1. أ.د. هشام غرايبه / رئيساً

2. أ.د. زياد رمضان / المشرف-عضواً

3. د. وهيب العلمي / عضواً

## شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات....

وبعد:...

لا يسعني وقد أنعم الله علي بإتمام هذه الرسالة إلا أن أتقدم بجزيل شكري، وعظيم تقديري إلى الأستاذ الدكتور زياد رمضان الذي أشرف على هذه الرسالة، ولم يبخل علي بعلمه وجهده ووقته وملحوظاته الدقيقة، ولما بذله من جهد كبير في إعدادها، ولما قدمه من عون ومساعدة، وتوجيهات سديدة طالت كل جزء من أجزائها، وساهمت في إنجازها بالشكل الذي هي عليه.

والشكر موصول أيضا إلى الأستاذين الكريهين: الأستاذ الدكتور هشام غرايبه والدكتور وهيب العلمي على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، ليسهموا أيضا في إنجازها بأفضل صورة.

كما لا يسعني إلا أن أتقدم بشكري وتقديري إلى الأساتذة الأفاضل من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة عمان العربية للدراسات العليا، والجامعة الأردنية الذين ساهموا في تحكيم أدوات الدراسة، ولما بذلوه من جهد مخلص وبناء.

كما أتقدم بشكري إلى جميع من ساهم في إنجاز هذه الرسالة، وأخص بالذكر صديقي وأخي الدكتور خالد القضاة لما أبداه من اهتمام مشكور عليه في إعدادها، فكل الشكر والعرفان والاحترام إلى كل من ساهم في إبراز هذه الرسالة بالشكل الذي هي عليه.

الباحث

نضال زريقات

## الإهداء

إلى أولئك الذين وهبوا لي جل وقتهم، إلى الذين تحملوا وصبروا، إلى من شاركوني بأحاسيسهم ساعة بساعة، إلى روح والدتي و إلى والدي وإخوتي إليهم جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع.

## فهرس المحتويات

ب	التفويض.....
ج	قرار لجنة المناقشة.....
د	شكر وتقدير.....
هـ	الإهداء.....
و	فهرس المحتويات.....
ح	قائمة الجداول.....
ي	قائمة الملاحق.....
ك	ملخص الدراسة.....
م	Abstract.....
1	الفصل الأول مشكلة الدراسة وخلفيتها.....
1	مقدمة:.....
5	مشكلة الدراسة:.....
6	أهداف الدراسة.....
6	أهمية الدراسة:.....
7	محددات الدراسة:.....
7	التعريف الإجرائي للمصطلحات:.....
8	الطريقة والإجراءات:.....
9	مجتمع وعينة الدراسة:.....
10	أداة الدراسة:.....
10	صدق الاستبانة:.....
10	ثبات الاستبانة:.....
11	التحليل الإحصائي:.....
12	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة.....
12	أولاً الإطار النظري:.....
27	ثانياً: الدراسات السابقة:.....
29	ما يميز هذه الدراسة عن سابقتها:.....

30.....	الفصل الثالث: الاستثمار في الأردن.....
31.....	النافذة الاستثمارية:.....
32.....	مزايا وحوافز الاستثمار في الأردن:.....
34.....	برامج الإصلاح الاقتصادي والسياسات المالية والنقدية:.....
35.....	كيفية مواكبة الوضع الاقتصادي:.....
35.....	السياسات المالية:.....
36.....	السياسة النقدية:.....
38.....	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن:.....
	واقع الاستثمار في الأردن حسب تقارير ملامح الدولة الصادرة من وكالة Economic (E.I.U)
38.....	Intelligence Unit:.....
40.....	الفصل الرابع تحليل بيانات الدراسة.....
64.....	الفصل الخامس مناقشة النتائج.....
64.....	مناقشة النتائج المتعلقة بمدى وجود مخاطر الدولة في الأردن.....
70.....	مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضيات.....
73.....	المراجع:.....
79.....	الملحقات.....

## قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
1	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لاستجابات أفراد عينة الدراسة على أبعاد ومجالات مخاطر الدولة السياسية	57
2	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة على المخاطر المتعلقة بأسعار الفائدة	58
3	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة على المخاطر المتعلقة بالنظام الضريبي	60
4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة على المخاطر المتعلقة بالعملة وأسعار الصرف	61
5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة على المخاطر المتعلقة بالنظام القانوني المالي	63
6	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة على المخاطر المتعلقة بقوانين التلوث وحماية البيئة	64
7	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة على المخاطر المتعلقة بالتأمين	66
8	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة على المخاطر المتعلقة بالاستقرار السياسي وتغير الحكومات	68
9	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة على المخاطر المتعلقة بالأحداث الجارية في الدول المجاورة	70
10	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة على المخاطر المتعلقة باستقطاب العمالة	71
11	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة على المخاطر المتعلقة بالاتفاقيات التجارية	73



74	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة على المخاطر المتعلقة بالنظام القانوني	12
76	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة على الفقرات (المخاطر) المتعلقة بنظام القيم والتقاليد والأخلاق السائدة في المجتمع الأردني	13
78	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة المتعلقة ببعء التفاوض	14
80	قيم معامل ارتباط بيرسون بين معدل درجة المخاطر السياسية ومعدل حجم الاستثمار وتاريخ بدء الاستثمار وقيم مستوى الدلالة لهذه المعاملات	15
81	قيم معامل ارتباط بيرسون بين معدل درجة المخاطر السياسية في مجال السياسة المالية ومعدل حجم الاستثمار وتاريخ بدء الاستثمار ومستوى الدلالة لهذه المعاملات	16
83	قيم معامل ارتباط بيرسون بين معدل درجة المخاطر السياسية لمجال سياسات التجارة ومعدل حجم الاستثمار وتاريخ بدء الاستثمار وقيم مستوى الدلالة لهذه المعاملات	17

## قائمة الملاحق

الرقم	المحتوى	الصفحة
-1	أداة الدراسة بصورتها النهائية	104

## ملخص الدراسة

أثر مخاطر الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

/ حالة الأردن

إعداد

نضال عدنان زريقات

إشراف

الأستاذ الدكتور زياد رمضان

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل والمخاطر السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة التي تؤثر سلباً أو إيجاباً على تدفق الاستثمارات الأجنبية للأردن وبالتالي على قيام الشركات الأجنبية باستثمار أموالها في هذا البلد وعمل إطار يسهل عملية تقييم هذه المخاطر.

وتتلخص مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على الأسئلة التالية وبالتالي التعرف على العوامل المؤثرة في جذب (أو طرد) الاستثمار الأجنبي إلى (أو من) الأردن:

1- ما هي مخاطر الدولة المؤثرة على جذب الاستثمارات الأجنبية الحقيقية إلى البلد بشكل عام ومدى وجودها في الأردن بشكل خاص؟

2- هل يوجد علاقة بين السياسة المالية التي تنتهجها الدولة في الأردن وحجم تلك الاستثمارات؟

3- ما تأثير السياسات النقدية في الأردن خلال العقد الماضي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما يراها المستثمرون؟

4- ما هي السياسات الحكومية للتجارة الخارجية في الأردن وهل نجحت في جذب الشركات الأجنبية للاستثمار في الأردن؟

5- ما تأثير معرفة قوانين التلوث وحماية البيئة والتقييد بها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن؟ وقد تألفت منهجية الدراسة من مسارين يسيران بخطين متوازيين أحدهما ميداني يجري على مجموعة من الشركات الأردنية المشتركة التي يتم تمويل نشاطاتها بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر لمعرفة موقعها من البيئة الاستثمارية في الأردن ومعرفة عوامل جذب و/أو طرد الاستثمارات الأجنبية الحقيقية الموجودة فعلاً في الأردن. وقد تم ذلك من خلال استبانة وزعت على المدراء في تلك الشركات.

والثاني نظري سعى لإلقاء الضوء على السياسات الاقتصادية والمالية بالأردن خلال فترة التسعينات وإلى وقتنا الحالي للوقوف على مدى ملاءمتها لتلبية احتياجات جذب الاستثمارات الأجنبية وذلك باستخدام الوثائق الحكومية المتوفرة والبحوث التي أجريت على الاستثمار في الأردن في الفترة قيد البحث.

وقد جاءت معظم الدراسات السابقة (باستثناء دراسة العزام (1994)) لتركز على أثر الاستثمارات الأجنبية على اقتصاديات الدول المضيفة، ولكن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها جاءت تركز على مخاطر الدولة وأثرها على تدفق الاستثمارات الأجنبية الحقيقية المباشرة إلى الأردن، وجاءت هذه الدراسة في فترة هامه اتصفت ملامحها بالانفتاح الاقتصادي وانضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة الأوروبية. وبالرغم من أن الدراسات العربية تطرقت بشكل أو بآخر إلى موضوع الاستثمار الأجنبي نجد أن الدراسة الحالية تعمل على توضيح مدى وأهمية عناصر مخاطر الدولة بتناولها لأهم العوامل السياسية والاقتصادية التي من شأنها أن تؤثر على تدفق الاستثمارات الخارجية إلى الأردن.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات منها:

- توضيح القوانين والأنظمة ذات العلاقة بالاستثمار للمستثمرين في جميع المجالات وتحديدًا في السياسة المالية (أسعار الفائدة، والنظام الضريبي، والعملة وأسعار الصرف، والنظام القانوني المالي).
1. توضيح قوانين التلوث وحماية البيئة في الأردن.
  2. استثمار حالة الاستقرار السياسي بإيضاح صورة الأردن وميزته على غيره فيما يتعلق بالأحداث الجارية في الدول المجاورة.
  3. توضيح خصائص الاتفاقيات التجارية المعمول بها في الأردن.
  4. زيادة مهارة العمالة الأردنية وتسهيل اختيار المستثمر للعامل الذي يريد (أجنبي أو محلي).
  5. توضيح نظم العادات والتقاليد في الأردن وطمأنة المستثمر إلى عدم تعارضها مع أعماله.
  6. تسهيل عمليات التفاوض مع المستثمرين، وإزالة البيروقراطية والفساد الإداري.

## **Abstract**

### **Effects of the State Risks to Attract Foreign Direct Investments / Jordan case**

**Prepared By  
Nedal Adnan Zuriqat**

**Supervised By  
Professor Dr. Zeyad Rmadan**

This study aimed to know political, economic and social factors risks which positively or passively affect foreign investments flow to Jordan and accordingly the foreign companies Fund investments in this country and to make a framework facilitating assessment process of these risks.

The study problem is summed up in trying to answer the following questions and accordingly to be acquainted with the factors influencing attraction (or distinction) of foreign investment to (or from) Jordan.

- 1- What are the state risks influencing attraction of real foreign investments to the country in general, and to what extent they exist in Jordan in particular?
- 2- Is there any relationship between the financial policy pursued by the state in Jordan and the volume of these investments?
- 3- What is the monetary policies effect in Jordan during the last decade to attract foreign direct investments as deemed by the investors?

- 4- What are the governmental policies of foreign trade in Jordan? Does it succeed in attracting foreign companies to invest in Jordan?
- 5- What is the influence of knowing and applying environment pollution protection laws on attracting foreign investments to Jordan?

Methodology of the study consisted of two parallel tracks. The first is field relating to a group of Jordan joint companies' activities which are financed by foreign direct investment. The aim is to know their locations at the investment environment in Jordan and to know factors of attraction or distinction of the real foreign investments existing actually in Jordan. A questionnaire was distributed among managers of these companies to know their opinions.

The second is theoretical, which endeavored to highlight the economic and financial policies of Jordan during the nineties of the last century till the present time. This is done so as to be acquainted with extent of suitability for meeting requirements of attracting foreign investments through using available governmental documents and the research undertaken for investment in Jordan during the period concerned.

Most of the last studies (excluding Al-Azzam Study “1994”) came to concentrate on the effect of foreign investment on the economics of the host countries. This study is distinguished from previous studies by the fact that it concentrates on political state risks and their effects on the real foreign direct investments flow to Jordan. This study is done during a significant period characterized by economic openness and Jordan's joining to World Trade organization and European Partnership Treaty.

Despite the fact that the Arab studies dealt, in a way or another, with foreign investment subject, the researcher finds that the current study is to clarify the significance of the state risks' elements through dealing with the most important political and economic factors, which may affect foreign investment flow to Jordan.

The study concluded with the following recommendations:  
Including illustration of the laws and regulations related to investment and investors in all fields definitely in the financial policy (interest rate, taxation system, currency and exchange rates and legal and financial regulation).

- 1- Illustration of pollution and environment protection laws in Jordan.
- 2- Investing political stability condition through demonstrating Jordan's image and its advantage from others in connection with the ongoing events in neighboring countries.
- 3- Clarifying characteristics of commercial agreements in force in Jordan.
- 4- Increasing skill of Jordan's manpower and facilitating the investor to select the labor he likes (foreigner or local).
- 5- Clarifying the value system in Jordan and reassuring the investor that this system is not contradictory to his business.
- 6- Facilitating negotiation processes with investors and removing of bureaucracy and administrative corruption.

## الفصل الأول

### مشكلة الدراسة وخلفيتها

مقدمة:

يحظى موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر بالاهتمام منذ فترة طويلة، وتجدد هذا الاهتمام في السنوات الأخيرة لأسباب متعددة منها الروابط القوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية بطرق متعددة لغرض خدمة الأسواق العالمية. وبما أن أغلب الاقتصاديات النامية تركز على التجارة الخارجية، ولا سيما قطاع الموارد الطبيعية، فقد تغيرت نسبياً نظرة عدم الاطمئنان تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، وزادت الرغبة في الاعتماد عليه بغية تطوير القطاعات الاقتصادية وتحويلها باتجاه أسواق التصدير. وقد عززت حرية التجارة القائمة على مبادئ حرية السوق من هذا التوجه، فأدت مجتمعة مع تطورات أخرى في السوق إلى حدوث تغير كبير في الدور التقليدي للتجارة وفي أهميتها النسبية كأداة لدعم الإنتاج وتنميته في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء (عبد الغفار، 2002).

وقد زاد الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً بحجة أنه مصدر تمويل غير منشئ للديون، ويتسم بالاستقرار مقارنة بالمصادر التمويلية الأخرى. ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر مكماً لمصادر التمويل الأخرى، وعلى خلاف الإقراض المصرفي التجاري، يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر توليفة من التقنية والإدارة في الدول المضيفة (جميل، 1999).

وفي مقدمة دوافع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر: البحث عن الأرباح وتجنب القيود المفروضة على التجارة الدولية ومواجهة المنافسين المحتملين، إلا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة المتدفقة صوب الدول النامية تتأثر بمجموعة من العوامل والظروف الاقتصادية التي تتعلق بالدول النامية المضيفة ذاتها، كاستقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار السياسي وتوافر الموارد وانفتاح تجارتها الخارجية ووجود الحوافز، بالإضافة إلى أنظمة الدول المصدرة لهذه الاستثمارات التي تقودها في الغالب إلى دول صناعية متقدمة، وتتأثر أيضاً بتباين الفوائد على هذه الاستثمارات (جميل، 1999).

وتورد جميل (1999) أنه في ضوء النجاحات التي تحققتها بعض الدول النامية على صعيد اقتصادياتها الوطنية، واستمرار سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها، وتخفيف القيود على التجارة والاستثمار الدوليين، وزيادة دور الاستثمار الأجنبي الخاص ذاته في ظل ظروف دولية مناسبة، في ظل هذه النجاحات استطاعت الدول النامية أن تجتذب قدرًا مناسباً من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في السنين المقبلة.



وليس الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً لرأس المال فحسب، بل هو أيضاً مصدر للتكنولوجيا الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية وشبكات التسويق، وهو قادر على تحفيز المنافسة والابتكار والادخار وتكوين رأس المال، وتوسيع نطاق التجارة وتسهيل سبل الوصول إلى الأسواق العالمية بما يؤدي إلى خلق الوظائف وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي (عبد الغفار، 2002).

و تأسيساً على ما سبق، يكتسب الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية متزايدة بوصفه شكلاً من أشكال المعاملات الاقتصادية الدولية. فقد تجاوز معدل نمو تدفقاته كلاً من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والصادرات العالمية، والاستثمار المحلي العالمي منذ أواسط الثمانينات من القرن العشرين، كما حدث ارتفاع حاد في هذه التدفقات منذ بداية التسعينات ولا سيما إلى داخل البلدان المتقدمة، تزايدت التدفقات الموجهة إلى البلدان النامية أيضاً.

إن التغير الكبير في العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقدين الماضيين سواء تلك الخاصة بالبلدان أم الشركات، أدى إلى طرح التساؤلات عن جدوى السياسات المتحررة تجاه هذا الاستثمار في البلدان المضيفة في مقابل استراتيجيات الإنتاج والتسويق المتكاملة للشركات في البيئة الدولية الجديدة. فضلاً عن أثر هذه التطورات في كلف ومنافع الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان المضيفة، وكذلك في السياسات الملائمة التي يجب أن تضعها الحكومات لضمان تحقيق أهدافها الطويلة الأجل في ظل أشكال الدعم المتعددة الهادفة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وإلى تضييق دور القطاع العام والتحكم في نشاطه وتحييد دور الدولة في النشاط الاقتصادي (عبد الغفار، 2002).

تهتم الدول النامية وتسعى إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها ليس فقط لسد احتياجاتها من الموارد المالية اللازمة للتنمية الاقتصادية، بل أيضاً لحاجة تلك الدول إلى التكنولوجيا المتطورة لتحديث صناعاتها وزيادة قدرتها التنافسية لمواجهة العولمة والانفتاح على الأسواق الخارجية (العيان والجمال، 1997). ويلاحظ أن أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تقتصر على أنها مجرد آلية لجذب التدفقات التمويلية للدول، وإنما تتعدى ذلك إلى الإسهام في زيادة الأصول غير المنظورة المتمثلة في تعميق مفهوم أنظمة الإدارة المتقدمة، والنهوض بالقدرات البشرية، والارتباط بشبكات المعلومات عبر الحدود الوطنية، وتحسين القدرة التنافسية للدولة المضيفة لتلك الاستثمارات. ولذلك فإنه يتعين أخذ هذه الاعتبارات في التحليل عند حساب تكلفة نظم الحوافز الممنوحة وحساب قيمة العائد الكلي المترتب على منح هذه الحوافز من قبل المجتمع (حمداني، 1997).

ويعد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من قضايا السياسات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للدول العربية. ومن الملاحظ أن مجموعة الدول العربية اجتذبت جزءاً يسيراً من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية. ولم يكن توزيع هذه التدفقات متساوياً سواء على المستوى القطري أو القطاعي، مما حدا بوضعي السياسات لتغيير هذا الوضع. وفي إطار الجهود المبذولة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي القابلة للاستمرار، يتم توجيه المزيد من الاهتمام نحو جذب الاستثمار الأجنبي عن طريق تحسين البيئة الاقتصادية المحفزة واستحداث حوافز جاذبة للاستثمار (العريان والجمال، 1997).

إن الحصول على المنافع المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر ليس أمراً تلقائياً، حيث أشارت دراسة ليكرو (1991) إلى أن درجة الانفتاح الاقتصادي كان عاملاً إيجابياً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن درجة المخاطر في اقتصاد الدولة المضيفة تعد عامل طرد للاستثمار الأجنبي المباشر. فقد وجد أن مستويات التعرّف تؤثر في معدل استثمار الشركات متعددة الجنسيات المتجهة نحو الأسواق المحلية، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو التصدير يتأثر غالباً بمعدلات الصرف النسبية. ومن هنا يمكن القول إن الحوافز التي تشجع الاستثمار من قبل الشركات المحلية والأجنبية (على سبيل المثال: درجة انفتاح الاقتصاد، واستقرار الأحوال القانونية والاقتصادية، وأسعار الصرف المستقرة نسبياً والمحكومة بقوى السوق ... إلخ) أكثر أهمية من الحوافز التفضيلية للشركات الأجنبية مثل الإعفاء الضريبي والجمركي.

ولذا فإن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي (إنشاء المشاريع) بصفة مستمرة إلى بلد معين يعد مؤشراً على الاستقرار السياسي والاقتصادي لذلك البلد، فلولا شعور المستثمر بهذا الاستقرار لما أقدم على إنشاء مشروعه، وذلك لأنه لا يمكن أن يتم تصفية مثل هذه الاستثمارات بشكل سريع عندما يبدأ عدم الاستقرار مثلما يحدث في حالة البيع السريع للاستثمارات المالية أي في الأسهم والسندات (عبيد، 1999). وإلى أي مدى يكون المستثمر متأكداً من العائد أو معدل العائد الممكن تحقيقه من استثمار ما؟ فإذا لم يكن المستثمر متأكداً بنسبة 100%، فإنه في هذه الحالة لا مفر من استخدام نظرية الاحتمالات التي تعبر عن المخاطرة. وعلى الرغم من أن عدم التأكد يختلف عن المخاطر، إلا أنه يمكن القول إن المخاطرة تنشأ من حالة عدم التأكد، وإذا كانت حالة عدم التأكد ناتجة من عدم المعرفة فإن المخاطرة يمكن النظر إليها على أنها حالة عدم توافر المعلومات، وفي حالة توافر المعلومات عن احتمالات حدوث الحالة فإن حالة عدم التأكد تتحول لتصبح حالة مخاطرة (Ritcher, 1994).

والمخاطرة التي تصاحب الاستثمار هي عدم التأكد الذي يتعلق بالعائد المتوقع، مع معرفة احتمال حدوثه، فعلى الرغم من دقة تقدير العائد المتوقع،

إلا أنه لا يزال غير مؤكد، فقد تحدث تقلبات في هذا العائد إذا ما تم عمل الاستثمار، ولذلك فالمخاطرة قد تكون أوضح في معناها إذا عرفناها بأنها التقلبات في العوائد المحتملة عن العائد المتوقع. ولمعرفة العائد المتوقع من الاستثمار ودرجة المخاطرة المتوقعة مع هذا العائد يكون المستثمر أكثر قدرة على التمييز بين الاستثمارات المختلفة وذلك سواء تم تقدير العائد والمخاطرة وفقاً لمنظور الاحتمالات الشخصية أو منظور الاحتمالات الموضوعية (عبيد، 1999).

يتميز الاقتصاد الأردني عن غيره بخصائص أهمها شح الموارد الاقتصادية مما أدى إلى الاهتمام بالموارد البشرية، وفي الأردن، كان عقد الثمانينات عقد أزمة اقتصادية نتيجة لعدة عوامل أدت مجتمعة إلى زيادة العجز في الميزان التجاري والموازنة العامة للدولة وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وانخفاض قيمة الدينار الأردني في مقابل العملات الأخرى، مما أدى إلى تبني الحكومة، منذ التسعينات، عدة سياسات للإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية بتوفير الخدمات والمرافق الأساسية، وتحسين السياسة المالية من خلال إعادة النظر في الضرائب المباشرة وتقليص الدعم الحكومي للسلع وتسعير الخدمات وتحسين السياسة النقدية من خلال تعزيز الاحتياطي من العملات الأجنبية، والتحكم في نمو عرض النقد ليتلاءم مع معدل نمو الناتج المحلي، وتحرير أسعار الفائدة وإنشاء مؤسسة تأمين الودائع وتعديل قوانين البنوك واتخاذ إجراءات نحو تخفيض قيود مراقبة النقد بهدف الوصول إلى تحريرها.

ولكون الاقتصاد الأردني يعاني من شح الموارد، فإن اعتماده على الاستثمارات الأجنبية يعد مسألة مهمة، من هنا جاءت فكرة هذه الدراسة في تحديد مدى فاعلية الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة المتعلقة بتقليل المخاطر السياسية في زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلاد، فقد قامت الدراسة بعرض شامل للملامح الأساسية للسياسات الأردنية المتعلقة بمخاطر الدولة السياسية ومدى ملاءمتها لتلبية الاحتياجات اللازمة لجذب الاستثمارات الحقيقية المباشرة للأردن. كذلك، تطرقت الدراسة إلى السياسات المالية والنقدية بشكل عام، وإلى بيان كون ما تم تحقيقه عاملاً مهماً من العوامل المؤثرة على جذب أو طرد الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن. أما فيما يتعلق بالإطار القانوني فقد تم التعرض لقانون تشجيع الاستثمار لسنة 1995، وقانون الضرائب والشركات وكافة التشريعات الأخرى مثل قانون الأوراق المالية وقوانين الجمارك وحماية الملكية الفكرية والاتصالات التي كان الهدف منها خلق المناخ المناسب لتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

## مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة العوامل الرئيسية المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي الحقيقي المباشر في الأردن، بهدف تحديد المخاطر السياسية والمؤثرات الاقتصادية المختلفة المؤثرة في جذب الاستثمارات إلى الأردن، وتعزيز الآثار الإيجابية، ومعالجة الآثار السلبية منها، سعياً إلى الوصول إلى إجراءات اقتصادية وسياسية صحيحة وفاعلة تقلل من مخاطر الدولة بحيث يؤدي ذلك إلى زيادة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعود بالنفع على الدولة الأردنية وتوضيح قوانين التلوث وحماية البيئة للمستثمرين بحيث لا تتساهل الدول الباحثة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تطبيق المعايير البيئية للدولة المضيفة.

حيث يبذل الأردن جهوداً كبيرة ممثلة بجهود جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين وتطلعاته لجعل الأردن موطناً مناسباً لتنمية البيئة الاستثمارية في المملكة.

وتتلخص مشكلة الدراسة في محاولة تعرف العوامل التي تعزز هذه الجهود (عوامل جذب) والعوامل التي تعيق تحقيق هذه الطموحات (عوامل طرد) للاستثمار في الأردن. الأسئلة التي تحاول هذه الدراسة أن تجيب عليها:

6- ما هي مخاطر الدولة المؤثرة في جذب الاستثمارات الأجنبية الحقيقية إلى البلد بشكل عام ومدى وجودها في الأردن بشكل خاص؟

7- هل يوجد علاقة بين السياسة المالية التي تنتهجها الدولة في الأردن وحجم تلك الاستثمارات؟

8- ما تأثير السياسات النقدية في الأردن خلال العقد الماضي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما يراها المستثمرون؟

9- ما هي السياسات الحكومية للتجارة الخارجية في الأردن وهل نجحت في جذب الشركات الأجنبية للاستثمار في الأردن؟

10- ما تأثير معرفة قوانين التلوث وحماية البيئة والتقييد بها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن؟ وقد تم صياغة الفرضيات الآتية للإجابة عن هذه الأسئلة:

### الفرضية الأولى:

H01 ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة المخاطر السياسية للدولة في الأردن وتدفق الاستثمارات الأجنبية إليها.

#### الفرضية الثانية:

H02: ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات المالية للدولة وتدفق الاستثمارات الأجنبية إليها.

#### الفرضية الثالثة:

H03: ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات النقدية للدولة وتدفق الاستثمارات الأجنبية إليها.

#### الفرضية الرابعة:

H04: ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات المعاملات الخارجية للدولة وتدفق الاستثمارات الأجنبية إليها.

#### الفرضية الخامسة:

H05: ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود المعوقات البيئية للدولة وتدفق الاستثمارات الأجنبية إليها.

#### أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل والمخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة التي تؤثر سلباً أو إيجاباً في تدفق الاستثمارات الأجنبية للأردن وبالتالي في قيام الشركات الأجنبية باستثمار أموالها في هذا البلد وعمل إطار يسهل عملية تقييم هذه المخاطر.

وسعت الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين تلك المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحجم الاستثمارات الأجنبية التي تدفقت للأردن خلال السنوات العشر الماضية من خلال دراسة العلاقة بين تقدير المستثمرين وإدراكهم لمخاطر الدولة في الأردن وإيجاد العلاقة بين هذا التقدير وحجم الاستثمار وتاريخه. وانطلاقاً مما سبق، تعرضت الدراسة لبيان الهيكل الحالي للاستثمارات في الأردن واستعراض الملامح الأساسية للسياسات الاقتصادية والمالية فيها الساعية إلى جذب تلك الاستثمارات إليها. كما تم عرض الإطار التشريعي للبيئة الاستثمارية بالأردن من حيث المناخ السياسي العام والسياسات التشريعية الرامية إلى تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية.

#### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الوقوف على أنواع المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية الموجودة في الأردن ومستوى تلك المخاطر، ومدى تأثيرها في تدفق الاستثمارات الأجنبية الحقيقية المباشرة إليها. ومن خلال ذلك تعرضت الدراسة إلى بيان العوامل الأكثر تأثيراً وفاعلية في تدفق الاستثمارات

ومن ثم يمكن استخدام نتائج الدراسة في إعداد التوصيات التي يمكن أن تساعد متخذي القرار على استشعار وجود المخاطر وتطوير سياسيات مسبقة لمواجهة الأخطار المحتملة , مما يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات الحقيقية الأجنبية إلى الأردن. وتعد نتائج هذه الدراسة مهمة لوضعي السياسات والتشريعات الاقتصادية في البلاد، ومنفذي هذه السياسات، إضافة إلى ذلك تعد نتائج الدراسة مهمة للعاملين في السياسة الخارجية الأردنية من حيث محاولتهم إيجاد ميزات سياسية تجعل الأردن أكثر جذباً للاستثمار من غيره من الدول النامية، كذلك تعد نتائج هذه الدراسة مهمة للمستثمرين الأجانب الذين ينوون الاستثمار فيه من حيث بيانها مدى وجود المخاطر للدولة الأردنية، مما قد يشجعهم أو يمنعهم من الاستثمار في الأردن.

### محددات الدراسة:

تحدد إمكانية تعميم نتائج الدراسة بطبيعة الإجابات على البيانات التي تم جمعها، حيث تم جمع بيانات عن آراء مديري الشركات الممولة أجنبياً مدى وجود مخاطر الدولة في الأردن ومدى تأثيرها في الاستثمار في الأردن. أما تأثير المخاطر في حجم الاستثمار فقد تم استخراجها من العلاقة بين حجم الاستثمار ومدى ذلك الإدراك، كذلك تتحدد إمكانية تعميم النتائج لحجم عينة الدراسة الذي تضمن 32 شركة وهو عدد قليل، إلا أنه كافٍ في مثل هذا النوع من الدراسات.

### التعريف الإجرائي للمصطلحات:

- **الاستثمار:** يعرف رمضان (1998) الاستثمار بأنه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد أو المؤسسة في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر، وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن:
- القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول.
- النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية.
- المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم الحصول على التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** هو إقامة شركة أو إعادة شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية، سواء أكانت الشركة تمثل فروعاً للإنتاج أم للتسويق أم للبيع أم لأي نوع من النشاط الإنتاجي أو الخدمي، موزعة أنشطتها على عدد من الدول الأجنبية (جميل، 1999، ص9).

## - مخاطر الدولة: هناك تعريفات مختلفة لها:

- 1- من حيث تدخل الحكومة: عدم التأكد الناتج عن إمكانية حدوث الأفعال والتصرفات السياسية أو الاقتصادية أو اجتماعية غير المتوقعة من حكومة الدولة المضيفة للاستثمار (Demirag & Goddard, 1994, p. 268).
- 2- من حيث الأحوال السائده: عدم التأكد الناتج عن إمكانية وقوع الأحداث غير المتوقعة التي تحصل في الدول المضيفة للاستثمار أو في الدولة التي تمثل السوق لذلك الاستثمار مما قد يسبب خسائر للشركات المستثمرة (Demirag & Goddard, 1994, p.262).
- 3- سياسات التجارة الخارجية: عدم التأكد الناتج عن حدوث تغير غير متوقع في العلاقات المتبادلة بين الدولة المضيفة ومحيطها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بما فيه الدولة الأصلية للمستثمر (Kim et al, 1993).

## الطريقة والإجراءات:

### منهجية الدراسة:

تألفت منهجية الدراسة من مسارين يسيرون بخطين متوازيين؛ أحدهما ميداني يجري على مجموعة من الشركات الأردنية المشتركة التي تم تمويل نشاطاتها بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر لمعرفة موقفها من البيئة الاستثمارية في الأردن، ومعرفة عوامل جذب و/أو طرد الاستثمارات الأجنبية الحقيقية الموجودة فعلاً في الأردن. وقد تم ذلك من خلال استبانة وزعت على مديري الشركات.

والآخر نظري سعى لإلقاء الضوء على السياسات الاقتصادية والمالية بالأردن خلال فترة التسعينات وإلى وقتنا الحالي، للوقوف على مدى ملاءمتها لتلبية احتياجات جذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك باستخدام الوثائق الحكومية المتوافرة والبحوث التي أجريت على الاستثمار في الأردن في الفترة قيد البحث.

### المسار الأول:

تم بواسطة استبانة تم توزيعها على مجموعة من الشركات الأردنية المشتركة مع مستثمرين خارجيين تعمل بمساعدة تمويل المستثمر الخارجي. وسعت هذه الدراسة الميدانية إلى معرفة ما يأتي:

- 1- حجم الاستثمار.
  - 2- طبيعة النشاط الاقتصادي الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية من خلال مدى إدراك مديري الشركات المستثمرة لمخاطر الدولة السياسية في الأردن.
  - 3- مدى فاعلية القوانين المحلية والإجراءات والسياسات الحكومية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدولة الأردنية.
  - 4- تعرف الاعتبارات الأساسية والمحددات التي يضعها المستثمر الأجنبي ضمن دراسته قبل اتخاذ القرار بالاستثمار في الأردن.
  - 5- المشاكل التي واجهها هؤلاء المستثمرون عند اتخاذهم قرار الاستثمار في الأردن و تمكنوا من تخطيها و لم يتمكنوا من تخطيها.
- وقد تناولت الاستبانة مخاطر الدولة في الأردن بأبعادها المختلفة وأثرها في جذب أو طرد الاستثمار. وحاولت معرفة رأي المستثمر من حيث مدى تأثير الفقرات المتعلقة بتلك المخاطر في قراراته ذات العلاقة بالاستثمار في الأردن.

#### المسار الثاني:

وقد تم بوساطة دراسة الوثائق المتوافرة عن واقع الاستثمار في الأردن والقوانين والإجراءات المتعلقة به والبحوث التي تم إجراؤها وتتعلق بالاستثمار في الأردن خلال العقد الماضي.

#### مصادر البيانات:

وهي المصادر الثانوية للبيانات وتم الحصول عليها من مصادر منشورة كالكتب، والمقالات العلمية، والتقارير والإحصائيات الخاصة بالبنوك، والبحوث العلمية والرسائل الجامعية.

المصادر الأولية (Primary Data):

تم الحصول على البيانات الأولية عن طريق تصميم استبانته (Questionnaire) وتوزيعها على عينة الدراسة. وهذا ما سيجري بيانه لاحقاً.

#### مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من الشركات الأردنية المشتركة مع مستثمرين خارجيين التي تعمل بمساعدة تمويل المستثمر الأجنبي. وقد تكونت عينة الدراسة من جميع أفراد المجتمع وعددهم 34 شركة، سواء أكانت شركات صناعية أم شركات سياحية أم شركات في تكنولوجيا المعلومات أم شركات الاتصالات.



## أداة الدراسة:

تم جمع البيانات الأولية للدولة بواسطة استبانة هدفت إلى معرفة إدراك إدارات الشركات التي تعمل بالاشتراك مع مستثمر أجنبي للمخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة الأردنية، ومدى تأثير تلك المخاطر في جذب الاستثمار أو طرده.

وقد تكونت أداة الدراسة من 80 فقرة موزعة على ثمانية أبعاد هي:

- 1- السياسة المالية: واندرج تحت هذا البعد كل من السياسة النقدية والسياسة المالية.
- 2- قوانين التلوث وحماية البيئة.
- 3- التأمين.
- 4- الاستقرار السياسي وتغير الحكومات.
- 5- السياسة الخارجية.
- 6- القوانين والتشريعات.
- 7- نظام القيم والمقصود به العادات والتقاليد والأخلاق السائدة في المجتمع.
- 8- التفاوض.

وقد تم تدرج الاستجابة عن تلك الفقرات على مقياس ليكرت الخماسي: أوافق بشدة، أوافق، غير متأكد، لا أوافق، ولا أوافق بشدة. بحيث تعكس مدى وجود مخاطر الدولة من خلال آراء المستثمرين الأجانب في الشركات قيد العمل.

## صدق الاستبانة:

تم التأكد من صدق الاستبانة بواسطة عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين في الجامعات الأردنية، بحيث طلب منهم إبداء آرائهم بمدى انتماء كل فقرة للبعد الذي وضعت فيه، ومدى وضوح صياغتها. كما طلب منهم إضافة أي فقرات أو حذف الفقرات المكررة أو غير المنتمية. حيث أخذ الباحث بملاحظات المحكمين وعدل النسخة الأولية للاستبانة.

## ثبات الاستبانة:

تم التأكد من ثبات الاستبانة بواسطة حساب معامل الاتساق الداخلي (Cronbach- $\alpha$ ) الذي يقيس مدى التناسق بين الاستجابات على فقرات الاستبانة، وقد تم الاعتماد في ذلك على البيانات التي تم جمعها للدراسة لعدم إمكانية توزيعها على عينة تجريبية خاصة لاختبار الثبات. وقد كانت قيمة معامل الاتساق الداخلي (Cronbach- $\alpha$ ) الناتجة (0.66) وهي قيمة مقبولة لمعامل الثبات لأغراض مثل هذه الدراسة.

## التحليل الإحصائي:

بعد توزيع الاستبانة وجمعها من المستجيبين، تم ترميز الاستجابات بحيث أعطيت الاستجابات الأرقام الآتية عند إدخالها لبرنامج التحليل الإحصائي الحاسوبي (SPSS):

5	موافق بشدة
4	موافق
3	غير متأكد
2	غير موافق
1	غير موافق بشدة

ولأغراض الإجابة عن الأسئلة تم الاعتماد على:

- 1- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- 2- قيم معامل الارتباط بين حجم الاستثمار وبداية الاستثمار من جهة، وتقدير المستثمر لمدى وجود مخاطر الدولة السياسية.

ولأغراض الحكم على المتوسطات بثلاث فئات (موافق، غير متأكد، وغير موافق) تم قسمة العدد الأصلي للفئات (وعددها 4 وهي: 1- 1.99، 2- 2.99، 3- 3.99، 4- 5) على عدد الفئات المنوي التقسيم إليها (3: موافق،

غير متأكد، وغير موافق) =  $\frac{4}{3} = 1.66$  بحيث كانت الاستجابات تقسم على النحو الآتي:

$$1 + 1.32 = 2.33 \leq 2.33 - 1 < \text{غير موافق}.$$

$$2.33 + 1.33 = 3.66 \leq \text{أكبر من } 3.66 - 2.32 < \text{غير متأكد}.$$

$$3.66 + 1.33 = 4.99 \leq \text{أكبر من } 3.66 < \text{موافق}.$$

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل عرضاً للاعتبارات النظرية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والعوامل الجاذبة والممانعة للاستثمار. كما يتناول الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

#### أولاً الإطار النظري:

يتناول هذا الجزء توضيحاً لمفهوم الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر، وعوامل جذب ومنع الاستثمار وبالتحديد مخاطر الدولة سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية.

مفهوم الاستثمار Investment:

يستمد مفهوم الاستثمار أصوله من علم الاقتصاد وهو على صلة وثيقة بمجموعة أخرى من المفاهيم الاقتصادية من أهمها: الدخل والاستهلاك والادخار والاقتراض.

ويمكن تعريف الاستثمار بما يلي:

- الاستثمار: يعرف رمضان (1998) الاستثمار بأنه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد أو المؤسسة في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر، وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن:
  - القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول.
  - النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية.
  - المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم الحصول على التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها.
- وربما يفضل البعض تأجيل الاستهلاك الحالي أو بعضه حتى يتمكن من استهلاك أكبر وأفضل في المستقبل، وبذلك يمكن تعريف الاستثمار بأنه تضحية باستهلاك حالي مؤكد في مقابل استهلاك أكبر في المستقبل ولكنه غير مؤكد.

ويشير تعريف الاستثمار إلى العناصر الأساسية التي تصاحب عملية الاستثمار وهي:

- 1- التضحية بقيمة حالية أو مبالغ في الوقت الحالي.
- 2- توقع الحصول على قيم أكبر مستقبلاً مما يعني انتظار عائد من الاستثمار.
- 3- إن هذا العائد المنتظر يكون الحصول عليه ليس مؤكداً أي تصاحبه درجة ما من عدم التأكد.

## الاستثمارات الحقيقية (Real Investment):

يعد الاستثمار حقيقياً متى وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار والسلع والذهب... إلخ، ويقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر إما في شكل سلعة وإما في شكل خدمة.

### أنواع الاستثمار:

تتعدد أنواع الاستثمار باختلاف النظرة إليه فقد ينظر إليه من حيث طبيعته أو من حيث القائم بالاستثمار، كما قد تختلف هذه النظرة وفقاً لتعدد أنواع الأنشطة الاستثمارية.

### القائم بالاستثمار:

قد ينظر إلى الاستثمار من زاوية أخرى وهي تلك التي تقوم على أساس التفرقة بين ما يقوم به الأشخاص الطبيعيون وما تقوم به الشركات أو المؤسسات كشخصيات اعتبارية، ولذلك فالتقسيم هنا يشمل:

### الاستثمار الشخصي:

وهو ما يقوم به شخص واحد، حيث يمكن للفرد أن يستخدم ما يتاح له من موارد أو أموال في القيام باستثمارات مالية ك شراء السهم أو السندات أو القيام بعمل استثمارات مادية ك شراء العقارات وغيرها.

### الاستثمار المؤسسي:

وهو ذلك الاستثمار الذي تقوم به مؤسسة (شركة أو هيئة)، ولكنه قد لا يختلف كثيراً عما يمكن أن يقوم به شخص طبيعي، فالمؤسسة تقوم بعمل استثمارات مادية، وكذلك استثمارات مالية، ولكن الاختلاف هنا في الشخص القائم بالاستثمار ذاته، إن وجه الاختلاف قد يتركز في حجم الاستثمار ذاته، فالمنشأة باختلاف أنواعها قد تتمكن من عمل أحجام أكبر من الاستثمارات ربما لما يتوفر لها من أموال تفوق قدرة الشخص الواحد.

### جنسية الاستثمار:

وقد يتم تصنيف الاستثمار على أساس جنسيته، فقد يكون الاستثمار محلياً (وطنيّاً) أو دولياً، والاستثمار الوطني هو ما يقوم به أفراد أو منشآت وطنية، بينما الاستثمار الدولي هو ما تقوم به شركات أو هيئات أجنبية. وقد يتم ذلك دون مشاركة مع الجانب الوطني أو بمشاركته.

كما يمكن تصنيف الاستثمارات المختلفة بشكل عام حسب مصدر رأس المال المستخدم في المشاريع

الاستثمارية إلى نوعين رئيسيين:

## 1- الاستثمار المحلي:

وهو الاستثمار الذي يمول برأس مال محلي، سواء أكان مصدر التمويل القطاع العام أم الخاص. ويدار هذا النوع من الاستثمار من قبل مستثمرين محليين يحملون جنسية البلد المحتضنة لهذه الاستثمارات.

## 2- الاستثمار الأجنبي:

وهو تلك المشاريع التي تجاوزت (أو أتت من خارج) حدود الدولة الأم (صاحبة الموارد الاقتصادية)، بهدف جني الأرباح، وتحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية، أو السياسية، أو الاجتماعية. ويمول الاستثمار الآتي من خارج الحدود، وهو موضوعنا، من قبل المستثمر الأجنبي، أو بمشاركة مع المستثمر الوطني في حصة من رأس المال تكفل له السيطرة أو الإشراف على المشروع الاستثماري. ومن واقع المحاولات السابقة لتعريف الاستثمار الأجنبي، يمكننا أن نستنتج أن هذا النوع من الاستثمار يترتب عليه انتقال كل، أو بعض الموارد الاقتصادية خارج حدود السوق المحلي إلى السوق، أو أسواق عالمية أخرى، أملاً في تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والمالية، كجني الأرباح، وفتح أسواق جديدة، والاستفادة من الميزات النسبية بين البلدان المختلفة، وتحقيق الأحجام الضخمة للمشروعات، بل قد يتعدى ذلك إلى غايات سياسية، أو اجتماعية، أو ثقافية، كنشر ثقافة الدولة الأجنبية أو تجارتها في مجتمع البلد المضيف. وسيتم لاحقاً مناقشة أبرز العوامل والمتغيرات التي من شأنها أن تؤثر في مقدرة الدولة المضيفة على جذب الاستثمارات الأجنبية.

ويتم تصنيف الاستثمارات الأجنبية وفقاً لمعيار السيطرة والإشراف على كافة العمليات الإنتاجية والإدارية والتسويقية المتعلقة بالمشروع الاستثماري من قبل المستثمر الأجنبي إلى نوعين رئيسيين هما:

### 1- الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment):

أي الاستثمار في الأصول الملموسة، أو ما يسمى بالاستثمار المادي أو الحقيقي.

### 2- الاستثمار الأجنبي غير المباشر (Foreign Investment Indirect):

وهو الاستثمار في محفظة الأوراق المالية (Portfolio Investment)، أي شراء الأسهم والسندات، أو الأوراق المالية بصورة عامة وهو ما يطلق عليه مصطلح الاستثمار المالي.

## محددات الاستثمار الأجنبي:

يتحدد طلب المستثمر الأجنبي على أي مشروع استثماري بمجموعة من العوامل، حيث يتعلق بعضها بالجانب السياسي وبعضها الآخر يتعلق بعوامل اقتصادية وقانونية، بالإضافة إلى عوامل اجتماعية وعوامل أخرى، تشكل مجملها مناخ الاستثمار في أي دولة.

إن العوامل والمتغيرات أعلاه تلعب دوراً أساسياً في قرار المستثمر الأجنبي المتعلق بالدخول إلى السوق المحلي الأردني في هذه الدراسة، كما تتميز بأنها متعددة ومتشابكة فيما بينها، بل يصعب حصرها أو قياس بعضها في أغلب الأحيان، خصوصاً إذا ما علمنا أن بعضها يرتبط بسلوك المستثمر الأجنبي نفسه، الذي قد تحكمه دوافع مختلفة قد تكون دوافع سياسية، أو اجتماعية، أو حضارية، وأن بعضها الآخر يرتبط بمزايا الدولة المضيفة، أو ما تتمتع به من مناخ استثماري يجعل منها دولة قادرة على اجتذاب الأموال الأجنبية أو طردها. أضف إلى ذلك أن الدولة الأجنبية (الدولة الأم) صاحبة الموارد الاقتصادية قد تلعب دوراً مهماً في توجيه الاستثمارات أو نقل مواردها الاقتصادية بشتى أنواعها إلى بلد ما تبعاً للعلاقات الاقتصادية، أو السياسية القائمة بين البلدين، أو للغاية المراد تحقيقها.

ويعد العامل السياسي في أغلب الأحيان واحداً من أهم العوامل الرئيسة التي تؤثر في قرار المستثمر الأجنبي، حيث أشارت معظم نتائج الدراسات التطبيقية إلى ضرورة توافر عامل الاستقرار السياسي لجذب الاستثمارات الأجنبية.

## الاستقرار السياسي المحلي:

إن توافر عنصر الاستقرار السياسي داخل الدولة المضيفة كما أجمعت عليها النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية التحليلية، يعد أحد أهم العوامل الجاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية وتوطين المحلية منها. حيث إن غياب هذا العنصر وافتقار الدولة له يعني سيادة حالة من عدم التأكد وارتفاع درجة المخاطرة للمشروع الاستثماري، وإضفاء طابع عدم اليقين والشك والحذر والمخاطرة بجملة الأهداف المأمول تحقيقها من ذلك المشروع. كما أن الدولة التي تعاني من اضطرابات داخلية -سياسية واقتصادية- غالباً ما يترتب عليها بعض الممارسات والمناحي السلبية كفض القيود والإجراءات المعقدة على عملية تحويل رؤوس الأموال والأرباح الناجمة عن المشروع الاستثماري، أو تحويل العملة والتعامل بها، بل قد يتعدى ذلك ليشمل تأمين بعض المشاريع الاستثمارية لا سيما الاستراتيجية منها، الأمر الذي سيدفع المستثمر الأجنبي والمحلي -على حد سواء- للبحث عن أسواق خارجية تتمتع بمناخ استثماري أكثر ملاءمة واستقراراً، وأقل مخاطرة يضمن له الاستمرارية والنجاح.

## العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية:

من الممكن إجراء تماثل بين برامج تشجيع الاستثمار الأجنبي في بلد معين وبرامج تسويق منتج جديد؛ فالمنتج الجديد يتطلب برنامجاً لتعريف المستهلك به، أما في مجال الاستثمار الأجنبي فيتطلب الأمر تعريف المستثمر بالظروف المحلية وإيجاد فكرة الاستثمار الخارجي في ذهنه وتزويده بالمعلومات الدقيقة؛ لاستبعاد حالة عدم اليقين التي تحيط به. ومن الناحية العملية لعبت العوامل السياسية والاقتصادية -كالبيئة الاقتصادية والسياسية وتباين العوائد والأخطار وسياسة الدول النامية والمتقدمة ونظام الحوافز- دوراً في التأثير في تدفق الاستثمارات صوب الدول النامية؛ وفيما يلي أهم هذه العوامل:

1. **البيئة الاقتصادية في الدول النامية:** إن مجموع السياسات الاقتصادية للبلد النامي والهيكل الاقتصادي له، ومرحلة تطوره وحجم السوق ووفرة الموارد الطبيعية، عوامل تبدو أكثر أهمية من جميع الحوافز الخاصة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية؛ فالاستراتيجية ذات التوجه الخارجي التي تدعمها في الوقت ذاته سياسة ضريبية وسياسة صرف ملائمة، تجلب في العادة قدراً أكبر من الاستثمار الأجنبي، وخاصة إلى قطاع التصنيع لغرض التصدير.

وإجمالاً فإن معدلي النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي هما عاملان أكثر حسماً في هذه المسألة؛ فمعظم تدفقات رأس المال الخاص تذهب إلى الدول النامية التي تملك برنامجاً لاستقرار الاقتصاد الكلي وإصلاح الهيكل الاقتصادي، وحققت معدلات نمو عالية. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الاستثمارات المباشرة تعد غير سائلة وتحتاج إلى فترة طويلة قبل أن تحقق عوائد إيجابية، لذلك يزداد اهتمام المستثمر ببيئة الاقتصاد الكلي في الأجل الطويل. ودلت التجارب العملية على أن الاستثمار المباشر يجذب بمجموعه إلى السياسات التي تقود إلى التنمية والاستقرار، من خلال توفير إطار قانوني مستقر وفي إطار علاقات الشفافية.

ولقد دلت التجارب العملية على أن الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي وفرته الإصلاحات الاقتصادية وتخفيف القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال في العديد من الدول النامية؛ كالأرجنتين، والصين، والدول الإفريقية المتحدثة بالفرنسية، وأورجواي، وتايلاند، وتشيلي، والفلبين، وماليزيا، والمكسيك، هي التي فسرت زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي إليها. إذ يتمتع عدد من دول الأسواق الناشئة خاصة في آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية مثل تشيلي، بسجل طويل للأداء الاقتصادي الجيد في مجال المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي، وانتهاج السياسات الاقتصادية المشجعة للنمو والكفاءة، بما في ذلك السياسات التجارية الموجهة للخارج، وقد نتج عن تحرير نظم التجارة والصرف والإصلاحات الرامية إلى تشجيع القطاع الخاص توسع الصادرات وارتفاع معدل النمو في دول الأسواق الناشئة؛

فالصين دولة شيوعية غير أنها جذبت أكثر من ربع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي توجهت إلى الدول النامية، ويعود ذلك لاتساع سوقها الداخلية المؤلفة من مليار ومائتي مليون نسمة، وفتح أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإطلاق الحرية للأفراد والمؤسسات الإنتاجية، وتعديل قوانينها بإنشاء مناطق صناعية حرة، حيث دعت الدول والشركات الأجنبية كافة للاستثمار فيها، وتمكنت من خلال هذه السياسة من تحقيق معدلات نمو عالية، وستبلغ الصين النضج الصناعي في فترة وجيزة.

وبالمقابل، فإن دول إفريقيا المنكوبة بالصراعات الأهلية (رواندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً)، والسودان، وليبيريا) أدت ظروفها تلك إلى وقف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، في حين استفادت الدول التي شهدت نهاية الصراعات الأهلية مثل (أنجولا، وأوغندا، وجنوب إفريقيا، وموزمبيق، وناميبيا) من الزيادة الكبيرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال التسعينيات.

بالإضافة إلى تباطؤ الاستثمار الأجنبي في بعض الدول النامية نتيجة لعدم استقرار الاقتصادي الكلي فيها؛ الذي يمكن الاستدلال على وجوده عن طريق مؤشرات متعددة مثل وجود عجز مالي كبير، وسياسة نقدية غير مستقرة، وسياسات صرف متضاربة والمعدلات العالية والمتغيرة للتضخم وأسعار الفائدة، وعدم استقرار أسعار الصرف الحقيقية والنمو الاقتصادي البطيء، والأسواق المحلية الصغيرة، والتوجه إلى الداخل، والتقدم البطيء في الخصخصة؛ فعلى سبيل المثال وصل العائد من الخصخصة في دول إفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء خلال الفترة 1988-1994 إلى 2.4 مليار مقابل 63.3 مليار في أمريكا اللاتينية، و16.3 مليار دولار في أوروبا ووسط آسيا. وبينما يصعب وضع تقدير كمي للعوامل الاقتصادية الجزئية المؤثرة في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، فإن عوامل الاقتصاد الكلي المستخدمة في التحليل الذي قام به كل من (بهاتا تشاريا ومونتيل وشارما عام 1996) كان لها نتائج إيجابية؛ ففي دول إفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء ساهمت العوامل الاقتصادية - كالنمو في الناتج والانفتاح والاستقرار النسبي لأسعار الصرف الحقيقية الفعالة وانخفاض الدين الخارجي وارتفاع معدلات الاستثمار - في تشجيع تدفقات رأس المال الخاص. وكانت العوامل الثلاثة الأولى مهمة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين كان العاملان الأخيران عند إضافتهما إلى نمو الناتج يتركان أثراً مهماً، وبصورة خاصة في الحصول على القروض الأجنبية الخاصة.

**2. سياسة الدول المضيفة تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر:** يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بسياسة الدول المضيفة وقوانينها؛ وتحتوي هذه السياسة على مجموعة من حوافز الاستثمار أو معيقاته متمثلة بالقيود المختلفة المفروضة عليه، وكما يلي:



أ. **الحوافز:** تتجه الحوافز إلى زيادة إيرادات المشروعات الأجنبية أو إلى تخفيض تكاليفها؛ وتشمل حوافز زيادة الإيرادات التخفيضات الضريبية وإعفاء المشروعات الأجنبية من الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية لمدة معينة، وإعفاء العاملين من ضريبة الدخل، والسماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي والعقارات، والسماح بتحويل جزء من الأرباح والأجور والمرتببات للخارج، بالإضافة إلى تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات. في حين تتضمن حوافز تخفيض التكلفة تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات من أصول رأس المال والمواد الخام، وإعفاء أو تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على صادرات المشروعات الأجنبية. وتعتمد هذه الحوافز على نوع الاستثمار وأهميته بالنسبة إلى الدولة المضيفة، وعلى المنافسة من الدول الأخرى لجذبه؛ فسياسة الحوافز تأخذ في الاعتبار مدى مساهمة المشروع في تطوير المناطق الفقيرة والنائية وتنميتها، وخلق فرص العمالة وتنميتها، ومدى مساهمته في زيادة التدفقات النقدية من الصرف الأجنبي. وتدل التجارب العملية على أن الحوافز أصبحت أقل فاعلية وغير مؤكدة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ورغم أن انخفاض المعدلات الضريبية قد يحسن الربحية على المدى القصير فإن المستفيدين الرئيسيين هي الشركات الربحة فعلياً، وبالتالي لا تحتاج إلى حوافز ولا توجد شواهد قاطعة على أن الحوافز الضريبية تزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر على الأمد الطويل. ونظراً لن التخفيضات الضريبية تفتت التحصيل الضريبي فقد اضطرت دول عديدة إلى إلغاء هذه الحوافز بعد تدهور إيراداتها خلال مرحلة التحول الاقتصادي. وقد أشارت دراسات عديدة إلى أن المديرين التنفيذيين في دوائر الأعمال في الشركات الأجنبية يميلون إلى تجاهل الحوافز أو التقليل من أهميتها عند اتخاذ القرارات المتعلقة بمكان الاستثمار، حيث يرون أن الحوافز أمر عابر وسريع الزوال. ومع ذلك فإن هناك دراسة قامت بها مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي أفادت أن الحوافز يمكن أن تؤثر في قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، وربما تختار الشركات الاستثمار في الدولة الأكثر جاذبية بالنسبة إلى حوافز الاستثمار.

ب. **الأنظمة والقوانين:** تأخذ هذه الأنظمة والقوانين عدة أشكال؛ بعض الدول مثل البرازيل ومصر والهند والمكسيك تحتفظ بصناعات رئيسية تكون في الغالب مملوكة للدولة، وفي دول أخرى يسمح للمستثمر الأجنبي بامتلاك حصة أدنى في المشروع، إلا إذا تم الاتفاق على أن إنتاج الصناعة موجه أساساً للتصدير، وفي دول أمريكا اللاتينية يطلب من الشركات الأجنبية تخفيض رقابتها بصورة تدريجية من خلال بيع السهم للمقيمين. ويفرض كثير من الدول النامية قيوداً على تحويلات الفائدة والأرباح الموزعة ومتطلبات الوفاء بشروط الإنجاز، ومن ثم يتعين على الشركة الأجنبية تحديد نسبة معينة من الإنتاج لغرض التصدير وضرورة تشغيل عدد من الأيدي العاملة الوطنية واستخدام الموارد المادية الوطنية، وحظر الدخول في بعض أنواع من النشاطات الإنتاجية كإنتاج الأسلحة أو المرافق العامة.

غير أن تزايد نشاط الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي جعل من الصعب فرض الرقابة عليها أو التحكم في نشاطها؛ نظراً لأن المنافسة بين الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية أدت إلى أن أي سياسة مانعة أو محددة لنشاط الشركات الدولية تنجح فقط في تحويل المستثمرين الأجانب إلى دولة أخرى أكثر ملاءمة لهم. ويبدو أن حوافز الاستثمار والقوانين الحكومية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي من المناخ الاقتصادي والسياسي في الدول المضيفة، الذي يشمل إنجاز الدولة في النمو وحجم السوق ومدى توافر الموارد المادية والبشرية؛ فالأولى مرتفعة التكاليف وكثيراً ما تكون غير فعالة وتفرض أعباء إدارية. وقد دلت تجربة بعض الدول النامية على أن تقديم حوافز جوهرية إلى المستثمرين الأجانب في دول إفريقيا والبحر الكاريبي - في ظل أسواق وطنية ضيقة وموارد طبيعية محدودة- لن يجذب حجماً كبيراً من الاستثمار الأجنبي المباشر إليها. ولكن بالمقابل هناك عدد محدود من الدول الصناعية الجديدة في شرق آسيا (ماليزيا وسنغافورة) تدفق إليها الاستثمار الأجنبي المباشر من دون أن تمنح حوافز مهمة، حيث امتلكت هاتان الدولتان سياسات مناسبة إزاء الاستثمارات الوطنية والأجنبية معاً. ولعل هذا ما يفسر حيازة ثماني دول نامية أكثر من نصف رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر، وثلثا الإيرادات الأجنبية يأتيان منها.

3. **تباين العوائد (الربحية):** الاستثمارات الأجنبية تكون عادة أكثر ربحاً في الدول الغنية منها في الدول الفقيرة. وقد يبدو ذلك غريباً، بما أنه من المفروض نظرياً أن رأس المال يدر ربحاً أكبر حيث يكون نادراً، ولكن الوضع يبدو مختلفاً؛ ففي الاقتصاد الصناعي الرئيسي كان متوسط عوائد أرصدة رؤوس الأموال غير المقيمة خلال الفترة 1987-1990 هو 17% مقابل 12% في الدول النامية. كما أن تحليل معدل العائد في الدول النامية الذي قامت به مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي يبين أنه في 200 مشروع كان من المتوقع لها أن تدر عائداً معدله 21.4% كان العائد 11.9% فقط. وكان أعلى معدل في أوروبا وأدناه في إفريقيا جنوب الصحراء حيث بلغ 6.6%، وحتى بالنسبة إلى أفضل المشروعات كانت معدلات العائد في الدول النامية أدنى من تلك التي تحقق في الدول المتقدمة. ويعود ذلك إلى انخفاض مستويات التقنية وإنتاجية العمالة وعدم الاستقرار المالي والسياسي فيها؛ فالمعدلات العالية للنمو لا تتحقق فقط من خلال زيادة الاستثمار، ولكن من التغيرات في التقنية ومن تقديم سلع وخدمات جديدة، وبما أن المعرفة العلمية تتركز بصورة رئيسية في الدول الصناعية فقد ازدادت معدلات الربح فيها، وبالتالي جذبت استثمارات أكثر بالقياس إلى الدول النامية منذ فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى وحتى الآن.

4. سياسات الدول الصناعية المتقدمة: كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بسياسة الدول المضيفة، فإن سياسات الدول الصناعية تؤثر في اتجاهاته نحو الدول النامية؛ فالمعدلات المنخفضة للنمو الاقتصادي التي تنتشر في بعض الدول الصناعية في أحيان معينة وارتفاع تكاليف الإنتاج فيها تزيد من جاذبية الدول النامية للاستثمارات المباشرة، ولكن في الوقت نفسه، إن الجهود التي تبذلها الدول الصناعية لتشجيع الإنتاج الوطني فيها وحمائته وتقديم حوافز وتسهيلات لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، سوف تؤدي إلى تقليل حجم الاستثمار المباشرة المتدفقة إلى الدول النامية. ورغم أن كثيراً من هذه الحوافز موجه بالأساس نحو الصناعات ذات التقنية العالية، فإنه يمكن اعتبارها منافساً مباشراً وقوياً للحوافز التي تمنحها الدول النامية في سبيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية؛ فالقيود المفروضة خلال الفترة 1982-1985 على صادرات السيارات اليابانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خفضت من حوافز المنتجين الأمريكيين للبحث عن صناعات ذات تكلفة منخفضة لإنتاج أجزاء ومكونات السيارات في الدول النامية.

ولكن بالمقابل هناك بعض السياسات في الدول الصناعية تتضمن آثاراً إيجابية في حجم الاستثمار الأجنبي في الدول النامية؛ كقيام حكومات وهيئات تجارية في الدول الصناعية بنشر معلومات حول فرص الاستثمار المباشر في الدول النامية، والمفاوضات بشأن تسوية المنازعات على الاستثمار الأجنبي، ومنح مزايا ضريبية للعاملين في الشركات متعددة الجنسيات، وأنواع الحوافز والتسهيلات لتشجيع شركائها الوطنية لغزو الأسواق الأجنبية؛ فالمملكة المتحدة على سبيل المثال تتوافر فيها أجهزة قومية لا تقدم المعلومات عن فرص الاستثمار في الأسواق الأجنبية أو التصدير عليها فحسب، بل كذلك تقوم بصرف تعويضات تصل إلى 90% من حجم الاستثمار الكلي للشركات في حالة تعرضها للأخطار، كما تقوم غرف التجارة والصناعة بالمملكة المتحدة بتنظيم رحلات مجانية للمستثمرين إلى بعض الدول لتعريفهم بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومجالات الاستثمار في الخارج.

ورغم أهمية هذه الحوافز فإن أكثرها قوة في دفع الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية هو اتباع سياسات تجارية أكثر تحررية؛ حيث تساعد هذه السياسات الشركات الأجنبية على القيام بالتصنيع في الخارج بهدف الإنتاج لخدمة أسواق الدولة الصناعية؛ فمشروعات النسيج في اليابان قامت بالاستثمار المباشر في عدد من أقطار آسيوية نامية بهدف ضمان المنافسة في أسواق التصدير العالمية. وهكذا إن التحدي الذي يواجه الشركات الأجنبية فيما يتعلق بضمان أسواق التصدير يعد أحد الحوافز في قرارها الاستثماري في الخارج، ويأتي هذا التحدي من المنافسين أو من القيود التجارية المفروضة في الأسواق المختلفة، ويصبح الطريق الوحيد لتجنب هذه القيود وتوسيع حجم المبيعات هو تحويل أماكن الإنتاج باتجاه الأسواق الأجنبية.

وفي وقت قريب تصاعد الاستثمار الأجنبي المباشر لليابان نتيجة لإجراءات السياسات التجارية التي جعلت من الأفضل نقل إنتاج سلعة معينة إلى دول أخرى. وقد حفزت القيود التجارية مثلاً تدفق الاستثمارات اليابانية صوب الولايات المتحدة الأمريكية، ويحتمل أنها شجعت الشركات اليابانية على الاستثمار في آسيا، وذلك بغية بناء "منصات تصدير" إلى سوق الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي دراسة حول العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من اليابان وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وجد أن تدفق هذه الاستثمارات للخارج يرتبط بعلاقة وثيقة مع مؤشرات حجم السوق: السكان، ومعدل حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى الانفتاح الاقتصادي ومعدل العائد على الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة لهذه الاستثمارات. وقد أشارت التقديرات الكمية إلى أن الزيادة في السكان بمعدل 1% في الدول المضيفة تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر فيه بمعدل يزيد على 1%. وبصورة مشابهة فإن زيادة قدرها 1% في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدولة المضيفة سوف يزيد من الاستثمار الأجنبي بنسبة 1.5%، وهذا يأتي من أن الأسواق الكبيرة الغنية تجذب استثمارات أجنبية مباشرة أكثر من غيرها. بالإضافة إلى ذلك فإن الانفتاح الاقتصادي للدولة المضيفة - قياساً على أساس نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي - هو الأكثر احتمالاً لجذب استثمارات أجنبية مباشرة؛ إذ يدل مؤشر الانفتاح الاقتصادي على أن الدول كثيفة التجارة سوف تجذب حجمًا أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من اليابان وألمانيا، وهذا ما يفسر زيادة حصة الصين ودول شرق آسيا الأخرى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوجهة إلى الدول النامية في السنوات الأخيرة.

#### المخاطر السياسية Political Risk:

#### تعريف المخاطر السياسية Definition of Political Risk:

وجدت الحكومات من الناحية النظرية لخدمة احتياجات مواطنيها من خلال تطبيق السياسات المالية والنقدية والاجتماعية، كما أن الشركات مسؤولة أمام المساهمين وأمام الجماعات أصحاب المصالح ومنهم الموظفون، والزبائن، والموردون، والمجتمع المحلي، لكن مسؤولية الدولة المضيفة ومسؤولية الشركات متعددة الجنسيات يكون فيها اختلاف عن الرؤية المذكورة سابقاً. وتتضمن كل عمليات التجارة الدولية وعمليات التحويل المختلفة مخاطر سياسية. وكلما طالت مدة هذه العمليات والاستثمارات ازدادت هذه المخاطر. والشركات سواء أكانت محلية أم متعددة الجنسيات تقبل بهذه المخاطر من أجل تحقيق الأرباح (Hong et al, 1999).

وعندما تقوم الشركات بدراسة المشاريع فإنها تقوم بتحليل المخاطر في محاولة منها لمعرفة هذه المخاطر، وذلك لتقدير لأي درجة يمكن السيطرة على هذه المخاطر ومعرفة هل العائد المتوقع يوازي هذه المخاطر أم لا (Aharoni, 1966).

والشركات ليست مؤسسات اقتصادية فحسب، بل هي مؤسسات اجتماعية أيضاً، وبالتالي فإن أفعالها وردود الأفعال يكون لها تأثير مهم في البيئة السياسية والاجتماعية. ولاستجابة الدولة المضيفة للشركات متعددة الجنسيات أكثر من شكل، ابتداءً من السيطرة على العملة وتحويلها، وانتهاءً بالتأميم.

### أهمية المخاطر السياسية :The Importance of Political Risk

كلما زادت التجارة الدولية والاستثمارات الخارجية نتيجة العولمة وانفتاح سوق رأس المال، ازدادت أهمية إدارة المخاطر الدولية والسياسية (Bass et al, 1977). وقد تم تحديد ستة أنواع من الناحية النظرية للمخاطر السياسية:

- (1) المصدر (الفاعل) حيث نفترض أن المجموعة أو الفاعلين (المؤثرين) يقومون بتوليد هذه المخاطر التي ستواجههم.
- (2) مذهب الاقتصاد ومستوى الحرمان حيث نفترض أن العنصر المهم في اتخاذ القرارات يعتمد على مستوى الإحباط في الدولة.
- (3) نظرية المنتج: المنتجات المختلفة والصناعات المختلفة تعاني من مستويات حساسة مختلفة ومن درجة مخاطر مختلفة بسبب اختلاف هذه المنتجات.
- (4) المذهب التركيبي: إن العناصر المكونة للهيكل الخاص بالصناعة أو المنظمة عادة يحدد من خلال المخاطر السياسية التي تواجهه.
- (5) مذهب القوى التفاوضية: حيث نفترض أن المخاطر السياسية تحدد من قبل القوى التفاوضية للدولة المضيفة والشركات المستثمرة الخارجية.
- (6) مذهب نوع الحكومة: الخطر الناتج عن عدم الاستقرار السياسي، ويعتمد على نوعية الحكومة وتركيبها الحكومية.

## تحديد المخاطر السياسية:

من الصعب فصل المخاطر السياسية عن المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومخاطر الدولة، ويعد عدم وجود تعريف موحد ومحدد للمخاطر السياسية من العوامل التي أدت إلى التأثير في تقييم هذه المخاطر وكيفية دراستها، وأحد هذه التبعات الناتجة عن ذلك هو النقص وعدم الاتفاق على محتويات هذه المخاطر إلا بوجود اتفاق موحد على تحديد هذه المخاطر وآثارها. وتعود هذه المخاطر السياسية عادة إلى تغيرات أسعار الصرف للعمات والتأمين وعدم الاستقرار السياسي (Erol, 1985).

## تقييم المخاطر السياسية Political Risk Assessment:

يورد (Shapiro, 1982) أن هناك ثلاثة مجالات يتم من خلالها تقييم المخاطر السياسية من خلال النظرة الكلية أو الجزئية كما يأتي:

- 1- التركيز على التأمين والاستقرار السياسي للدولة.
- 2- أساليب جمع المعلومات وهل هذه الأساليب هي أساليب استنباطية (استكشافية) أو أساليب تعتمد على العقلانية وتسلسل الأحداث.
- 3- التعديلات الناتجة عن استخدام أساليب إعداد الموازنة العامة.

## المذهب الكلي Macro Technique:

يعتمد هذا المذهب على تحليل الدولة وتحليل الأوضاع السياسية والاقتصادية لها من حيث النمو الاقتصادي والدخل القومي ومعدلات دخل الفرد والعوامل الديموغرافية من الولادات والوفيات.

## المذهب الجزئي Micro Techniques:

وتستخدمه الشركات متعددة الجنسيات التي تفكر في الاستثمار في الخارج، وهناك عدة أشكال تستخدم للتحليل الجزئي من قبل هذه الشركات:

(1) The Grand Tour) يتضمن فريقاً يذهب في زيارة إلى الدولة المنوي الاستثمار بها، ويعمل على إجراء لقاءات مع الجهات الحكومية (الرسمية) ورجال الأعمال لمعرفة ظروف هذه الدولة والتسهيلات التي ستمنحها لهم.

(2) الخبرات (Old Hands) هذه الطريقة تعتمد على آخر آراء ونصائح من الخبراء الذين لديهم سنوات طويلة من الخبرة في المجال المنوي الاستثمار به من الأكاديميين والدبلوماسيين والصحفيين الذين لا يوجد شك بمعرفتهم بالمجتمع وعاداته وتاريخه.

(3) (Delphi Techniques) هو عبارة عن تكتيك يستخدم طريقة منظمة تعتمد مجموعة من الخبراء الذين يتم اختيارهم بعناية من أجل الإجابة عن الاستفسارات وتوقع النتائج حيث تجمع البيانات وتعاد إلى هؤلاء الخبراء للتأكد من مدى موافقة النتائج لآرائهم، ويعطوا فرصة إعادة الإجابة على هذه الاستفسارات.

(4) الطريقة الكمية: هذه الطريقة تتضمن تحليل مخاطر البلد من خلال اختيار مجموعة من السيناريوهات المختلفة.

(5) نظام الإنذار المبكر: هذا الأسلوب يعد أكثر مرونة لقياس هذه المخاطر، ويكون عن طريقة مراقبة كل من الدولة والاقتصاد وظروف كل واحد منهم، ويحتاج إلى ميكانيكية من أجل تنسيق وتحليل هذه البيانات نظراً لحاجة المستثمرين إلى معلومات وافية وكثيرة عن الدولة والاقتصاد والصناعة المنوي الاستثمار بها.

#### إدارة المخاطر السياسية Management of Political Risk:

يرى هونج وآخرون ( Hong 1998 ) أن أول قرار يجب أن تأخذه الشركة من أجل أن تقيم المخاطر السياسية هو: هل يجب أن نستثمر في دولة خارجية أم لا؟ إن الشركة سوف ترفض أي مشروع يبدو أنه في غاية الخطورة مهما كان العائد المتوقع للمشروع، علماً بأنه من الناحية النظرية يجب أن تقوم الشركة بعمل موازنة بين المخاطر والعائد. وقرار الشركة بالاستثمار بالخارج يجب أن يؤدي إلى محاولتها لتقليل المخاطر السياسية التي تواجهها. علماً بأنه لا يمكن إلغاء هذه المخاطر كلياً (Fatehi, Sedeh et al, 1988).

#### الأساليب الإدارية:

يمكن أن تحسب المخاطر السياسية من خلال الموازنات التقديرية، عند تقدير كل من الإيرادات والنفقات وأثر المخاطر السياسية فيها، وذلك لما لها من أثر كبير في اتخاذ القرار، ونحن لا نستطيع أن نطالب بالدقة الكاملة لهذه التقديرات، ولكننا نؤكد أن تكون هذه التقديرات واقعية حتى يمكن الالتزام بها وإنجازها للتوصل إلى التقديرات الواقعية ليتم استخدامها من أجل تقييم المخاطر السياسية.

#### الاتفاقات المتحفظة:

هو أسلوب لإدارة المخاطر السياسية من خلال عمل مفاوضات مع الدولة المضيفة قبل الاستثمار، حيث يتم من خلال التفاوض الاتفاق على شروط الاستثمار وحل جميع الأمور العالقة بين الشركة الأجنبية المستثمرة والدولة المضيفة، ومن هذه الأمور:

- 1- خطر التحويل: عدم وضع قيود من الدولة على التحويلات الخارجية لرأس المال والأرباح والرواتب وبدل الإدارة.
- 2- الدخول إلى السوق المحلي: وتعد هذه النقطة مهمة جداً للاستثمارات من خلال تقليل التدخل الحكومي، فكلما زاد حجم التحويل المحلي لهذه الاستثمارات قلل من منع الدولة من التأمين.
- 3- الملكية ومخاطر السيطرة.
- 4- سعر التحويل (Transfer Pricing): وهو يعني السعر الذي تدفعه الشركة لشركات تابعة أو حليفة في الخارج لتزويدها ببضائع أو خدمات.
- 5- الالتزامات الاجتماعية والاقتصادية: تقوم الحكومة في بعض الأحيان بالطلب من المستثمرين المساهمة في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة التي تم الاستثمار بها.
- 6- الضرائب: وهو مستوى الضرائب المفروضة على الشركة وكيفية احتسابها.
- 7- التعيينات: تشترط الحكومة في بعض الأحيان تعيين جزء من العمالة المحلية في الشركة.

#### التأمين ضد المخاطر السياسية Political Risk Insurance:

يعد هذا النوع من التأمين متوافراً في معظم الدول وهو الطريقة المشهورة لإدارة هذه المخاطر. والأردن كأى دولة لا يوجد لديه محددات على التأمين على الاستثمارات سواء الأصلية منها أم غيرها.

#### استراتيجيات تقليل المخاطر بعد القيام بالاستثمار:

بعد القيام بالاستثمار يمكن استخدام عدة أساليب واستراتيجيات لإدارة هذه المخاطر، وقد أورد أوهر (O'hare, 1998) هذه الأساليب كالتالي:

(1) الإنتاج والنقل:

من خلال إنجاز قرار نسبة لإنتاج الذي يجب أن ينتج في الدولة الخارجية والإنتاج الذي ينتج في الدولة المحلية خلال عمليات النقل بين الشركات التابعة في الخارج والشركة المحلية:

- السيطرة على حقوق الملكية وبراءات الاختراع.
- السيطرة على عمليات نقل البضائع.



## (2) التسويق Marketing:

إن التدخل الحكومي يكون قليلاً في عمليات الشركات متعددة الجنسيات، حيث إن الحكومة لا تستطيع الوصول إلى زبائن هذه الشركات خصوصاً في حالات التصدير الخارجي، وبالتالي تكون الشركة وحدها هي المسؤولة عن تسويق منتوجاتها، وعن المعلومات عن المستوردين الخارجيين والمستهلكين المحليين.

## (3) السياسات والاستراتيجيات المالية Financial Policies and Strategies:

إن هذه الاستراتيجية أعقد وأصعب طريقة للتخفيف من المخاطر السياسية، وهذه الاستراتيجية تعتمد على الفكر المالي لدى الشركة. وهناك عدة أساليب لتقليل هذه المخاطر، ومنها أن تقوم الشركة بالاقتراض الداخلي لتمويل شركاتها التابعة لها في الخارج، وبالتالي فإن حدوث أي تدخل للدولة في هذه الشركة سيؤدي إلى مشاكل في النظام المالي (المصرفي) الدولة.

## (4) السياسات المنظمة Organizational Policies:

هنالك عدة طرق لتنظيم الاستثمار من أجل تقليل المخاطر، ويورد كندي (Kendey, 1988) هذه الطرق

على النحو الآتي:

### أ- عقود الإدارة:

حيث تقوم الشركات المستثمرة بعمل عقود إدارة طويلة المدى للمشاريع القائمة، وعندئذ حتى لو قامت الحكومة بالتدخل ومحاولة السيطرة على الشركة، فإن عقود إدارة للمستثمر الأجنبي تكون لفترات طويلة لا يمكن للحكومة معها أن تستولي على الشركة أو إدارتها.

وتساعد الحاجة لمواكبة التطورات والتقدم لمواجهة التوجهات الحكومية للسيطرة على الاستثمارات المحلية، بحيث لا تزيد نسبة امتلاك المستثمر الأجنبي عن 49% من الشركات، وبالتالي يلجأ المستثمرون لمحاولة جعل الشركة مرتبطة بشركاتهم التابعة بالخارج من الناحية التكنولوجية والتقنية. لذا فإن الحاجة المستمرة لهذه التكنولوجيا من أجل مواكبة التقدم الصناعي والمنافسة تمنع الحكومة من السيطرة على الشركة.

### ب- استخدام المهارات التفاوضية:

يجب على المستثمر أن يكون حريصاً في عملية استخدامه قوة التفاوض مع الدولة المضيفة من أجل المحافظة على علاقات جيدة معها ومحاولة استمالة الدولة إلى صفه.

وإذا كانت الشركة تعتبر جزءاً مكماً للنظام الاقتصادي للدولة، إن الملكية القانونية لهذه الشركة لا تكون

بالغة الأهمية، وتستطيع الشركة أن تعمل وتحقق أرباحاً من خلال الوسائل التالية:

- 1- العمل كجهة خارجية للشركة من ناحية التسويق والمبيعات الخارجية من خلال نظام العمولة.
- 2- عقود الإدارة.
- 3- بيع الشركة ما تحتاجه من مواد وتكنولوجيا علماً بأن هذه العمليات تعد ذات ربحية أقل للشركة متعددة الجنسيات بالمقارنة مع الأرباح المحققة من نشاطها الأساسي.

### ثانياً: الدراسات السابقة:

لقد تناولت عدة دراسات تطبيقية ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة وبينت أن للعوامل السياسية والاقتصادية تأثيراً في جذب الاستثمارات إلى البلدان المضيفة . وفيما يلي استعراض لبعض تلك الدراسات وما توصلت إليه من نتائج وهي.

1- دراسة السعدي (2004) بعنوان (الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في سلطنة عُمان).

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية في سلطنة عُمان. واستخدمت الدراسة الأسلوب التحليلي للوثائق. حيث بينت أن الاستثمارات الأجنبية في غير القطاعات النفطية تركزت على الخدمات العامة، وأن هذه الاستثمارات قد تطورت خلال العقود الأخيرة نظراً لتطور التشريعات المعمول بها، وأن العامل السياسي في المنطقة العربية يحد من تزايد تدفق هذه الاستثمارات إلى السلطنة وهو أمر صحيح في معظم الأحيان.

2- دراسة آغا (2002) بعنوان (الاستثمار الأجنبي في الأردن: مجاله ومحدداته).

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الاستثمار الأجنبي في الأردن وتحديد المجالات التي تم بها الاستثمار والمحددات التي تحد من تطور هذا الاستثمار. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي يركز على قطاع الخدمات وأن القليل من هذا الاستثمار يذهب إلى القطاع الصناعي. أما محددهاته فقد تلخصت في طبيعة المنطقة السياسية والإجراءات الإدارية والتشريعات النافذة المتعلقة بالاستثمار.

يلاحظ أن هذه الدراسة قد استخدمت المنهجية لتحقيق أهدافها وجاءت عامة في نتائجها من حيث المحددات التي تحد من الاستثمار الأجنبي في الأردن.

3- دراسة هونج وآخرين (Hong et al, 1999) بعنوان (المخاطر السياسية وصناعة قرار الاستثمار الأجنبي في الفنادق الدولية).

هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل السياسية المؤثرة في الاستثمار الأجنبي في سوق الفنادق الدولية. حيث حددت الدراسة 10 مجالات للمخاطر السياسية.

ثم وزعت هذه المخاطر بعناصرها الفرعية الـ(58) على مجموعتين هما: صانعي القرارات في الاستثمارات الأجنبية ومستشارين في دراسات الجدوى للمشاريع. حيث طلب من المستجيبين تحديد وترتيب المحددات السياسية في عملية اتخاذهم للقرار الاستثماري، وتحديد أوزان لهذه العناصر في عملية اتخاذ القرار. وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن العوامل السياسية ليست وحدها ما يحدد قرار الاستثمار الأجنبي، إلا أن الدولة إذا لم تتغلب على مشكلاتها السياسية سوف تستثنى من القرارات المستقبلية للمستثمرين كدولة مضيضة. وأن الخطوة الأولى في التغلب على المخاطر السياسية هي تقدير لكل المخاطر وإزالة العوائق والفواصل السياسية بين الدول وتعزيز العلاقات بينها.

كانت هذه الدراسة ذات فائدة عظيمة في وضع أداة لقياس مدى وجود المخاطر السياسية وأهميتها (وزنها) في التأثير في القرارات المتعلقة بالاستثمار في مجال الفنادق الدولية.

#### 4- دراسة العزام (1994)، بعنوان (محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني).

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل محددات الطلب على الاستثمارات الأجنبية في الأردن خلال الفترة (1972-1994)، وبحث الجوانب المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، وطرق اجتذابه، والعوامل التي تحد من الطلب على مثل هذا النوع من الاستثمار في الأردن. استخدم الباحث استبانة وزعت على عينة من الشركات ذات التمويل الأجنبي في الأردن. وتوصل الباحث من خلال نتائج الدراسة، إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً وفعالاً من حجم الناتج المحلي الإجمالي والاستقرار السياسي والاقتصادي، في جذب الاستثمارات الأجنبية ونفعها للاقتصاد الأردني. حددت هذه الدراسة المحددات العامة للاستثمار الأجنبي في الأردن من حيث الأبعاد الرئيسية لهذه المحددات ولكنها ركزت على الجانب السياسي والإجرائي العام من حيث المحددات والإجراءات اللازمة بتشجيع الاستثمار الأجنبي.

#### 5- دراسة لطايفة (1996)، بعنوان (الاستثمارات الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية في الأردن).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الاستثمارات الخارجية في النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1980-1994). وقد استخدم الباحث أسلوب التحليل النظري للواقع الاقتصادي ودوافع الاستثمار الأجنبي في الأردن. وقد خلصت الدراسة إلى أن أثر الاستثمارات الخارجية في النمو الاقتصادي يتصف بالضعف والمحدودية نظراً للظروف السياسية والاقتصادية ومشكلات الدول المحيطة بالأردن. ويستفاد من نتائج هذه الدراسة في البحث عن الإجراءات والعوامل التي أدت إلى جعل أثر الاستثمارات الخارجية في الاقتصاد الأردني ضعيفاً سعيّاً لزيادة حجم وأثر هذا الاستثمار.

6- دراسة المومني (1987)، بعنوان (الرأس المال الأجنبي، القروض والمساعدات وأثره في التنمية الاقتصادية في الأردن).

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقدير تأثير رأس المال الأجنبي (القروض والمساعدات) في كل من النمو الاقتصادي، والمدخرات المحلية والقومية، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً سلبياً للقروض الخارجية في النمو الاقتصادي، كما توصلت الدراسة إلى أن للقروض الخارجية تأثيراً سلبياً في المدخرات المحلية والقومية، في حين أن هناك تأثيراً إيجابياً للمساعدات الخارجية في المدخرات القومية. وبما أن الاستثمار الأجنبي يعد أحد بدائل القروض والمساعدات الأجنبية التي ثبت أثرها السلبي في التنمية الاقتصادية والأثر الإيجابي للاستثمار، فإن نتائج هذه الدراسة تشكل منطلقاً لأهمية دراسة مخاطر الدولة المؤثرة في الاستثمار الأجنبي.

دراسة Balasubramayam (1996).

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-1985) لعينة من (46) دولة نامية حيث تم تصنيف هذه الدول إلى مجموعتين: المجموعة الأولى: دول انتهجت سياسة التصدير (EP)، والأخرى: دول انتهجت سياسة إحلال الواردات (IS)، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لعب دوراً إيجابياً في البلدان التي انتهجت سياسة التصدير أكبر منه في الدول التي انتهجت سياسة إحلال الواردات.

### ما يميز هذه الدراسة عن سابقتها:

جاءت معظم الدراسات السابقة (باستثناء دراسة العزام (1994)) لتركز على أثر الاستثمارات الأجنبية في اقتصاديات الدول المضيفة، ولكن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها جاءت تركز على مخاطر الدولة وأثرها في تدفق الاستثمارات الأجنبية الحقيقية المباشرة إلى الأردن، وجاءت هذه الدراسة في فترة هامة اتصفت ملامحها بالانفتاح الاقتصادي وانضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة الأوروبية.

مما تقدم يظهر أنه بالرغم من أن الدراسات العربية تطرقت بشكل أو بآخر إلى موضوع الاستثمار الأجنبي نجد أن الدراسة الحالية تعمل على توضيح مدى وأهمية عناصر مخاطر الدولة بتناولها لأهم العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها أن تؤثر في تدفق الاستثمارات الخارجية للأردن.

كما تجدر الإشارة إلى أن الدراسات المذكورة سابقاً جاءت سابقة لبرامج التصحيح الاقتصادي في الأردن أو التحولات الاقتصادية العالمية التي يشهدها في الوقت الراهن، من هنا تبدو الأهمية الخاصة لهذه الدراسة التي ستأخذ ذلك بعين الاعتبار.

## الفصل الثالث:

### الاستثمار في الأردن

يتناول هذا الفصل واقع الاستثمار الأجنبي في الأردن مع محاولة لتوضيح واقع المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الاستثمار من خلال شرح القوانين والأنظمة والواقع الاقتصادي والاجتماعي للأردن. ويهدف هذا الفصل إلى توضيح مدى فعالية الإجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة في التقليل من المخاطرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالتالي أثرها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إن ضآلة الموارد المالية في الأردن أدت إلى اتباع سياسة من شأنها اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، ومن ثم توظيفها في مشروعات إنتاجية لاستغلال الثروة الوطنية على الوجه المطلوب، وقد أصدرت الحكومة الأردنية لهذا الغرض عدة قوانين كان آخرها القانون رقم (53) لسنة 1974 وتعديلاته، ومن الملاحظ أن هذا القانون خلافاً للقانونين السابقين، قد فرق بين رأس المال العربي ورأس المال الأجنبي.

ولقد حدد القانون المشروع الاقتصادي بأن يكون منسجماً مع أهداف خطة التنمية الاقتصادية العامة ومقترناً بموافقة الجهة الحكومية المختصة، وأن يساهم في زيادة الناتج القومي، وأن لا تقل القيمة المضافة الإجمالية فيه عن 20% من التكلفة. ولكي يكون المشروع اقتصادياً مصدقاً عليه فإنه يشترط فيه أن لا تقل مكائنه وآلاته وأجهزته عن خمسة آلاف دينار إذا كان مشروعاً سياحياً، وخمسة عشر ألف دينار و25 ألف دينار إذا كان مشروعاً إسكانياً أو مشروعاً لاستصلاح الأراضي.

وتتلخص الامتيازات التي جاء بها القانون، بإعفاء الموجودات الثابتة وقطع الغيار من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد والرسوم الإضافية، وإعفاء الموجودات الثابتة المستوردة لأغراض التوسع أو التطوير والتحسين... وإعفاء الأرباح الصافية للمشروع الاقتصادي المصدق من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية لست سنوات. إضافة إلى الإعفاءات الإضافية الأخرى من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية في حالة توسيع المشروع. وإعفاء الأراضي والأبنية التي يمتلكها المشروع بالقدر المستعمل لأغراضه من ضريبة الأبنية والأراضي لمدة خمسة سنوات.

ومن الجدير الإشارة إلى أن القانون يعامل رأس المال العربي والأجنبي كعامل واحد رأس المال المحلي، وتمنح الحكومة لرأس المال العربي والأجنبي المتمتع بجميع الإعفاءات والتسهيلات التي تمنح له بمقتضى هذا القانون إلا أنه لا يتضمن نصاً بعدم التأميم أو المصادرة كما هو الحال في مصر مثلاً. وينص القانون على تسهيل تحويل أرباحه وعوائد رؤوس الأموال إلى الخارج، علماً بأنه يحق -موجب القانون-

لأي مستثمر تأمين استثماراته لدى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية، أو لدى أي مؤسسة ضمان أو تأمين دولية. وبذلك تكون الأردن السبابة في نوع مثل هذا النص لتمكين المستثمرين العرب من التعامل مباشرة مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

وقد أوجب القانون تشكيل لجنة تدعى "لجنة تشجيع الاستثمار" تكون من مهامها تعريف المستثمر العربي والأجنبي بفرص الاستثمار المتاحة والترويج لهذه الفرص، وجمع وتنسيق ونشر الدراسات اللازمة لتشجيع استثمار رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية في مختلف المشروعات الاقتصادية، والإجابة على الاستفسارات الواردة بشأن المعلومات الإحصائية والاقتصادية والمالية والقانونية من الجهات التي تعنى بالاستثمار، كما تقوم اللجنة بتقديم التوصيات لمجلس الوزراء بشأن اعتبار أي مشروع مشروعاً اقتصادياً بالمعنى المقصود بالقانون ومنحه التسهيلات المنصوص عليها.

### النافذة الاستثمارية:

أطلقت الحكومة مشروع النافذة الاستثمارية الموحدة خلال فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي الذي انعقد في البحر الميت في حزيران (يونيو) 2004، بهدف تسهيل معاملات المستثمرين وتقديم الحلول لجميع معوقات الاستثمار، من خلال تعيين 10 ضباط استثمار يمثلون كافة الوزارات والدوائر ذات العلاقة في مؤسسة تشجيع الاستثمار مفوضين بكافة الصلاحيات وحسب القانون، على أن يتم الانتهاء من أي معاملة استثمارية خلال أسبوعين فقط.

وينص مشروع النافذة الاستثمارية على إنجاز معاملات المستثمرين في فترة زمنية لا تتجاوز 14 يوماً، وتتضمن تسجيل المشروع وفق أحكام قانون الشركات وإصدار شهادة التسجيل وإصدار التراخيص الخاصة بإقامة المشاريع الاستثمارية وإصدار التأشيرات والإقامات للمستثمرين والموافقات اللازمة لاستخدام واستقدام العمالة الأجنبية، إلى جانب السير بإجراءات حل المشكلات وإزالة العقبات التي قد تعترض المشروع قبل وأثناء وبعد التشغيل.

وتقدم النافذة الاستثمارية خدماتها للمشروعات التي تنشأ في إطار قانون تشجيع الاستثمار ضمن قطاعات: الصناعة، والزراعة، والفنادق، والمستشفيات، والنقل البحري، والسكك الحديدية، ومدن التسلية والترويج السياحي، ومراكز المؤتمرات والمعارض، وقطاع خدمات استخراج ونقل وتوزيع المياه والغاز والمشتقات النفطية بالإضافة للمشاريع التي تبلغ حصة الشريك غير الأردني فيها خمسين ألف دينار أو أكثر في القطاعات الأخرى.

وقد لوحظ من خلال التحقيقات الصحفية التي أجريت عن مشروع النافذة الاستثمارية أنها ساهمت في تقديم تسهيلات كبيرة للمستثمرين في الأردن.

### مزايا وحوافز الاستثمار في الأردن:

يعد قانون تشجيع الاستثمار رقم (6) وتعديلاته لسنة 2000 إطاراً تشريعياً ملائماً لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمارات المحلية، فهو منافس لما تضمنه من مزايا وحوافز وضمانات لقوانين الاستثمار على مستوى الإقليم، حيث يقدم الإعفاءات الجمركية والضريبية للمشاريع الاستثمارية ضمن قطاعات الصناعة، الزراعة، الفنادق، المستشفيات، النقل البحري والسكك الحديدية، مدن الترفيه والترويج السياحي، مراكز المؤتمرات والمعارض، بالإضافة إلى قطاع خدمات استخراج ونقل وتوزيع المياه والغاز والمشتقات النفطية بخطوط الأنابيب.

#### أ- الإعفاءات الجمركية:

- تعفى الموجودات الثابتة (الآلات والأجهزة والمعدات والآليات والعدد المخصصة لاستخدامها حصراً في المشروع وأثاث ومفروشات ولوازم الفنادق والمستشفيات) من الرسوم والضرائب الجمركية.
- تعفى قطع الغيار من الرسوم الجمركية على أن لا تتجاوز قيمتها 15% من قيمة الموجودات الثابتة التي تلزمها هذه القطع.
- تعفى الموجودات الثابتة للمشروع من الرسوم والضرائب الجمركية لغايات التوسع أو التحديث أو التجديد إذا ما أدى ذلك إلى زيادة لا تزيد أو تقل عن 25% من الطاقة الإنتاجية للمشروع.
- تمنح الفنادق والمستشفيات إعفاءات إضافية من الرسوم والضرائب لمشترياتها من الأثاث والمفروشات واللوازم لغايات التحديث والتجديد مرة كل سبع سنوات على الأقل.
- تعفى من الرسوم والضرائب الزائدة التي تطرأ على قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لحساب المشروع إذا كانت الزيادة الناتجة عن ارتفاع أسعار تلك الموجودات في بلد المنشأ أو عن ارتفاع أجور شحنها أو تغير في سعر التحويل.

#### ب- التسهيلات الضريبية:

- تستوفي ضريبة دخل من الدخل الخاضع للضريبة العاملة ضمن قطاعات التعدين، الصناعة، الفنادق، المستشفيات، النقل والمقاولات الإنشائية بنسبة (15%) وبنسبة (35%) للشركات من قطاعي البنوك والشركات المالية، وبنسبة (25%) للشركات الأخرى.

كما تبلغ ضريبة الدخل للمشاريع الزراعية (صفرًا).

- قسمت المملكة إلى ثلاث مناطق تنموية (أ، ب، ج) حسب درجة التطور الاقتصادي، بحيث تتمتع المشاريع الاستثمارية ضمن القطاعات المنصوص عليها في قانون تشجيع الاستثمار المقامة في أي من هذه المناطق، بإعفاءات من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية بنسبها المبينة أدناه لمدة عشر سنوات من تاريخ بدء العمل لمشاريع الخدمات، أو بدء الإنتاج الفعلي للمشاريع الصناعية على النحو التالي:
  - يعفى المشروع من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية بواقع سنة واحدة إذا ما جرى توسيعه أو تطويره أو تحديثه، وأدى ذلك إلى زيادة في الإنتاج لا تقل عن 25% شريطة أن لا تزيد مدة الإعفاء عن أربع سنوات.

#### ج- ضمانات الاستثمار:

- يعامل قانون تشجيع الاستثمار المستثمر غير الأردني معاملة المستثمر الأردني، حيث منحه الحق في أن يستثمر في المملكة بالتملك أو بالمشاركة أو بالمساهمة في أي مشروع اقتصادي وفقاً للنسب المحددة في نظام تنظيم استثمارات غير الأردنيين رقم (54) لسنة 2000، بحيث يكون له حرية التملك الكامل للمشاريع المقامة ضمن قطاعات الصناعة، وتكنولوجيا المعلومات، والزراعة، والفنادق، والمستشفيات، والنقل البحري والسكك الحديدية، ومدن الترفيهية والترويج السياحي، ومراكز المؤتمرات والمعارض وخدمات استخراج ونقل وتوزيع المياه والغاز والمشتقات النفطية بخطوط الأنابيب بالإضافة إلى قطاعات اقتصادية أخرى عديدة.
- الحد الأدنى لاستثمار غير الأردني في أي مشروع (50.000) خمسون ألف دينار باستثناء الاستثمار في الشركات المساهمة العامة.
- للمستثمر مطلق الحرية في إدارة مشروعه بالأسلوب الذي يراه، بالأشخاص الذين يختارهم لهذه الإدارة.
- يحق للمستثمر إخراج رأس المال الأجنبي الذي أدخله إلى المملكة للاستثمار فيها وما جناه من استثماره من عوائد أو أرباح وحصيلة تصفية استثماره أو بيع مشروعه أو حصته أو أسهمه.
- للعاملين الفنيين والإداريين في أي مشروع أن يحولوا رواتبهم وتعويضاتهم إلى خارج المملكة.
- للمستثمر الذي تضمن دولته أو مؤسسة رسمية تابع لها استثماره، أن يحيل ما يتعلق باستثماره من التعويضات والعوائد التي تترتب له، إلى تلك الدولة أو المؤسسة بحيث يدفع التعويض بعملة قابلة للتحويل.



- تسوى نزاعات الاستثمار بين المستثمر والمؤسسات الحكومية الأردنية ودياً، وإذا لم تتم تسوية النزاع خلال مدة لا تزيد على ستة أشهر، فلأي من الطرفين اللجوء إلى القضاء أو إحالة النزاع على "المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار"، علماً بأن الأردن قد صادق على اتفاقية الانضمام إلى عضوية هذا المركز في عام 1972.
- للمستثمر إعادة تصدير الموجودات الثابتة المعفاة أو بيعها أو التنازل عنها لمستثمر آخر مستفيد أو غير مستفيد من الإعفاءات وفقاً لأحكام خاصة.

### برامج الإصلاح الاقتصادي والسياسات المالية والنقدية:

يتسم الاقتصاد الأردني بخصائص تميزه عن غيره من اقتصادات الدول المجاورة، ويأتي في مقدمة هذه الخصائص أنه يفتقر للموارد الطبيعية. ففي الوقت الذي نجد أن اقتصاديات هذه الدول تمتلك من الإمكانيات والموارد الاقتصادية، والطبيعية بشكل خاص، ما يؤهلها لتطوير صناعات كبيرة نسبياً، يعاني الاقتصاد الأردني من شح في الإمكانيات والموارد الاقتصادية الضرورية لتطوير مثل هذه الصناعات لتساعد على زيادة التشغيل، و لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الأشخاص الداخلين إلى سوق العمل سنوياً، خاصة في ضوء المستوى المتطور نسبياً للنظام التعليمي، الأساسي والثانوي والجامعي، والبرامج التدريبية التي تقوم عليها مؤسسات تدريبية متخصصة. وبسبب شح الموارد الاقتصادية، بأشكالها المختلفة، لجأ المجتمع إلى التكيف مع هذه الأوضاع الطبيعية من خلال التركيز على الموارد البشرية، وتطوير ما يسمى برأس المال البشري (Human Capital). وقد لازم ذلك زيادة النفقات النسبية التي خصصها المجتمع للتعليم بمستوياته المختلفة، وازدادت هذه النفقات الحكومية على التعليم والتدريب خلال العقود الماضية لتصل إلى ما يزيد عن (14.2%) خلال العام 2002 وأكثر من (12.7%) خلال العام 2003 من إجمالي الموازنة العامة.

وتواكبت مع هذه التوجهات زيادة التزامات الحكومة نحو تطوير البنى التحتية، المادية والاجتماعية، فأنشأت شبكة الطرق بين الأقاليم المختلفة لتسهيل حركة الأفراد والبضائع، وطورت شبكة النقل البري لتتلاءم مع المستجدات التي طرأت على الاقتصاد الإقليمي بعد حرب عام (1973)، وزيادة إيرادات النفط. كما طوّرت شبكة الاتصالات من أجل الانفتاح على العالم الخارجي.

وقد شكلت المساعدات العربية والدولية التي تلقاها الأردن منذ العام 1974 وحتى منتصف الثمانينات مصدراً رئيساً من مصادر تمويل النفقات الحكومية، كما عملت حوالات العاملين في منطقة الخليج على زيادة احتياطات البنك المركزي من العملات الصعبة، مما عزز الثقة بالاقتصاد الوطني، وقدرته على النمو المستدام.

ومع بداية حرب الخليج الأولى، أخذت المساعدات العربية بالانخفاض التدريجي، وسرعان ما انقطع بعضها كلياً، ثم ما لبثت أن انقطعت من كافة المصادر بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية التي خلفتها حرب الخليج الثانية.

### كيفية مواكبة الوضع الاقتصادي:

في خضم الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتريدة، اضطرت الحكومة إلى تبني برنامج للإصلاح الاقتصادي، لجذب الاستثمارات الأجنبية وضمان استمراريتها، ولا شك في أنه يتوجب على حكومات الدولة المضيفة ومن خلال سياستها المالية تأسيس بنية تحتية ملائمة تسهل عملية الاستثمار، كتوفير الخدمات والمرافق الأساسية المتمثلة في شبكات الطرق البرية، والنقل البحري والجوي، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وشبكات المياه والري والكهرباء وغيرها من الخدمات المساندة. فقيام الدولة بتوفير مثل هذه الخدمات، سيساعد على تحسين مناخ الاستثمار بالنسبة لها.

### السياسات المالية:

توخت السياسة المالية للحكومة الأردنية تخفيض العجز في الموازنة العامة من خلال ضبط النفقات وزيادة الإيرادات المحلية، حيث تتجه الخطة في هذا الصدد نحو ما يلي:

(1) إعادة النظر في نظام الضرائب المباشرة بهدف تبسيط الهيكل الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية وزيادة مرونة النظام الضريبي بما يؤدي إلى زيادة مساهمة الضرائب المباشرة في حصيله الإيرادات العامة، مع الأخذ بعين الاعتبار عدالة توزيع العبء الضريبي وحفز الاستثمار والتصدير وتبسيط أساليب إدارة النظام الضريبي.

(2) إدخال الضريبة العامة على المبيعات لتحل محل ضريبة الاستهلاك وتوسيع قاعدتها وتطويرها على مراحل لتصبح ضريبة القيمة المضافة، مع السعي لتوحيد الضرائب المتعددة بما فيها الضريبة الإضافية والضرائب الموحدة في ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية، وعلى أن تأخذ تلك التعديلات سياسات الحماية للصناعة الوطنية التي يحتاج إليها أصحاب الدخول المتدنية.

(3) تقليص الدعم الحكومي للسلع تدريجياً وحصر القائم منه بالفئات المستحقة.

(4) تسعير الخدمات الحكومية بما يكفل استرداد كلفها الاقتصادية من خلال ما يلي:

- تعديل التعرفة الكهربائية بما يحقق الملاءمة المالية لسلطة الكهرباء وترشيد استخدام الطاقة، مع مراعاة ذوي الدخل المحدود.

- وضع تسعيرة تأمين استرداد كلفة وتزويد خدمات مياه الشرب والصرف الصحي، بما يتناسب وترشيد استخدام المياه مع مراعاة ذوي الدخل المحدود.
- اعتماد التعرفة التصاعدية في أثمان مياه الري تبعاً لكميات الاستهلاك.
- زيادة التعرفة البريدية لتناسب مع كلفة الخدمة المقدمة.
- تعديل تعرفة النقل الداخلي والخارجي لتعكس كلفة التشغيل والتجديد.
- (5) وضع تسعيرة للخدمات الحكومية والصحية والتعليمية فوق الإلزامية والتعليم العالي بحيث تغطي جزءاً أكبر من تكاليفها مع مراعاة ذوي الدخل المحدود.

### السياسة النقدية:

- تهدف السياسة النقدية إلى المحافظة على الاستقرار النقدي بما يكفل الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، وتأمين ملائم للنشاطات الاقتصادية، ويتحقق ذلك من خلال:
- (1) تعزيز الاحتياطي من العملات الأجنبية ليغطي ما يعادل قيمة مستوردات ثلاثة أشهر على الأقل.
  - (2) التحكم في نمو عرض النقد ليتلاءم ومعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي وذلك من خلال الوسائل النقدية المتاحة للبنك المركزي.
  - (3) الاستمرار في سياسة تحرير أسعار الفائدة لتحسين كفاءة تخصيص الموارد.
  - (4) إنشاء مؤسسة لتأمين الودائع، ووضع التشريع اللازم لذلك.
- سياسة ربط صرف الدينار بالدولار

اتخذ البنك المركزي الأردني في تشرين الأول عام 1995 قراراً استراتيجياً بربط سعر صرف الدينار الأردني بالدولار الأمريكي عند 1.41 دولار للدينار<sup>(\*)</sup>. ولقد ساعد هذا القرار على الحد من الضغوط التضخمية والحفاظ على القوة الشرائية للمستهلكين. وخلال العشر سنوات الماضية، ثبت نجاح سياسة سعر الصرف هذه، وتقلصت عمليات المضاربة على الدينار بشكل كبير، وتم القضاء على ما تبقى من مخاوف بإمكانية حدوث تراجع مفاجئ في سعر الصرف التي كانت في السابق تؤثر سلباً في قرارات الادخار والاستثمار في البلاد.

(\*) هنري عزام، جريدة الرأي، العدد 12816، الأحد، 23 تشرين الأول، 2005.

وأصبح سعر صرف الدينار الثابت مقابل الدولار بمثابة مرسة لسياسة نقدية مستقرة ذات مصداقية، واستطاع البنك المركزي من خلالها أن يخفض من معدلات الفائدة على الدينار إلى مستويات قريبة جداً من تلك التي على الدولار دون أن يؤثر في حجم الادخار بالعملة المحلية، وتقلصت تدفقات رأس المال إلى الخارج مما انعكس إيجاباً على احتياطي المملكة من العملات الأجنبية، التي وصلت مؤخراً إلى 5.1 بليون دولار.

والدول التي تعتمد على نظام صرف متغير لديها الخيار بأن تخفض قيمة سعر صرف عملتها متى أرادت بهدف تقليص وارداتها عن طريق جعلها أكثر كلفة للمستهلك في السوق المحلي، كما أن انخفاض سعر الصرف يجعل من السلع المصدرة إلى الأسواق العالمية أكثر تنافسية. إلا أن هذا لا ينطبق على الأردن الذي تشكل صادراته من الفوسفات والبوتاس والمواد الكيماوية والأدوية وغيرها المسعرة معظمها بالدولار، الجزء الأكبر من صادرات المملكة، وبالتالي لن يساعد تخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار على زيادة القدرة التنافسية لهذه الصادرات في الأسواق العالمية. ومن ناحية الواردات، سيكون لعوامل عدم اليقين المصاحبة لعملية تعويم العملة تأثير سلبي في المستوردين أكثر بكثير من تلك المتعلقة بارتفاع أسعار الواردات التي غالباً ما يتعامل معها المستورد بالتحويل إلى سلع أقل تكلفة من دول مثل الصين وغيرها من جنوب شرق آسيا.

وينبغي أن يأخذ نظام سعر الصرف المتبع جميع الجوانب المتعلقة بميزان المدفوعات بالحساب بما فيها الميزان التجاري وميزان الخدمات وحساب رأس المال. وفي الأردن، غالباً ما يقابل العجز الكبير في الميزان التجاري (إجمالي قيمة السلع المستوردة ناقص إجمالي قيمة السلع المصدرة) بفائض في ميزان الخدمات (صافي الدخل من السياحة وتدفق الحوالات المالية من الأردنيين العاملين في الخارج وصافي صادرات الخدمات المهنية).

إن الميزة الرئيسية لتثبيت سعر الصرف هو المحافظة على ثقة المستثمرين في العملة، والحد من المخاطر التي قد يتعرض لها المتعاملون بسبب أي تراجع محتمل في سعر الصرف، وبالتالي التشجيع على الادخار والاستثمار وتقليص تدفقات رأس المال إلى الخارج. وبما أن الأردن يتمتع بحرية كاملة لتدفقات رأس المال، فإن هذا يعطي أهمية إضافية لثبات سعر الصرف.

لقد اتضح خلال السنوات العشر الماضية بأن نظام سعر الصرف الثابت هو بمثابة مرسة لسياسة نقدية مستقرة ذات مصداقية. وهو شبيه بوضع الاقتصاد في قالب أو رداء محدد يقلص من الضغوطات التضخمية التي غالباً ما ترافق عملية النمو الاقتصادي. ونجاحه يتطلب وجود استقرار اقتصادي كلي ( Macroeconomic Stability) ولا يسمح بالتجاوزات أو الاختناقات. أما إذا أغدقت الحكومات الإنفاق وتقلصت المساعدات الخارجية وتم تمويل عجز الميزانية عن طريق الاقتراض من البنك المركزي، الذي هو بمثابة طبع للعملة، يصبح هذا الرداء ضيقاً وتبدأ التشققات بالظهور عليه.

## حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن:

أثرت السياسات التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة في العقد الماضي في زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث تبين الإحصاءات(\*) أنه كان هناك تقدم لـ 288 مشروعاً في عام 2003، نفذ منها 220 مشروعاً بنسبة 80% تقريباً، وأنه في عام 2004 كان عدد عروض المشاريع المقدمة 421 مشروعاً جرى تنفيذ 333 مشروعاً بما نسبته 79%. أما عام 2005 فقد كان عدد عروض المشاريع المقدمة للاستثمار في الأردن 404 مشاريع، نفذ منها 260 مشروعاً بما نسبته 65% تقريباً.

إن تقديم عروض مشاريع استثمار أجنبي بهذا الحجم ونسب التنفيذ العالية لهذه المشاريع يعدان دليلاً على أن البنية الاستثمارية الأردنية جاذبة للاستثمار الأجنبي، وهذا أمر يستحق تحسينه والمحافظة عليه. وفي دراسة أجرتها الهندي (2005) كان من أهم توصياتها ضرورة مراجعة كافة أنظمة الحوافز الاستثمارية وتوحيدها في إطار واحد، وتنظيم المؤسسات العاملة على الاستثمار بشكل يمكنها من تحقيق الأهداف الوطنية المنشودة بزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وكان من أبرز المعوقات التي تعترض عمل النافذة الاستثمارية أن صلاحيات المفوضين العاملين فيها صلاحيات مقيدة بموجب القوانين والأنظمة، فضلاً عن عدم وضوح متطلبات إقامة المشاريع الاستثمارية للعاملين في الجهات المعنية.

## واقع الاستثمار في الأردن حسب تقارير ملامح الدولة الصادرة من وكالة (E.I.U) Economic

### Intelligence Unit:

إن تقارير ملامح الدولة هي واحدة من أصل ثمانية تقارير اعتيادية تصدرها وكالة (E.I.U) التي في مجملها تغطي معلومات شاملة عن الحكومات والأعمال والاقتصاد والمؤسسات. وتمتد المهتمين من رجال أعمال ومستثمرين ومنظمات دولية بمعلومات شاملة لكافة جوانب الحياة في تلك الدول (طلفاح، 2005). ومن بين عناصر هذه التقارير جزء يسمى التقرير القطري (Country Report) حيث يصدر بشكل ربع سنوي، ويحتوي على مختصر للوضع السياسي والاقتصادي السائد، حيث يقدم تحليلاً لآخر الأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية وتداعياتها المختلفة على الدولة، بالإضافة إلى توجهات الوضع الاقتصادي والسياسي لعامين قادمين.

(\*) رانيا الهندي، تحقيق حول مسح ميداني عن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن، جريدة الرأي، العدد 12811، الثلاثاء، 18 تشرين الأول، 2005.

ومن بين عناصر هذا التقرير عنصر مخاطر الدولة (Country Risk) الذي يقدم تصنيفاً للجدارة الائتمانية ودرجة انكشاف القطاع المالي. وللوصول إلى تصنيف الجدارة يأخذ التقرير في الحسبان جميع العوامل والمؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والهيكل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية ومدى فاعليتها مع التركيز على القطاع المصرفي والمالي، وتقدير خطر الاستثمار بالعملة المحلية والسندات الصادرة بالعملة الأجنبية. ومن الجدير بالذكر أن هذا الجزء من التقرير يصنف المخاطر السياسية حسب الدرجات إلى A, B, C, D حيث إن (A) تعني مخاطرة عالية الدرجة، وتقل تبعاً لذلك فتعد B أقل مخاطرة من A وهكذا. وتبعاً لهذا التقرير فقد جاء تصنيف الأردن في مجال المخاطر السياسية المتعلقة بالصرف (C) والمخاطر السياسية الاقتصادية (B) ومخاطر الهيكل الاقتصادي (B) ومخاطر السيولة (C). أما مجال مخاطر المديونية فقد كان تصنيف المخاطر السياسية المتعلقة به (C) ومخاطر السياسة الاقتصادية (C)، أما في مجال الهيكل الاقتصادي فكان (B) ومجال السيولة فكان (D). أما في مجال مخاطر القطاع البنكي فقد كان تصنيف المخاطر السياسية المتعلقة به (D)، ومخاطر السياسة الاقتصادية (B). أما مخاطر السيولة المتعلقة بالقطاع البنكي فكانت (D).

## الفصل الرابع

### تحليل بيانات الدراسة

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحليل البيانات الإحصائية التي تم جمعها المتمثلة في استبانة وجهت للمستثمرين تضمنت واقع وجود وأثر المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة في دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها. وقد تضمنت الاستبانة درجة الموافقة على كل فقرة مقسمة إلى 5 فئات. حيث تم إدخال هذه الاستجابات للحاسوب حسب الآتي:

الرمز	الاستجابة
5	أوافق بشدة
4	أوافق
3	غير متأكد
2	لا أوافق
1	لا أوافق بشدة

وبناء على الرموز المعطاة للاستجابة تم حساب الوسط الحسابي للاستجابات بغرض الحكم على درجة الموافقة على وجود كل فقرة من فقرات هذه المخاطر. وتم الحكم على قيم المتوسط الحسابي لغرض تحديد درجة وجود المخاطر حسب الآتي:

الوسط الحسابي	درجة الموافقة
5 - 4.50	موافق بشدة
4.49 - 3.50	موافق
3.49 - 2.50	غير متأكد
2.49 - 1.5	غير موافق
1.49 - 1	غير موافق بشدة

الناحية الأولى وتتعلق بتحديد وأبعاد ومجالات مخاطر الدولة المؤثرة في جذب الاستثمارات الأجنبية الحقيقية إلى البلد بشكل عام ومدى وجودها في الأردن بشكل خاص.

للإجابة عن هذا السؤال تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة على وجود المخاطر من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، علماً بأن العبارات التي وردت بشكل سلبي في الاستبانة تم عكس رموز الاستجابات عليها وكأن المخاطرة إيجابية أصلاً. ولذا فإن الفقرة تعد موجودة كمخاطرة من مخاطر الدولة السياسية إذا حصلت على معدل يدل على عدم التأكد أو غير الموافقة. ولا تعد مخاطرة إذا تمت الموافقة عليها بدرجة موافق أو موافق بشدة. وبشكل عام كانت مخاطر الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأردن بجميع أبعادها تميل نحو عدم التأكد، حيث كانت المتوسطات لجميع المجالات حول الرقم (3.5) انظر جدول (1)، وهو الرمز الذي استخدم للتعبير عن (عدم التأكد) مما يعني أن استجابات أفراد عينة الدراسة يعكس اتجاهها نحو أهمية هذه المجالات وفقراتها (المخاطر) المندرجة تحتها في جذب الاستثمار.

#### جدول (1)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لاستجابات أفراد عينة الدراسة في أبعاد ومجالات مخاطر الدولة

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجال/ البعد
غير متأكد	0.17	3.45	السياسة المالية
غير متأكد	0.31	3.60	- أسعار الفائدة
غير متأكد	0.39	3.18	- النظام الضريبي
غير متأكد	0.37	3.43	- العملة وأسعار الصرف
غير متأكد	0.21	3.61	- النظام القانوني المالي
غير متأكد	0.39	3.48	قوانين التلوث وحماية البيئة
غير متأكد	0.35	3.49	التأمين
غير متأكد	0.62	2.89	الاستقرار السياسي وتغيير الحكومات
غير متأكد	0.28	3.59	السياسة الخارجية
موافق	0.43	3.73	- الأحداث الجارية في الدول المجاورة



موافق	0.39	3.72	- استقطاب العمالة
موافق	0.50	3.74	- الاتفاقيات التجارية
موافق	0.31	3.75	النظام القانوني المالي
غير متأكد	0.54	2.79	نظام القيم والتقاليد والأخلاق
غير متأكد	0.61	2.86	التفاوض
غير متأكد	0.15	3.50	المجال عموماً

وسوف يتم عرض المخاطر للدولة المؤثرة في الاستثمار حسب وجهات نظر أفراد عينة الدراسة بأبعادها المختلفة، فيما يلي:

#### البعد الأول: السياسة المالية:

يندرج تحت هذا البعد مجموعة من الأبعاد الفرعية تمثل في مجملها السياسة المالية وهي أسعار الفائدة، والنظام الضريبي، و العملة وأسعار الصرف، والنظام القانوني المالي، علماً بأن المتوسط العام لبعد السياسة المالية كان (3.45) وهو ضمن درجة غير متأكد، مما يعني أن المخاطر ضمن هذا المجال موجودة ضمن نظام الاستثمار في الأردن.

#### 1- أسعار الفائدة:

تضمن باب أسعار الفائدة ست فقرات (مخاطر). والجدول (2) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة على وجود المخاطر المتضمنة في هذا الباب من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة مرتبة حسب درجة الموافقة على وجودها.

#### جدول (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة على المخاطر المتعلقة بأسعار الفائدة

الترتيب	الفقرة (المخاطرة)	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	لدي اطلاع على أسعار الفائدة المفروضة على القروض.	3.91	0.71	موافق
2	لدي اطلاع على السياسة النقدية	3.85	0.61	موافق

3	لا توجد معيقات في الحصول على قروض في الأردن.	3.74	0.79	موافق
4	يخفف من أسعار الفائدة على القروض التسهيلات الممنوحة لي كمستثمر أجنبي.	3.56	0.75	غير متأكد
5	تختلف أسعار الفائدة الممنوحة لي عن الممنوحة للمستثمر المحلي.	3.29	1.03	غير متأكد
6	أسعار الفائدة الممنوحة على القروض مقبولة لدي.	3.27	1.02	غير متأكد
المجال عموماً		3.60	0.31	غير متأكد

يدل المتوسط العام لدرجة الموافقة على مخاطرة مجال أسعار الفائدة أن درجة الموافقة كانت بدرجة (غير متأكد) حيث كان المتوسط العام لهذا المجال (3.60) مما يعني أن المخاطرة على مستوى المجال موجودة ، فقد حصلت بعض الفقرات على متوسطات ضمن درجة الموافقة (غير متأكد) وهي الفقرة (4) المتعلقة بتخفيض أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات الممنوحة للمستثمر الأجنبي (3.56)، والفقرة (5) المتعلقة باختلاف أسعار الفائدة الممنوحة للمستثمر الأجنبي عن تلك الممنوحة للمستثمر المحلي (3.29). والفقرة السادسة المتعلقة بمدى كون أسعار الفائدة مقبولة لدى المستثمر الأجنبي (3.27). وتعد حالة عدم التأكد من هذه الأبعاد المشار إليها في الفقرات (4، 5، 6) حالة وجود لمخاطرة من قبل المستثمر الأجنبي مما يحد من إمكانية تطويره لاستثماره وزيادة حجم هذا الاستثمار في المستقبل.

## 2- النظام الضريبي:

تضمن باب النظام الضريبي ست فقرات (مخاطر). والجدول (3) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة على وجود المخاطرة في هذا الباب من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة مرتبة حسب درجة الموافقة على وجودها.

جدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة على المخاطر المتعلقة بالنظام الضريبي.

الترتيب	الفقرة (المخاطرة)	أوافق بشدة	أوافق	درجة الموافقة
1	لدي اطلاع على النظام الضريبي الأردني.	4.06	0.34	موافق
2	الإعفاءات الضريبية الممنوحة لي مرضية.	3.38	0.78	غير متأكد
3	إن مستوى الضرائب المفروضة علي غير ملائم بالمقارنة مع العائد.	3.18	0.84	غير متأكد
4	الإعفاءات الضريبية متساوية بين المستثمرين الأجانب.	2.94	0.74	غير متأكد
5	يتم تحصيل ضريبة على عملي في الأردن من قبل بلدي الأصلي والأردن أيضاً	2.82	0.87	غير متأكد
6	هناك معوقات في التعامل مع النظام الضريبي	2.74	0.83	غير متأكد
المجال عموماً		3.18	0.39	غير متأكد

يدل المتوسط العام لدرجة الموافقة على مخاطر مجال النظام الضريبي على أنها تميل إلى مستوى (غير متأكد) بمتوسط مقداره (3.18) الذي يقع ضمن مدى عدم التأكد). وقد كان هذا المتوسط هو الغالب على فقرات هذا المجال حيث حصلت معظمها على مستوى (غير متأكد باستثناء اطلاع المستثمرين على النظام الضريبي في الأردن (فقرة 1) التي وافق عليها المستثمرون بمعدل (4.06)، مما يعني عدم وجود مخاطرة فيها. فقد حصلت باقي الفقرات على درجة غير متأكد وهي: عدم تأكد المستثمرين من أن الإعفاءات الضريبية الممنوحة لهم مرضية (فقرة 2) بمتوسط (3.38)، وكذلك لم يكن المستثمرون متأكدين من أن مستوى الضرائب المفروضة عليهم غير ملائم مقارنة مع العائد (فقرة 3) بمتوسط (3.18)، كذلك لم يكن المستثمرون متأكدين من تساوي الإعفاءات الضريبية بينهم (فقرة 4) بمتوسط (2.94). وكذلك لم يكن المستثمرون متأكدين من تحصيل ضريبة على أعمالهم في الأردن من قبل بلدانهم الأصلية (فقرة 5) بمتوسط (2.82)، كذلك كانت درجة الموافقة تدل على عدم تأكد المستثمرين من وجود معوقات في التعامل مع النظام الضريبي الأردني (فقرة 6) بمتوسط (2.74) لذا يلاحظ أن هناك مخاطر كثيرة ناتجة من عدم التأكد في فقرات النظام الضريبي.

### 3- العملة وأسعار الصرف:

تضمن باب العملة وأسعار الصرف 6 فقرات (مخاطر). والجدول (4) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة على وجود المخاطرة في هذا الباب من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة مرتبة حسب درجة الموافقة على وجودها.

#### جدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة على المخاطر المتعلقة بالعملة وأسعار الصرف

الترتيب	الفقرة (المخاطرة)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	سعر صرف الدينار الأردني مستقر.	4.27	0.45	موافق
2	يساعد استقرار سعر صرف الدينار على قابلية التحويل إلى عملات أخرى	3.88	0.64	موافق
3	أحد أسباب استثماري في الأردن استقرار سعر صرف الدينار الأردني.	3.56	0.79	موافق
4	تؤثر الاستثمارات الأجنبية إيجابياً في العملة المحلية الأردنية.	3.47	0.79	غير متأكد
5	توجد قيود في نظام صرف العملات الأجنبية.	2.71	0.80	غير متأكد
6	توجد قيود في نظام تحويل العملات الأجنبية.	2.68	0.73	غير متأكد
المجال عموماً		3.43	0.37	غير متأكد

يدل المتوسط العام لدرجة الموافقة على فقرات مجال (العملة وأسعار الصرف) أنها تشكل مخاطرة بدرجة (غير متأكد) بمتوسط (3.43 غير متأكد). وكانت هناك بعض الفقرات التي لم تشكل مخاطرة كونها حصلت على درجات موافقة عالية مثل استقرار سعر صرف الدينار (4.27 موافق)، وكون هذا الاستقرار يساعد على قابلية التحويل إلى عملات أخرى (3.88 موافق). وتشكل بعض الفقرات مخاطرة من مخاطر الدولة السياسية في كونها حصلت على درجة موافقة من مستوى (غير متأكد)، وهي الفقرات المتعلقة بكون سعر صرف الدينار المستقر سبباً في جذب الاستثمار (فقرة 3) بمتوسط (3.56)، والفقرة (4) المتعلقة بتأثير الاستثمارات الأجنبية على العملة المحلية بمتوسط (3.47) ووجود قيود في نظام صرف العملات (فقرة 5)

بمتوسط (2.71 غير متأكد)، إضافة إلى وجود قيود على نظام تحويل العملات الأجنبية (فقرة 6) بمتوسط (2.68 غير متأكد). وتدل متوسطات الفقرات الآتية الذكر (4، 5، 6) على وجود مخاطرة ناتجة من عدم التأكد من العوامل التي تعلقت بها، مما يجعلها لا تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي للأردن.

#### 4- النظام القانوني المالي (التشريعات الماليه):

تضمن باب النظام القانوني المالي (6) فقرات أو مخاطر. والجدول (5) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة على وجود المخاطرة في هذا الباب من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة مرتبة حسب درجة الموافقة على وجودها.

#### جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة على المخاطر المتعلقة بالنظام القانوني المالي

الترتيب	الفقرة (المخاطرة)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	لدي اطلاع على قوانين الاستثمار الأردنية.	3.94	0.49	موافق
2	إن تعدد وكثرة القوانين والأنظمة يمكن أن يعيق الاستثمار الأجنبي في الأردن	3.91	0.57	موافق
3	يمنح المستثمر الأجنبي في الأردن ميزات تختلف عن المستثمر المحلي.	3.85	0.61	موافق
4	لدي اطلاع على آلية سن القوانين حسب الدستور الأردني.	3.62	0.55	غير متأكد
5	من دوافع استثماري في الأردن اطلاعي على القانون المالي الأردني.	3.62	0.70	غير متأكد
6	يوجد عقبات قانونية في نظام تملك وتسجيل الأراضي للمشاريع الاستثمارية الأجنبية	2.74	0.75	غير متأكد
	المجال عموماً	3.61	0.21	غير متأكد

يدل المتوسط العام لدرجة الموافقة على فقرات مجال النظام القانوني المالي أن أفراد عينة الدراسة بدوا غير متأكدين من المخاطر المتضمنة في هذا المجال. ومن العناصر الإيجابية في النظام القانوني المالي التي وافق عليها أفراد عينة الدراسة أن لديهم اطلاع على قوانين الاستثمار الأردنية (3.94 موافق) فقرة رقم (1)، وأن الاطلاع على القانون المالي كان أحد الدوافع للاستثمار في الأردن (3.62 موافق) فقرة رقم (5). وكون المستثمر الأجنبي في الأردن يمنح ميزات تختلف عن المستثمر المحلي (3.85 موافق). إلا أن أفراد عينة الدراسة وافقوا على أن تعدد القوانين والأنظمة وكثرتها يمكن أن يعيق الاستثمار الأجنبي في الأردن (3.91 موافق) فقرة رقم (3)، ولم يكونوا متأكدين من أنه يوجد عقبات قانونية في تملك وتسجيل الأراضي والمشاريع الاستثمارية الأجنبية (2.74 غير متأكد) (فقرة 6).

أبدى المستثمرون تأكدهم من أن اطلاعهم على القانون المالي الأردني هو دافع من دوافع استثمارهم في الأردن (فقرة 5) بمتوسط (3.62)، وكذلك كانوا غير متأكدين من اطلاعهم على سن القوانين الدستورية في الأردن (فقرة 4) بمتوسط (3.62).

إن عدم التأكد من بعض الأبعاد المتعلقة بالنظام القانوني المالي يشكل مخاطرة للاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن لكون النظام المالي ذا علاقة مباشرة بالاستثمار الأجنبي من حيث التملك والقوانين العاملة المتعلقة بميزات الاستثمار الأجنبي.

#### البعد الثاني: قوانين التلوث وحماية البيئة.

يفترض أن يتم الاتفاق المسبق بين الدولة المضيفة والمستثمرين قبل البدء بالاستثمار على الاحتياجات والمسؤوليات والتخوفات لكل طرف. يبين الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة للفقرات (المخاطر) المتعلقة بعدد قوانين التلوث وحماية البيئة مرتبة حسب درجة الموافقة عليها من قبل أفراد عينة الدراسة.

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة على المخاطر المتعلقة بقوانين التلوث وحماية البيئة.

الترتيب	الفقرة (المخاطرة)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	لدي علم بما هو مطلوب مني كمستثمر تجاه البيئة في الأردن.	3.85	0.61	موافق
2	هل لدي اطلاع مسبق على قوانين التلوث وحماية البيئة في الأردن.	3.79	0.64	موافق
3	لمنتوجات مشروعني علاقة بالبيئة بشكل أو بآخر.	3.21	0.85	غير متأكد
4	أواجه معيقات بيئية في الأردن بالنسبة لاستثماري.	2.79	0.88	غير متأكد
5	لدي معيقات في التعامل مع البيئة تعيق عملي.	2.65	0.77	غير متأكد
المجال عموماً		3.48	0.39	غير متأكد

يدل المتوسط الحسابي لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على عدم تأكد المستثمرين من أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بقوانين التلوث وحماية البيئة، فقد كانت قيمة هذا المتوسط (3.48). إلا أن لدى المستثمرين اطلاع مسبق على هذه القوانين (3.79 موافق) فقرة (1)، ولديهم علم بما هو مطلوب منهم كمستثمرين تجاه البيئة في الأردن (3.82 موافق) فقرة (2) مما يجعل هاتين الفقرتين لا تشكلان مخاطرة. أما الفقرات التي كانت تشكل مخاطرة فهي الفقرات المتعلقة بكون منتجات مشاريع المستثمرين ذات علاقة بالبيئة (3.21 غير متأكد) فقرة (3)، ووجود معوقات بيئية في الأردن تعوق الاستثمار (2.79 غير متأكد) فقرة (4)، ووجود معوقات في التعامل مع البيئة في الأردن (2.65 غير متأكد) فقرة (5).

إن حالة عدم التأكد من معظم فقرات هذا البعد تجعل قوانين البيئة عاملاً من العوامل التي تولد مخاطرة في الاستثمار الأجنبي في الأردن، مما يستدعي توضيح هذه القوانين والعمل على أن يكون المستثمرون على علم بها.

### البعد الثالث: التأمين

يشكل التأمين عنصراً مهماً للاستثمار الأجنبي ما لم تكن هناك قوانين تساعد على تعظيم التعويض وزيادة الشعور بالأمان للمستثمر. فإذا توافر هذا النوع من الأمان ازدادت فرصة البلد في جذب الاستثمار الأجنبي، إضافة إلى مدى اطلاع وطمأنينة المستثمر على القوانين ذات العلاقة. ويبين الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة لأفراد عينة الدراسة على المخاطر المتعلقة ببعد التأمين مرتبة حسب درجة الموافقة على وجودها.

#### جدول (7)

#### المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة على المخاطر المتعلقة بالتأمين

الترتيب	الفقرة (المخاطرة)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	أنا مقتنع في عدم حدوث التأمين في ظل الاستقرار في الأردن.	4.00	0.49	موافق
2	الوضع الاستثماري مطمئن رغم إمكانية التأمين.	3.88	0.54	موافق
3	لقد أعطت الحكومة بعض الأمان على موجودات الاستثمار الأجنبي.	3.53	0.75	غير متأكد
4	يمكنني الحصول على تعويضات إن حدث التأمين في الأردن.	3.27	0.67	غير متأكد
5	كان خطر التأمين أحد أسباب استثماري في الأردن بالمقارنة مع دول الجوار.	3.27	0.83	غير متأكد
6	لقد تطرق قانون تشجيع الاستثمار إلى ضمانات كافية ضد التأمين.	3.03	0.63	غير متأكد
	المجال عموماً	3.49	0.35	غير متأكد



يدل المتوسط العام للفقرات (مخاطر) مجال التأمين أنها كانت تشكل مخاطرة بدرجة (غير متأكد) حيث كان المتوسط العام (3.49). وافق أفراد عينة الدراسة على بعض الفقرات وهي أنه مقتنع في عدم حدوث تأمين في ظل الاستقرار في الأردن (4.00 موافق) فقرة (1)، وأن الوضع الاستثماري في الأردن مطمئن (3.88 موافق) فقرة (2)، وإعطاء الحكومة بعض الأمان على موجودات المستثمر الأجنبي (3.53 موافق) (فقرة 3). وبإمكانية الحصول على تعويضات في حال حدوث التأمين (3.27 غير متأكد) فقرة (4)، وكون خطر التأمين في الدول الأخرى كان أحد أسباب الاستثمار في الأردن دون غيره من دول الجوار (3.27 غير متأكد) (فقرة 6).

إن حالة عدم التأكد من قبل المستثمرين في الفقرات (3-6) في مجال مخاطر التأمين يجعل هذه الفقرات مجال مخاطرة على الاستثمار الأجنبي، مما يثير الحاجة إلى ضرورة ضبط إمكانية التأمين وإيضاح لك ضمن قوانين يطلع عليها المستثمرون سلفاً.

#### البعد الرابع: الاستقرار السياسي وتغير الحكومات

إن عدم الاستقرار السياسي وارتفاع معدل تغير الحكومة وتغير توجيهاتها قد يؤثر سلباً أو إيجاباً في الاستقرار في الاستثمارات الأجنبية. والفقرات المتضمنة في هذا البعد تعكس موقف المستثمر الأجنبي في الاستقرار السياسي وأثر تغيرات الحكومات في قراره في الاستثمار. والجدول (8) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة لاستجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات (المخاطر) المتعلقة بالاستقرار السياسي وتغير الحكومات مرتبة حسب درجة الموافقة على وجودها.

#### جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة على المخاطر المتعلقة بالاستقرار السياسي وتغير

#### الحكومات

الترتيب	الفقرة (المخاطرة)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	الاستقرار السياسي أحد ضرورات الاستثمار في الأردن.	4.59	0.50	موافق بشدة
2	أشعر بعدم الثقة بالتصرفات المتوقعة من الحكومة في الأردن.	2.97	1.06	غير متأكد
3	يوجد معوقات بيروقراطية تسبب بطء العمل الإداري في الأردن تعيق استثماري.	2.68	0.98	غير متأكد
4	يعيق الفساد الإداري في الأردن استثماري فيه.	2.68	1.04	غير متأكد

5	توجد معايير إدارية تعيق حصولي على رخصة الاستثمار.	2.47	0.86	غير متأكد
6	شروط الحكومة معيقة عندما أنوي الاستيراد لمشروعي الاستثماري.	2.44	0.75	غير متأكد
7	شروط الحكومة معيقة عندما أنوي تصدير منتجي.	2.41	0.86	غير متأكد
المجال عموماً		2.89	0.62	غير متأكد

يدل المتوسط العام لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على المخاطر المندرجة تحت بعد (الاستقرار السياسي وتغيير الحكومات) عدم تأكد المستثمرين فيما يتعلق بها. فقد كان المتوسط العام (2.89 غير متأكد). وافق المستثمرون بشدة على كون الاستقرار السياسي أحد ضرورات الاستثمار في الأردن (4.59 موافق بشدة) مما قد يعني الحاجة إلى المزيد من هذا الاستقرار والمحافظة عليه. حصلت بقية الفقرات على مستوى (غير متأكد) وهي الفقرات المتعلقة بعدم شعور المستثمر بالثقة في التصرفات المتوقعة من الحكومة (فقرة 2) بمتوسط (2.97)، ووجود معوقات بيروقراطية تسبب ببطء العمل الإداري مما يعيق الاستثمار (فقرة 3) بمتوسط (2.68)، ووجود الفساد الإداري وإعاقة الاستثمار في الأردن (فقرة 4) بمتوسط (2.68)، وجود معايير إدارية للترخيص (فقرة 5) بمتوسط (2.47)، وإعاقة الشروط للاستيراد والتصدير على حد سواء (الفقرتين 6، 7) بمتوسطين هما (2.44، 2.41) على التوالي.

تدل حالة عدم التأكد في مجال الاستقرار السياسي على أنه يشكل مخاطرة على الاستثمار في الأردن وأن الأردن بحاجة إلى زيادة الاستقرار السياسي والمحافظة على ما لديه منه، وكذلك الحاجة إلى إزالة البيروقراطية والفساد الإداري والحد من تغيير الحكومات والعمل على تسهيل الاستيراد والتصدير فيما يتعلق بلوازم ومنتجات مشاريع الاستثمار الأجنبي.

#### البعد الخامس: السياسة الخارجية

يتضمن هذا البعد ثلاثة أبعاد فرعية تعكس في مجملها السياسة الخارجية للدولة وأثرها كعامل جذب أو طرد للاستثمار الأجنبي من حيث الأحداث في الدول المجاورة، وإجراءات الدولة في تسهيل مهمة المستثمر في استقطاب العمالة بمقابل العمالة الماهرة المحلية، إضافة لما للاتفاقيات الخارجية التي تعقدتها الدولة من أثر في جذب الاستثمارات الأجنبية إليها. حصل هذا البعد على معدل (3.57 موافق). انظر جدول (1)؛ وسنناقش كل مجال على حدة.

## 1- الأحداث في الدول المجاورة:

تؤثر الأحداث في الدول المجاورة على القرار الاستثماري للمستثمر الأجنبي في الدولة، ويبين الجدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لأفراد عينة الدراسة على المخاطر المتعلقة بالأحداث الجارية في الدول المجاورة للأردن مرتبة حسب درجة الموافقة على وجودها.

### جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة على المخاطر المتعلقة بالأحداث الجارية في الدول المجاورة

الترتيب	الفقرة (المخاطرة)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	ارتفاع مستوى التعليم والتدريب في الأردن عاملان إيجابيان للاستثمار في الأردن.	4.32	0.59	موافق
2	أستورد المواد الخام من الدول المجاورة للأردن.	3.77	0.89	موافق
3	تؤثر الأحداث في الدول المجاورة في قرار استثماري في الأردن.	3.77	1.42	موافق
4	أصدر منتوجاتي إلى الدول المجاورة للأردن.	3.50	0.86	غير متأكد
5	أسوق منتوجاتي في الأردن.	3.29	1.06	غير متأكد
المجال عموماً				موافق
		3.73	0.43	

يدل المتوسط العام على موافقة أفراد عينة الدراسة على المخاطر المتعلقة بالأحداث الجارية في الدول المجاورة (3.73 موافق) مما يعني قلة المخاطر الناتجة عن هذا البعد وأفضلية الأردن على غيره فيها ومن المناحي الإيجابية موافقة المستثمرين على أن ارتفاع مستوى التعليم والتدريب في الأردن هما عاملان إيجابيان للاستثمار (فقرة 1) بمتوسط (3.32). أبدى أفراد عينة الدراسة من المستثمرين موافقتهم على تأثير الأحداث الجارية في الدول المجاورة في قرار الاستثمار في الأردن (3.77 موافق) فقرة (2) بمتوسط (3.77). إلا أن المستثمرين كانوا غير متأكدين من تصدير منتجاتهم للخارج (فقرة 4) بمتوسط (3.50)، وكانوا غير متأكدين كذلك من تسويق منتوجاتهم في الأردن (3.29 غير متأكد).

يتضح من حالة عدم التأكد من تأثير الأحداث الجارية وإمكانية تسويق المنتجات الحاجة إلى تسهيل الاستيراد والتصدير ومحاولة الأردن الاستفادة من ميزة الاستقرار السياسي مقارنة بجيرانه من أجل المزيد من الاستثمار للأردن.

## 2- استقطاب العمالة (الموظفين):

تؤثر إمكانية المستثمرين في استقطاب (إحضار) العمالة من الخارج، ومدى توفر العمالة اللازمة في البلد المستثمر فيه وأجورها والأمور القانونية ذات العلاقة بها من المحددات التي قد تشجع أو تمنع المستثمر الأجنبي من الاستثمار في البلد. والجدول (10) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لأفراد عينة الدراسة على المخاطر المتعلقة باستقطاب العمالة مرتبة حسب درجة الموافقة على وجودها.

### جدول (10)

#### المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة على المخاطر المتعلقة باستقطاب العمالة

الترتيب	الفقرة (المخاطرة)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	العمالة الأردنية موثوقة.	4.18	0.63	موافق
2	يمكنني استقطاب الموظفين إلى مشروعي من خارج الأردن.	4.03	0.67	موافق
3	تفرض الحكومة إجراءات كثيرة تجاه استقطاب العمالة الوافدة.	3.77	0.65	موافق
4	من السهل علي استخدام العمال الأردنيين بدلاً من الوافدين.	3.65	0.65	غير متأكد
5	يعامل العامل الوافد معاملة العامل الأردني من حيث الحقوق والالتزامات.	3.03	0.87	غير متأكد
المجال عموماً				موافق
		3.72	0.39	

يدل المتوسط العام لدرجات الموافقة على المخاطر المندرجة تحت هذا المجال على أنها وجدت (أو لم توجد) بدرجة (موافق، حيث كان المتوسط العام (3.72)). فمن العوامل الإيجابية كون العمالة الأردنية موثوقة (فقرة 1) بمتوسط (4.18)، وإمكانية استقطاب المستثمر للعمالة من خارج الأردن فقرة (2) بمتوسط (4.03)،

وأن بإمكان المستثمر استخدام العامل الأردني بدلاً من الوافد فقرة (3) بمتوسط (3.65). إلا أنه وجدت بعض العناصر السلبية (المخاطر) مثل فرض الحكومة إجراءات كثيرة على استقطاب العمالة الوافدة (3.77 موافق)، وعدم تأكد المستثمرين من أن العامل الوافد يعامل معاملة العامل الأردني من حيث الحقوق والالتزامات (3.03 غير متأكد).

إذن تحتاج الأمور المتعلقة بسهولة استخدام الأردنيين ومعاملة الوافدين عند الاستخدام في العمل في الاستثمارات إلى المزيد من التوضيح للمستثمرين من أجل أن تكون نقاط جذب للاستثمار الأجنبي.

### 3- الاتفاقيات التجارية:

تحدد الاتفاقيات التجارية الخارجية التي تعقدتها الدولة قدرة المستثمر على رغبته في استيراد مستلزماته وتصدير إنتاجه وقدرته على مواجهة الضرائب والنفقات الأخرى اللازمة لذلك، مما قد يشجع المستثمر على الاستثمار في البلد أو يمنعه من ذلك. والجدول (11) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة لأفراد عينة الدراسة على المخاطر المتعلقة بالاتفاقيات التجارية مرتبة حسب درجة الموافقة على وجودها.

### جدول (11)

#### المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة على المخاطر المتعلقة بالاتفاقيات التجارية

الترتيب	الفقرة (المخاطرة)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	تساعد الاتفاقيات التجارية الخارجية في تحسين الوضع الاقتصادي والمالي في الأردن.	3.97	0.72	موافق
2	تساعد الاتفاقيات التجارية الخارجية على تصدير منتجاتي.	3.85	0.82	موافق
3	تساعد الاتفاقيات التجارية والخارجية في تحسين قطاع التعليم والوعي.	3.77	0.92	موافق
4	لدي اطلاع على الاتفاقيات التجارية التي أبرمها الأردن.	3.74	0.62	موافق
5	تساعد الاتفاقيات التجارية الخارجية على استيراد المواد الخام اللازمة.	3.74	0.62	موافق
6	تساعد الاتفاقيات التجارية الخارجية في تحسين قطاع الصحة.	3.71	0.84	موافق
7	من أحد أسباب استثماري في الأردن الاتفاقيات التجارية الخارجية التي عقدها الأردن.	3.44	0.86	غير متأكد
المجال عموماً				موافق

يدل المتوسط العام على موافقة أفراد عينة الدراسة على وجود/عدم وجود المخاطر المندرجة تحت مجال الاتفاقيات التجارية، فقد كانت قيمة المتوسط (3.71 موافق). أما أكثر الفقرات موافقة فقد كانت تلك المتعلقة بكون الاتفاقيات الخارجية تساعد في تحسين الوضع الاقتصادي والمالي في الأردن (3.97 موافق)

(فقرة 1)، وكون الاتفاقيات التجارية تساعد على التصدير (3.85 موافق) (فقرة 2)، وكون الاتفاقيات تساعد في تحسين التعليم والوعي (3.77 موافق) (فقرة 3)، وقد كان لدى المستثمرين اطلاع على الاتفاقيات التجارية التي أبرمها الأردن (3.74 موافق) (فقرة 4)، كذلك أبدى المستثمرون موافقتهم على أن الاتفاقيات التجارية تساعد على استيراد المواد الخام (3.74 موافق) (فقرة 5)، وأنها تساعد في تحسين القطاع الصحي (3.71 موافق) (فقرة 6). إلا أن المستثمرين لم يكونوا متأكدين من كون هذه الاتفاقيات كانت مشجعاً لهم على الاستثمار في الأردن (3.44 غير متأكد). ولذا فإن هناك حاجة لتوضيح خصائص الاتفاقيات التجارية الأردنية ومدى الامتيازات التي توفرها للمستثمر من أجل زيادة مساهمتها أكثر في جذب الاستثمارات الأجنبية للأردن.

#### البعد السادس: النظام القانوني

يتعلق هذا البعد بالأنظمة والقوانين المتعلقة بتشجيع الاستثمار والجمارك وقوانين الأوراق المالية والسوق المالي. وتؤثر القوانين المتعلقة بتشجيع الاستثمار في تسهيل أو تعصيب مهمة المستثمر في إنشاء استثماره ومدى التسهيلات الإدارية والمالية الممنوحة له. والجدول (12) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة لأفراد عينة الدراسة على المخاطر المتعلقة بالنظام القانوني المتعلق بالاستثمار في الأردن وأثرها في الاستثمار، مرتبة حسب درجة الموافقة على وجودها.

#### جدول (12)

#### المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة على المخاطر المتعلقة بالنظام القانوني

الترتيب	الفقرة (المخاطرة)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	لقد استفدت من الحوافز التي وفرها قانون تشجيع استثمار.	4.38	0.55	موافق
2	كانت إجراءات تسجيل شركتي سهلة.	4.06	0.69	موافق
3	لدي إطلاع على قانون ضمان التمويل والتأجير.	3.82	0.58	موافق
4	ما زال قانون ضمان التمويل والتأجير بحاجة إلى حوافز أخرى تعمل على تشجيع الاستثمار في الأردن.	3.77	0.70	موافق
5	يساعد قانون الأوراق المالية من حيث تقسيم سوق عمان المالي إلى ثلاث هيئات في تسهيل تعاملاتنا فيه.	3.65	0.60	غير متأكد

6	يساعد نظام الجمارك الحالي في استقطاب الاستثمارات إلى الأردن.	3.53	1.02	غير متأكد
7	يؤثر قانون حماية الإنتاج الوطني لمنع التداخل وإغراق السوق المحلي بشكل سلبي على استثماري.	3.50	0.79	متأكد
8	أجد قانون حماية ضمان التمويل والتأجير الذي يتم بموجبه قبول الأموال المنقولة كرهونات على قروض الأعمال الصغيرة مفيد لي في توسيع النشاطات الإنتاجية والتشغيلية.	3.29	0.58	غير متأكد
المجال عموماً		3.75	0.31	موافق

يدل المتوسط العام لدرجة الموافقة على فقرات (مخاطر) البعد المتعلق بالنظام القانوني على موافقة المستثمرين على وجود/عدم وجود المخاطر المتعلقة بهذا البعد (3.75 موافق). ومن العناصر الإيجابية التي تخفض مستوى المخاطرة موافقة المستثمرين على أنهم استفادوا من الحوافز التي وفرها قانون تشجيع الاستثمار (4.38 موافق) (فقرة 1)، وأن إجراءات تسجيل الشركات كانت سهلة (4.06 موافق) (فقرة 2)، وأن لديهم اطلاعاً على قانون ضمان التمويل والتأجير (3.82 موافق) (فقرة 3) الذي لم يكن المستثمرون متأكدين من أنه كان مفيداً في مساعدتهم على توسيع أنشطتهم الإنتاجية والتشغيلية (3.29 غير متأكد) (فقرة 8)، وأنه ما زال بحاجة إلى حوافز أخرى تعمل على تشجيع الاستثمار (3.77 موافق). رأى أفراد عينة الدراسة أنهم غير متأكدين من أن قانون الأوراق المالية يساعد (تقسيم سوق عمان إلى ثلاث هيئات) في تسهيل مهمات المستثمرين (3.65 غير متأكد) (فقرة 5). كذلك رأى أفراد عينة الدراسة أنهم غير متأكدين من أن نظام الجمارك يساعد في استقطاب الاستثمار إلى الأردن (3.53 موافق) (فقرة 6). وكذلك كان أفراد عينة الدراسة غير متأكدين من أن قانون حماية الإنتاج الوطني لمنع التداخل والانحراف كان له أثر سلبي في الاستثمار (3.50 متأكد) (فقرة 7).

يتضح من حالة عدم التأكد في الفقرات (4-8) في هذا البعد الحاجة إلى ضرورة توضيح قوانين الأوراق المالية والنظام الجمركي الأردني وقانون حماية المنتج الوطني وقانون ضمان التمويل من أجل أن تصبح هذه القوانين واضحة للمستثمرين.

#### البعد السابع: نظام القيم: التقاليد والأخلاق السائدة في المجتمع

قد تشكل هذه النظم عنصر طرد أو جذب للاستثمار الأجنبي في الدولة، فاختلاف القيم والعادات لدى بلد المستثمر عن البلد المضيف قد يدفع المستثمر إلى تحويل استثماره إلى بلد يتوافق وطبيعة هذا النظام في بلده أو لبلد لا يشكل نظام القيم فيه عائقاً لطبيعة استثماره. والجدول (13) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة لأفراد عينة الدراسة على الفقرات (المخاطر) المتعلقة بنظام القيم والتقاليد والأخلاق السائدة في المجتمع الأردني مرتبة حسب درجة الموافقة على وجودها.

جدول (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة على الفقرات (المخاطر) المتعلقة بنظام القيم والتقاليد والأخلاق السائدة في المجتمع الأردني

الترتيب	الفقرة (المخاطرة)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	أنا ملزم بالتعامل مع كافة شرائح المجتمع الأردني.	3.35	1.07	غير متأكد
2	لدي اطلاع على عادات وتقاليد المجتمع الأردني.	3.06	0.55	غير متأكد
3	تختلف العادات والتقاليد المتبعة في بلدي عما هو في الأردن.	2.65	1.07	غير متأكد
4	أواجه معيقات بالتعامل مع المجتمع الأردني.	2.47	0.83	غير متأكد
5	أجد بعض التدخلات من المجتمع الأردني في عملي.	2.41	0.86	غير متأكد
المجال عموماً				غير متأكد
		2.79	0.54	

يدل المتوسط العام لدرجة الموافقة على وجود/ عدم وجود المخاطرة في بعد القيم والتقاليد السائدة في المجتمع الأردني على عدم تأكد المستثمرين من هذه المخاطر (2.79 غير متأكد). لم يكن أفراد عينة الدراسة متأكدين من أنهم ملزمون بالتعامل مع كافة شرائح المجتمع (فقرة 1) بمتوسط (3.35)، ولا من اطلاعهم على عادات وتقاليد المجتمع الأردني، ولا من اختلاف عادات وتقاليد المجتمع الأردني (فقرة 2) بمتوسط (3.06) عن عادات مجتمعاتهم الأصلية (فقرة 3) بمتوسط (2.65). كذلك لم يكونوا متأكدين من المعوقات التي تواجههم بالتعامل مع المجتمع الأردني (فقرة 4) بمتوسط (2.47)، ولا من التدخلات من قبل المجتمع الأردني في أعمالهم (فقرة 5) بمتوسط (2.41).

لذا يتضح من حالة عدم التأكد المسيطرة على المستثمرين فيما يتعلق بنظام القيم والتقاليد والأخلاق السائدة في المجتمع الأردني الحاجة إلى توضيح هذا النظام للمستثمرين وتوضيح مدى علاقة المستثمرين بالمجتمع الأردني بحيث يصبحون أكثر تقديراً للأثر الممكن لنظام عادات وتقاليد المجتمع الأردني على أعمالهم.



## البعد الثامن: التفاوض

قد يواجه المستثمر معوقات وصعوبات تدفعه إلى أن يجري تفاوضاً مع الدولة المضيفة للاستثمار لإزالة هذه المعوقات أو للاتفاق على الإجراءات التي تساعد على إنجاح استثماره، والاتفاق على آلية عمل لإنجاز مهماته الاستثمارية. ويتضمن هذا البعد الأمور المتعلقة بموقف المستثمر الأجنبي من إمكانية التواصل مع الجهات الرسمية في البلد المضيف وسهولة التوصل إلى قرارات تشكل في مجملها عامل جذب أو طرد للاستثمار. والجدول (14) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة لأفراد عينة الدراسة على الفقرات/ المخاطر المتعلقة ببعد التفاوض مرتبة حسب درجة الموافقة على وجودها.

### جدول (14)

#### المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة المتعلقة ببعد التفاوض

الترتيب	الفقرة (المخاطرة)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	لقد اطلعت على الوضع الاقتصادي والمالي في الأردن قبل إنشاء مشروع.	3.82	0.67	موافق
2	تصليني تعديلات وقرارات الحكومة الأردنية بما يمت بصلة بمشروعي أولاً بأول.	3.12	0.88	غير متأكد
3	علي القيام بإجراءات كثيرة لمقابلة المسؤولين في الحكومة الأردنية.	2.85	1.05	غير متأكد
4	يصعب التفاوض مع الحكومة الأردنية.	2.29	1.09	لا أوافق
5	عندما أواجه صعوبة تضطرنني لمراجعة المسؤولين في الحكومة الأردنية أواجه صعوبة في إيصال وجهة نظري إليهم.	2.24	0.86	لا أوافق
	المجال عموماً	2.86	0.61	غير متأكد

يدل المتوسط العام لدرجات الموافقة على المخاطر المتعلقة ببعدها التفاوض يدل على عدم تأكد أفراد عينة الدراسة من وجود/عدم وجود المخاطر المتعلقة بالتفاوض، فقد كانت قيمة المتوسط (2.86 غير متأكد). إلا أن المستثمرين وافقوا على اطلاعهم على الوضع الاقتصادي والمالي في الأردن قبل إنشاء مشاريعهم (3.82 موافق) (فقرة 1)، إلا أنهم أبدوا عدم تأكدهم من أن التعديلات وقرارات الحكومة الأردنية المتعلقة بمشاريعهم تصلهم أولاً بأول (3.12 غير متأكد) (فقرة 2). كذلك لم يكن المستثمرون متأكدين من الإجراءات التي يحتاجونها لمقابلة المسؤولين في الحكومة الأردنية (2.85 غير متأكد) (فقرة 3). إلا أن استجابات المستثمرين أبرزت عنصرين إيجابيين، لم يوافق المستثمرون على صعوبة التفاوض مع الحكومة الأردنية (2.29 لا أوافق) (فقرة 4)، ولا على أنهم يواجهون صعوبة في إيصال وجهة نظرهم إلى المسؤولين في الحكومة الأردنية (2.24 لا أوافق) (فقرة 5).

يتضح من حالة عدم التأكد الواردة في بعض فقرات هذا المجال الحاجة إلى اطلاع المستثمرين على القوانين أولاً بأول والعمل على تسويق الأردن بشكل مستمر من حيث الميزة الاقتصادية في قوانينه وسهولة التفاوض والوصول إلى المسؤولين في الحكومة.

#### اختبار الفرضيات:

#### الفرضية الأولى:

ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بن درجة المخاطر السياسية للدولة في الأردن وتدفق الاستثمارات إليها. بغرض فحص هذه الفرضية والفرضيات الأخرى المنبثقة عنها تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين معدل درجة المخاطر السياسية الكلي وبين درجة المخاطر السياسية ومعدل حجم الاستثمار وكذلك بين معدل درجة المخاطر السياسية وتاريخ بدء الاستثمار، والجدول (15) بين نتائج هذا التحليل.

#### جدول (15)

قيم معامل ارتباط بيرسون بين معدل درجة المخاطر السياسية ومعدل حجم الاستثمار وتاريخ بدء الاستثمار وقيم مستوى الدلالة لهذه المعاملات

تاريخ بدء الاستثمار		معدل حجم الاستثمار		البعد
مستوى الدلالة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	
0.580	-0.098	0.741	0.059	المخاطر السياسية عامة

تدل معاملات الارتباط الواردة في الجدول (15) على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة المخاطر السياسية عموماً ومعدل الاستثمار حيث كانت قيمة معامل الارتباط بينها 0.059 وهذا ارتباط ضعيف دلت عليه قيمة مستوى الدلالة التي بلغت (0.741) وهي قيمة بعيدة جداً عن مستوى الدلالة المعتمد لغايات الدراسة وهو ( $0.05 \geq$ ). كذلك لم يكن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل درجة مخاطر الدولة وتاريخ بدء الاستثمار (حيث كان معامل الارتباط ضعيفاً 0.098). ودل على ضعف قيمة مستوى الدلالة وهو ( $0.05 \geq$ ) وقد يعود الأمر إلى طريقة القياس حيث إن معدل حجم الاستثمار وتاريخ بدء الاستثمار قيست من خلال آراء المستثمرين في الاستبانة لذلك تم قبول هذه الفرضية.

#### الفرضية الثانية:

ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات المالية للدولة في الأردن وتدفق الاستثمارات الأجنبية إليها. لفحص هذه الفرضية تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين معدل درجة المخاطر السياسية في مجال السياسة المالية ومعدل حجم الاستثمار، وكذلك بين معدل درجة المخاطر السياسية في مجال السياسة المالية وتاريخ بدء الاستثمار. والجدول (16) يبين نتائج هذا التحليل.

#### جدول (16)

قيم معامل ارتباط بيرسون بين معدل درجة المخاطر السياسية في مجال السياسة المالية ومعدل حجم الاستثمار وتاريخ بدء الاستثمار ومستوى الدلالة لهذه المعاملات

تاريخ بدء الاستثمار		معدل حجم الاستثمار		البعد
مستوى الدلالة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	
0.093	0.293	0.308	0.180	السياسة المالية
0.753	-0.056	0.389	-1.52	(1) أسعار الفائدة
0.307	0.358	0.909	0.020	(2) النظام الضريبي
0.469	0.129	0.090	0.296	(3) العملة وسوق الفائدة
0.430	0.140	0.157	0.248	(4) النظام القانوني المالي

\* معامل الارتباط ذو دلالة إحصائية على مستوى ( $0.05 \geq \alpha$ )

يتضح من قيم معامل ارتباط بيرسون الواردة في جدول (16) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة المخاطر السياسية في بعد السياسة المالية وتدفق الاستثمار لا من حيث معدل الحجم ولا من حيث تاريخ بدء الاستثمار، باستثناء النظام الضريبي الذي ظهر فيه وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة المخاطر السياسية وتاريخ بدء الاستثمار، وقد يعود ذلك إلى الإجراءات الضريبية التي اتخذتها الحكومة في السنوات الأخيرة مما منح إعفاءات للاستثمارات الأجنبية من الضرائب لعدد من السنوات تلي سنة التأسيس، باستثناء ما يتعلق بالعلاقة بين النظام الضريبي ومعدل حجم الاستثمار فقد رفضت الفرضية ووجدت هناك علاقة دالة إحصائية.

#### الفرضية الثالثة:

ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات النقدية في الأردن وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليه.

تجيب قيم معامل الارتباط الواردة في الجدول (16) المتعلقة بالارتباط بين المخاطر السياسية في مجال أسعار الفائدة ومجال العملة وأسعار الفائدة على هذه الفرضية، حيث ظهر أن معامل الارتباط بين المخاطر السياسية في مجال أسعار الفائدة (-1.25) وهذه القيمة متدنية وليست ذات دلالة إحصائية على مستوى (0.05) حيث إن مستوى الدلالة (0.389). أما العلاقة بين المخاطرة في مجال أسعار الفائدة وتاريخ بدء الاستثمار فقد كانت (-0.056) بمستوى دلالة (0.753).

أما فيما يتعلق بالعملة وأسعار الفائدة فقد كانت قيمة معامل الارتباط بين المخاطر في هذا المجال ومعدل حجم الاستثمار (0.296) وهي قيمة غير دالة على مستوى دلالة (0.05) حيث كان مستوى الدلالة الناتج (0.090). أما معامل الارتباط بين المخاطر في مجال العملة وتاريخ بدء الاستثمار فكان (0.129) وهي قيمة غير دالة على مستوى الدلالة (0.05) لكون مستوى الدلالة الناتج من البيانات (0.469).

#### الفرضية الرابعة:

ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات التجارة الخارجية للدولة في الأردن وتدفق الاستثمارات الأجنبية إليها.

بغرض فحص هذه الفرضية تم حساب قيم معامل ارتباط بيرسون بين درجة المخاطر السياسية في مجال السياسة الخارجية ومعدل حجم الاستثمار، وكذلك قيمة معامل الارتباط بين قيم المخاطر السياسية في مجال السياسة الخارجية وتاريخ بدء الاستثمار. والجدول (17) يبين قيم هذه المعاملات وقيم مستوى الدلالة لهذه المعاملات.

جدول (17)

قيم معامل ارتباط بيرسون بين معدل درجة المخاطر السياسية لمجال سياسات التجارة ومعدل حجم الاستثمار وتاريخ بدء الاستثمار وقيم مستوى الدلالة لهذه المعاملات

تاريخ بدء الاستثمار		معدل حجم الاستثمار		البعد
مستوى الدلالة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	
0.640	-0.083	0.863	-0.031	السياسة الخارجية
*0.041	-0.353	0.139	0.259	(1) الأحداث في الدول المجاورة
0.785	0.049	0.670	-0.076	(2) استقطاب العمالة
0.800	0.045	0.326	-0.174	(3) الاتفاقيات الخارجية

\* معامل الارتباط دالة إحصائية على مستوى  $(0.05 \geq \alpha)$

تدل قيم معامل الارتباط وقيم مستوى الدلالة الناتجة من البيانات في جدول (17) على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل درجة المخاطر السياسية في مجال سياسة التجارة الخارجية في الأردن ومعدل تدفق الاستثمارات إليها لا من حيث حجم الاستثمار ولا من حيث تاريخ بدء الاستثمار إلا في مجال الأحداث الخارجية في الدول المجاورة، حيث كان معامل الارتباط (0.353) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية (0.041) وقد يعود ذلك إلى أفضلية الأردن على غيره من حيث الأحداث التي تؤثر في الأجواء الاستثمارية الجارية في تلك الدول. كذلك تم قبول هذه الفرضية باستثناء ما يتعلق بالعلاقة بين معدل المخاطرة في مجال الأحداث الجارية في الدول المجاورة وبين تاريخ بدء الاستثمار، فقد وجدت علاقة ذات دلالة إحصائية بينهما.

الفرضية الخامسة:

H05: ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود المعوقات البيئية للدولة وتدفق الاستثمارات الأجنبية إليها.

استناداً إلى احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة على المخاطر المتعلقة

بقوانين التلوث وحماية البيئة من جدول رقم (6):

فقد أشار مجال الموافقة إلى عدم التأكد في معظم فقرات هذا البعد مما يجعل قوانين البيئة عاملاً من العوامل التي تولد مخاطر في الاستثمار الأجنبي في الأردن، مما يستدعي توضيح هذه القوانين والعمل على أن يكون المستثمرون على علم بها وقيست من خلال آراء المستثمرين في الاستبانة لذلك تم قبول هذه الفرضية.

## الفصل الخامس

### مناقشة النتائج

يتضمن هذا الفصل مناقشة للنتائج التي توصلت إليها الدراسة بغية تحليل الأسباب المؤدية إلى هذه النتائج، والتوصل إلى توصيات منها ما قد يفيد في زيادة جاذبية البيئة الاستثمارية الأردنية للاستثمار الأجنبي المباشر.

#### مناقشة النتائج المتعلقة بمدى وجود مخاطر الدولة في الأردن.

يتضح من النتائج الواردة في جدول (1) أن حالة عدم التأكد هي الحالة السائدة فيما يتعلق بالأبعاد الرئيسية للمخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأردن، مما يدل على أنها تعوق تدفق الاستثمار الأجنبي إليه. وتعد حالة عدم التأكد في بيئة الاستثمار مخاطرة تجعل البيئة الاستثمارية غير جاذبة. فقد كانت حالة السياسة المالية وعناصرها الفرعية تسودها حالة عدم التأكد، وكذلك قوانين التلوث وحماية البيئة، والتأمين والاستقرار السياسي وتغير الحكومات والسياسة الخارجية، والنظام القانوني المالي إضافة إلى نظام القيم والعادات والتقاليد والأخلاق والتفاوض. وسوف نناقش فيما يأتي النتائج المتعلقة بكل بعد من أبعاد تلك المخاطر على حدى.

#### البعد الأول: السياسة المالية:

سادت حالة عدم التأكد استجابات المستثمرين حول السياسة المالية في الأردن مما يعني أن المخاطرة على الاستثمار موجودة في هذا البعد، مما قد يجعله عنصراً من عناصر عدم انجذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن. وأما حالة الأبعاد الفرعية المتضمنة في السياسة المالية فكانت على النحو الآتي:

#### 1- أسعار الفائدة:

دل المتوسط العام لدرجة الموافقة على وجود المخاطر في هذا المجال، على أن حالة عدم التأكد تسود هذا البعد (انظر جدول 2) مما يدل على أنها تعد عائقاً لتدفق الاستثمار للأردن. أما الجوانب الإيجابية التي وجدت فقد كانت اطلاع المستثمرين على أسعار الفائدة المفروضة على القروض وعلى السياسة النقدية بعمومها، كذلك إقرار المستثمرين بعدم وجود معوقات تعوق الحصول على قرض في الأردن وهذا عامل إيجابي يجعل المستثمر متأكداً من إمكانية حصوله على القروض اللازمة لإنشاء وتطوير استثماراته في الأردن، مما يجعل ذلك عاملاً جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر.

أما المناحي التي تشكل حالة عدم التأكد مخاطرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، فقد تلخصت في عدم تأكد المستثمرين من تخفيف أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لهم، واختلافها عن تلك الممنوحة للمستثمرين المحليين، وهذا جانب يستحق وضع تشريعات واضحة ليتأكد من خلالها المستثمر من مدى وجود تخفيف في أسعار الفائدة على القروض التي تمنح له. وهذا ما دعى إلى سيادة حالة عدم التأكد عندما سئل المستثمرون عن مدى كون أسعار الفائدة على تلك القروض مقبولة لديهم أم لا.

نخلص، والحالة هذه، إلى أن أسعار الفائدة وما يتعلق بها من تعليمات تحددتها وتوضحها للمستثمر الأجنبي، تحتاج إلى المزيد من التوضيح للمستثمر الأجنبي من أجل أن يقدم ذلك المستثمر على الاستثمار متأكداً من إمكانية حصوله على قروض من أجل إنشاء وتطوير تلك الاستثمارات.

## 2- النظام الضريبي:

سادت حالة عدم التأكد مخاطر الدولة السياسية المتعلقة بالنظام الضريبي كما دل على ذلك المتوسط العام لدرجة الموافقة (انظر جدول 3) كما قد يدل على أنها تشكل عائقاً لتدفق الاستثمار الأجنبي، باستثناء الموافقة على اطلاعهم على النظام الضريبي الأردني لم يكن المستثمرون متأكدين من أن الإعفاءات الضريبية لهم مرضية، وهذا من شأنه أن يكون معيقاً للإقدام على الاستثمار الأجنبي في البلد، كما أكد (Hong et al, 1999). سادت كذلك حالة عدم التأكد من أن مستوى الضرائب التي تتحقق على عائد الاستثمار ملائمة مقارنة بذلك العائد.

وهو عامل مهم من العوامل التي تحدد مقدار الإقدام على الاستثمار من عدمه. كذلك سادت حالة عدم التأكد من عدم تساوي الضريبة المتحصلة على كافة المستثمرين الأجانب. أما الجانب الآخر الذي تحتاج الجهات المسؤولة عن تشجيع الاستثمار إلى توضيحه والعمل على عقد اتفاقيات مع الدول الأخرى، فهو عدم تحصيل ضرائب على المستثمرين الأجانب من قبل دولهم الأصلية على استثماراتهم في الأردن.

يضاف إلى ذلك، أن المستثمرين أبدوا عدم تأكدهم من وجود معوقات في التعامل مع النظام الضريبي الأردني وهو عامل قد يعوق المستثمرين ويمنعهم من تنمية استثماراتهم إذا شعروا أن هناك معوقات في التعامل مع النظام الضريبي وهذا ما أكده (Parakash & Luther, 1986).



### 3- العملة وأسعار الصرف:

دلت النتائج الواردة في جدول (4) أن حالة عدم التأكد كانت هي السائدة فيما يتعلق بالمخاطرة، والمتضمنة في مجال العملة وأسعار صرفها، مما قد يدل على أنها تشكل عوائق لتدفق الاستثمار الأجنبي. إلا أن جوانب إيجابية حازت على موافقة المستثمرين باستقرار صرف الدينار الأردني كان أحد هذه العوامل، علماً بأن استقرار سعر صرف الدينار يؤثر كثيراً في الأبعاد والنمط في حساب التكلفة وتقديرات الأرباح والخسائر والميزانيات (Keegan, 1979). وهذا ما دعا المستثمرون للموافقة على أن أحد أسباب استثمارهم في الأردن كان استقرار سعر صرف الدينار وأن هذا الاستقرار ساعدهم في قابلية تحويل الدينار إلى العملات الأخرى.

أما المناحي السلبية التي تميزت بحالة عدم التأكد لدى المستثمرين فقد تلخصت بعدم التأكد من وجود عوائق في نظام صرف العملات وتحويلها في الأردن، الأمر الذي قد يحد من قدرة المستثمر على الاستفادة من استثماره في تحويل ونقل الأرباح والأموال المتحصلة من تلك الاستثمارات إلى خارج الأردن.

### 4- النظام القانوني المالي:

دلت النتائج الواردة في جدول (5) على أن حالة عدم التأكد كانت هي السائدة أيضاً فيما يتعلق بالمخاطر المتضمنة في مجال النظام القانوني المالي مما قد يدل على أنها تشكل عوائق لتدفق الاستثمار الأجنبي للأردن. إلا أن جوانب إيجابية قلت فيها المخاطرة؛ فقد كان لدى المستثمرين اطلاع على قوانين الاستثمار في الأردن، وكان لديهم معرفة كذلك بأنهم يمنحون ميزات تختلف عن تلك الممنوحة للمستثمر المحلي.

ومن المخاطر السلبية كثرة القوانين والأنظمة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في الأردن التي حاولت الحكومات المتعاقبة حلها من خلال إنشاء النافذة الاستثمارية، إلا أن ذلك يعني الحاجة إلى تفعيل تلك النافذة وتوحيد القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي. ومن المناحي السلبية أيضاً أن القوانين الدستورية ليست واضحة للمستثمرين الأجانب، مما قد ولد مخاطرة بإمكانية سن قوانين دستورية تؤثر في الاستثمارات الأجنبية سلباً. يضاف إلى ذلك وجود معوقات في نظام تملك وتسجيل الأراضي للمشاريع الاستثمارية. وهي حاجة أساسية لإقامة تلك المشاريع، وتشكل عقبات تسجيل الأراضي عاملاً مهماً في إعاقة الاستثمار نظراً للحاجة إلى تلك العقارات والأراضي قبل البدء بالاستثمار لإقامة تلك الاستثمارات عليها (Sadeh and Safizadeh, 1989).

### البعد الثاني: قانون التلوث وحماية البيئة:

دلت النتائج الواردة في جدول (6) على سيادة حالة عدم التأكد فيما يتعلق بمخاطر هذا البعد عموماً كما قد يدل على أنها تشكل عوائق لتدفق الاستثمار الأجنبي. إلا أن مناحي إيجابية تبينت من خلال تلك النتائج فقد كان المستثمرون على وعي بما هو مطلوب منهم تجاه البيئة في الأردن،

وكان لديهم اطلاع مسبق على قوانين التلوث وحماية البيئة في الأردن، ويعد الاطلاع على تلك القوانين والوعي بما هو مطلوب عاملاً من العوامل التي تقلل من عنصر المفاجأة الذي قد يواجه المستثمر عند تضمينه للاستثمارات المتعلقة بالمشاريع الصناعية والمواد المستخدمة فيها (Robock, 1971).

أما المناحي السلبية المتعلقة بالجانب البيئي من مخاطر الدولة السياسية فقد كانت حالة عدم التأكد التي أبدوها المستثمرون من مواجهتهم لمعوقات بيئية تقلق. ويضاف إلى ذلك حالة عدم التأكد (عدم الوعي) بوجود معوقات في التعامل مع البيئة وتعيق العمل الاستثماري وهو الأمر الذي ركز على ضرورة الوعي المستمر به من قبل المستثمر به قبل وأثناء تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

### البعد الثالث: التأميم

دلت النتائج الواردة في جدول (7) على سيادة عدم التأكد كذلك فيما يتعلق بالمخاطر الناتجة من إمكانية وقوع خطر التأميم في الأردن مما قد يدل على أنها تشكل عوائق لتدفق الاستثمار الأجنبي للأردن. إلا أن هناك مؤشرات إيجابية جاءت بها استجابات المستثمرين على أداة الدراسة، تلخصت هذه المؤشرات الإيجابية في قناعة المستثمرين بعدم إمكانية حدوث التأميم في ظل الوضع السياسي المستقر في الأردن، وأن الوضع الاستثماري مطمئن، ويعد تاريخ الأردن منذ إنشاء المملكة الذي لم يحدث فيه حالة تأميم من الأسباب التي ولدت هذه القناعة لدى المستثمرين، وهو أمر من الضرورة بمكان أن تقوم مؤسسة تشجيع الاستثمار بالعمل على زيادة وعي المستثمرين به (Lewis, 1979) و (Korbin, 1980) و (Korbin, 1979).

من العوامل السلبية في مجال التأميم حالة عدم التأكد التي سادت المستثمرين من أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بإعطاء الحكومة بعض الأمان على موجودات الاستثمار الأجنبي، وحالة عدم التأكد التي تعلقة بأفضلية الأردن على غيره من حيث خطر التأميم، وعدم التأكد من أن القانون الأردني يعطي ضمانات كافية ضد التأميم الأمر الذي تحتاج المؤسسات والقوانين لتوضيحه صراحة والعمل على تبيان ميزة الأردن فيما يتعلق به.

### البعد الرابع: الاستقرار السياسي وتغير الحكومات

دلت النتائج الواردة في جدول (8) على أن حالة عدم التأكد كانت هي السائدة كذلك فيما يتعلق بالمخاطر السياسية المتعلقة بالاستقرار السياسي وتغير الحكومات وهو عامل دال على أن هذه المخاطر قد تعد عائقاً لتدفق الاستثمار الأجنبي إلى الأردن. ومن المناحي التي تبين أهمية الاستقرار السياسي لتدفق الاستثمار موافقة المستثمرين من أفراد العينة على أن الاستقرار السياسي ضرورة للاستثمار في الأردن. إلا أنه توجد حالة من عدم التأكد من الثقة بالتصرفات المتوقعة من الحكومات المتعاقبة في الأردن، وهذا أمر قد يعد من العوامل الهامة التي قد تحد من إقدام المستثمرين على الاستثمار في الأردن وفي أي دولة حيث إن تغير الحكومات قد يعني تغييراً في التوجهات العامة نحو الاستثمار الأجنبي (Korbin, 1978).

كما سادت حالة عدم التأكد من أن البيروقراطية تسبب بطئاً في العمل الإداري وأن هناك حالة من الفساد الإداري قد تحد من إقدام المستثمرين على الاستثمار في الأردن وأن الموافقات والإجراءات اللازمة للبدء بالاستثمار قد تتأخر كثيراً بسبب البيروقراطية والفساد الإداري (Root, 1971).

يضاف إلى ذلك أن حالة عدم التأكد من وجود معوقات إدارية وشروط للحكومات تمنع استيراد بعض المواد اللازمة للمشاريع، وحال عدم التأكد من وجود معوقات إدارية للتصدير تعد من العوامل التي قد تحد من الإقبال على الاستثمار، وذلك لأنها عوامل قد تهدد المشاريع الاستثمارية بالفشل في حالة عدم إمكانية استيراد اللوازم من مواد أو أجهزة أو عدم إمكانية تصدير المنتجات (Runrel, 1978).

#### البعد الخامس: السياسة الخارجية:

تضمن هذا البعد عدة مجالات هي الأحداث الجارية في الدول المجاورة، واستقطاب العمالة، والاتفاقيات الخارجية، وسوف نناقش النتائج المتعلقة بكل مجال على حدى.

#### 1- الأحداث الجارية في الدول المجاورة:

سادت حالة التأكد (الموافقة) لاستجابات المستثمرين فيما يتعلق بالمخاطر في موضوع الأحداث الجارية وقد يعود ذلك إلى حالة المقارنة بين الأردن وجيرانه. ومن العوامل الإيجابية ارتفاع مستوى التعليم والتدريب في الأردن مما قد يحد من حاجة المستثمر الأجنبي لاستقدام عمالة من خارج الأردن للعمل في مشاريعهم، وهي ناحية إيجابية تسجل للأردن مقارنة بغيره من الدول. كما أن حالة الموافقة التي أبدتها المستثمرون عن إمكانية الاستيراد من الدول المجاورة تعد عاملاً إيجابياً ينم عن سهولة تسيير المشاريع الاستثمارية التي يلزمها من استيراد مواد خام من الخارج. أكد ذلك موافقة المستثمرين على أن الأحداث في الدول المجاورة كانت عاملاً من العوامل التي دفعتهم للاستثمار في الأردن وليس في غيره من دول المنطقة نظراً لاستقرار الأحداث فيه مقارنة بتلك الدول. أما المخاطرة السلبية التي قد يكون لها تأثير فهي حالة عدم التأكد من إمكانية التصدير للدول المجاورة للأردن وهي حاجة أساسية للمشاريع الاستثمارية المنتجة للمواد والسلع، وكذلك حالة عدم التأكد من إمكانية تسويق تلك المنتجات في الأردن نظراً لنظرة المستهلك الأردني لمنتجات بعض الشركات وارتباطها بأنظمة سياسية معينة مثل أمريكا وإسرائيل، وهو عامل أكد أهميته اتخاذ القرار الاستثماري الأجنبي (Schdlhammer, 1974).

#### 2- استقطاب العمالة:

دلت النتائج في جدول (10) أن حالة المخاطر عموماً فيما يتعلق باستقطاب العمالة (الموظفين) إيجابية فقد سادت حالة الموافقة على المخاطر عموماً. أما المناحي الإيجابية في ذلك فكان أولها كون العمالة الأردنية موثوقة، يليها إمكانية استقطاب المستثمرين للعمالة من خارج الأردن

وعدم فرض الحكومة إجراءات تجاه استقطاب العمالة، وعدم فرض الحكومة إجراءات تجاه استقطاب العمالة الوافدة، وقد يعود ذلك إلى التسهيلات التي توفرها المؤسسات ذات العلاقة في استقطاب المستثمرين للعمالة. ومن المستغرب عدم تأكد المستثمرين عموماً من أنه من السهل استخدام العمال الأردنيين بدلاً من الوافدين رغم تأكيد الإجراءات الحكومية على ذلك وتحبيذها له. أما إحدى المناحي السلبية للاستثمار فكانت عدم معاملة العامل الوافد معاملة العامل الأردني من حيث الحقوق والالتزامات وهذا أمر طبيعي في دولة تكثر فيها البطالة (Erol, 1985).

### 3- الاتفاقيات التجارية:

دلت النتائج على حالة من قلة المخاطر فيما يتعلق بالاتفاقيات التجارية عموماً. فقد أكد المستثمرون أن الاتفاقيات التجارية التي تعقدها الأردن تساعد على تحسين الوضع الاقتصادي والمالي له، وأنها تساعد على تصدير المنتجات وهو أمر هام للمستثمرين الجانِب، إضافة إلى مساعدتها على استيراد المواد من الخارج. ومن المستغرب عدم تأكد المستثمرين من أن الاتفاقيات التجارية وخصائصها كانت أحد أسباب جذب استثماراتهم للأردن، وهذا أمر تحتاج الحكومات إلى توضيحه للمستثمرين ويقوم به جلالة الملك في كثير من لقاءاته مع المستثمرين في الدول الأجنبية لزيادة وعيهم بتلك الاتفاقيات وما توفره من ميزات للمستثمرين الأجانب.

### البعد السادس: النظام القانوني

دلت النتائج الواردة في جدول (12) على إيجابية الحالة فيما يتعلق بالنظام القانوني فقد وافق المستثمرون على عدة أمور منها أنهم قد استفادوا من الحوافز التي وفرها قانون تشجيع الاستثمار، وأن لديهم إطلاعاً كافياً على قانون ضمان التمويل والتأخير الذي يعد أحد العوامل التي تقلل الخطر على الاستثمارات الأجنبية من حيث إمكانية الوقوع في نقص التمويل أو حدوث التأخير في إنشاء الاستثمار (Hong et al, 1999). إلا أن قانون ضمان التمويل والتأخير بحاجة إلى حوافز أخرى تعمل على تشجيع الاستثمار في الأردن. ومن النواحي التي لا تزال تشكل مخاطر في موضوع النظام القانوني حالة عدم تأكد المستثمرين من أن قانون الأوراق المالية يساعد من حيث تقسيم سوق عمان المالي إلى ثلاث هيئات في تسهيل المعاملات، وأن قانون حماية الإنتاج الوطني لمنع التداخل والانحراف تشكل عاملاً سلبياً على المستثمرين من حيث عدم إمكانية تسويق منتجات الاستثمار الأجنبي أسوة بالاستثمار المحلي. وكذلك كان المستثمرون غير متأكدين من أن قبول الأموال المنقولة كرهونات على قروض الأعمال يساعدهم في توسيع نشاطاتهم الاستثمارية الإنتاجية والتشغيلية وهو أمر يمكن للحكومة والبنوك استغلاله لزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في الأردن بالسماح للمستثمر

أن يجعل الأموال المنقولة المتوافرة لديه رهونات للحصول على قروض جديدة (Mecallef, 1981).

#### البعد السابع: نظام القيم (التقاليد والأخلاق السائدة في المجتمع)

دلت النتائج الواردة في جدول (13) أن حالة عدم التأكد كانت هي السائدة فيما يتعلق بالمخاطر الناشئة من نظام القيم مما قد يدل على أنها تشكل عائقاً في طريق جذب الاستثمار الأجنبي للأردن. فبالرغم من وجود المستثمرين أفراد العينة في الأردن لعملهم في استثمارات مقامة أصلاً، فهم لم يكونوا متأكدين من أنهم ملزمون بالتعامل مع كافة شرائح المجتمع الأردني، وكانوا غير متأكدين من الاطلاع على عادات وتقاليد المجتمع الأردني، مما يولد حالة من الإرباك قد تحدث للمستثمر حال احتمال حدوث خرق لنظام القيم المتعارف عليه في الأردن خصوصاً في حال اختلاف العادات والتقاليد في بلد المستثمر الأصلي عنها في الأردن الأمر الذي لم يكن المستثمرون متأكدين منه أيضاً.

إضافة إلى ذلك سادت حالة من عدم التأكد من وجود معوقات في التعامل مع المجتمع الأردني، ومن مدى تدخل المجتمع الأردني في أعمال المستثمرين. إن حالة عدم التأكد التي تسود المخاطر السياسية المتعلقة بنظام القيم والتقاليد قد يعد عائقاً أمام جذب الاستثمار للأردن، خصوصاً إذا ما تحدثنا عن مستثمرين من دول غير عربية يسودها نظام قيم يختلف كثيراً عن نظام القيم العربي الإسلامي السائد في الأردن.

#### البعد الثامن: التفاوض

دلت النتائج الواردة في جدول (14) أن هناك حالة عدم التأكد كانت سائدة عند المستثمرين فيما يتعلق بالمخاطر المتضمنة في بعد التفاوض. فرغم اطلاع المستثمرين على الوضع الاقتصادي والمالي في الأردن قبل إنشاء مشاريعهم، إلا أنهم لم يكونوا متأكدين من وصول القرارات الجديدة للحكومات الأردنية إليهم فيما يتعلق بمشاريعهم، وكذلك لم يكونوا على حالة من التأكد لما يلزمهم إجراؤه لمقابلة المسؤولين في الحكومة الأردنية عند الحاجة إلى ذلك. ولكن بحكم الإجراءات التي اتخذتها الحكومات من تسهيل أعمال المستثمرين وإنشاء النافذة الاستثمارية، فقد أكد المستثمرون أنهم لا يجدون صعوبة في التفاوض مع الحكومة الأردنية ولا في إيصال وجهات نظرهم إليها عند الحاجة، وهي حالة تحتاج الحكومات الإبقاء عليها وتطويرها لجذب المزيد من الاستثمار للأردن.

#### مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضيات

أظهرت النتائج العمومية في جدول (15) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ( $0.05 \geq \alpha$ ) بين معدل تقدير المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة الأردنية من قبل المستثمرين وبين معدل حجم الاستثمار أو تاريخ بدء الاستثمار.

ورغم العلاقة النظرية بين مخاطر الدولة ومعدل تدفق الاستثمار التي أوردتها مراجع الدراسة ضمن (Demirag and Goddard, 1994; Hong et al, 1999؛ العزام، 1994) إلا أن البيانات لم تجد هذه العلاقة، وقد يعود الأمر إلى طريقة القياس التي اعتمدها الدراسة تبعاً لظروفها. فقد اعتمدت الدراسة على وجهات نظر المستثمرين أصحاب الاستثمارات القائمة حالياً في الأردن، ويحتاج قياس العلاقة في الأصل إلى دراسة طولية تقيس التقديرات لمخاطر الاستثمار في سنوات مختلفة وتجمع البيانات حول حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الكلي في الأردن، وكذلك حجم الاستثمار لكل مستثمر من أفراد العينة، وهذا أمر يحتاج إلى دراسة يتوافر لها الزمن الكافي (عدة سنوات) يمكن أن تقوم بها مؤسسات اقتصادية أو بحثية ذات علاقة بالاستثمار. وقد يفسر عدم ظهور علاقة دالة إحصائياً بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين تقديرات المستثمرين لمخاطر الدولة.

وعلى أية حال فقد دلت النتائج على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ( $0.05 \geq \alpha$ ) بين معدلات تقدير المخاطر المندرجة تحت النظام الضريبي في الأردن ومعدل حجم الاستثمار حيث يفسر ذلك بنظرة المستثمرين بحذر إلى نظام الضرائب الذي يحدد بشكل كبير مقدار نسبة العائد من الاستثمار، يضاف إلى ذلك وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأحداث الجارية في الدول المجاورة وبين تاريخ بدء الاستثمار حيث يدل ذلك على أن الظروف في الدول المجاورة (المنطقة عموماً) قد تحدد إمكانية جذب الاستثمار إلى أية دولة في المنطقة تتأثر بها يجري في الدول المجاورة من حيث الخطورة على الاستثمارات وإمكانية الاستيراد والتصدير منها وإليها.

#### التوصيات:

1. توضيح القوانين والأنظمة ذات العلاقة بالاستثمار للمستثمرين في جميع المجالات وتحديدًا في السياسة المالية (أسعار الفائدة، والنظام الضريبي، والعملية وأسعار الصرف، والنظام القانوني المالي).
2. توضيح قوانين التلوث وحماية البيئة في الأردن.
3. استثمار حالة الاستقرار السياسي بإيضاح صورة الأردن وميزته على غيره فيما يتعلق بالأحداث الجارية في الدول المجاورة.
4. توضيح خصائص الاتفاقيات التجارية المعمول بها في الأردن.
5. زيادة مهارة العمالة الأردنية وتسهيل اختيار المستثمر للعامل الذي يريد (أجنبي أو محلي).
6. توضيح نظم العادات والتقاليد في الأردن وطمأنة المستثمر إلى عدم تعارضها مع أعماله.

7. تسهيل عمليات التفاوض مع المستثمرين.

8. إزالة البيروقراطية والفساد الإداري.

وبما أنه لم يثبت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقديرات مخاطر الدولة وحجم الاستثمارات الأجنبية بطريقة القياس التي تمت رغم وجود هذه العلاقة نظرياً فإن الباحث يوصي المؤسسات ذات الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية بإجراء دراسة طويلة (لعدة سنوات) لتحديد العلاقة بين المخاطر السياسية بأنواعها المختلفة ومعدل جذب الاستثمارات الأجنبية.

## المراجع:

### المراجع العربية:

- آغا، عماد. (2002). الاستثمار الأجنبي في الأردن: مجالاته ومحدداته خلال الفترة (1970 - 1999). رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- جميل، هيل. (1999). الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية: الحجم والاتجاه والمستقبل. الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة.
- الحمداي، خليل. (1997). ورقة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد). ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الحمامات، الجمهورية العربية التونسية، 24-25 مارس.
- الرفاعي، محمد. (2001). تحديد النموذج الأمثل لتقدير المخاطر المنظمة (بيتا) في بورصة عمان للأوراق المالية (1995-2000). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- رمضان، زياد. (1998). مبادئ الاستثمار (الحقيقي والمالي). الطبعة الأولى، دار وائل: عمان، الأردن.
- السعدي، إبراهيم. (2004). الاستثمارات الأجنبية في القطاعات غير النفطية وأثرها على النمو في سلطنة عُمان. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- طلفاح، أحمد. (2005). تقارير ملامح الدولة وتقييم مخاطر الاستثمار (مقارنة E.I.U). المعهد العربي للتخطيط <http://www.arab.api.org/course19/pdf/c19-5.pdf>
- عبد الغفار، هناء. (2002). الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين أمودجاً. بيت الحكمة: بغداد، العراق.



العريان، محمد ومحمود، الجمال. (1997). جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية: اختيار الأسس الصحيحة. ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الحمامات، الجمهورية العربية التونسية، 24-25 مارس.

العزام، نضال. (1994). محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

عزام، هنري. (2005). عشر سنوات من نجاح سياسية ربط سعر صرف الدينار بالدولار. جريدة الرأي، العدد 12816، الأحد، 23 تشرين الأول 2005.

لطايفة، أمجد. (1996). الاستثمارات الخارجية دورها في التنمية الاقتصادية في الأردن: دراسة تحليلية للفترة 1980-1994. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

الهندي، رانيا. (18 تشرين الأول، 2005). تحقيق صحفي حول إجراء مسح ميداني لـ 500 منشأة لتحديد حجوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة. جريدة الرأي، ص 18.

Aharoni, Yair (1966). The Foreign Investment Decision Process. Boston, Harvard University Press.

Basi, R.S. (1963). Determinants of United States Private Direct Investment in Foreign Countries. Kent, Ohio, Kent State University.

Bass, B.M., McGregor, D.W. and Walter, J.L. (1977). Selecting foreign plant sites: Economic, social and political considerations, Academy of Management Journal. Vol.20, 535-551.

Demirag, I. and Goddard, S. (1994). Financial Management for International Business. McGraw Hill: London, UK.

Erb, Claude B., Harvey, Campbell R. and Viskanta, Tadas E. (1996). Political risk, economic risk and financial risk, Financial Analysts Journal. Nov/Dec.

Erol, Cengiz: (1985). An exploratory model of political risk assessment and decision process of foreign direct investment, International Studies of Management and Organization Vol. XV, No.2, 75-90.

Fatehi-Sedeh, Kamal and Safizadeh, Hossein M. (1988). Sociopolitical events and foreign direct investment: American investments in South and Central American countries, Journal of Management. Vol.14, No 1, 93-107

Fatehi-Sedeh, Kamal and Safizadeh, Hossein M. (1989). The association between political instability and flow of foreign direct investment, Management International Review. Vol.29, No.4, 4-13.

Formica, Sandro. (1996). Political risk analysis in relation to foreign direct investment : A view from the hospitality industry, The Tourist Review. Vol.51, No.4, 15-23.

Hong, J.; Jones, P. and Song, H. (1999). Political Risk and Foreign Investment Decision of International Hotel Companies. URL: <http://www.hotelonline.com/trends/panAmericanproceedingmay99/poriskinvesthotel.htm>.

Keegan, Warren J. (1974). Multinational scanning: a study of the information sources utilized by headquarters executives in multinational companies, Administrative Science Quarterly. Vol. 19, No.3,411-421.

Kennedy, Charles R. (1988). Political Risk Management : A portfolio planning model, Business Horizons. Vol.31, Part 6, 26-33.

Kim, Chol Yong and Olsen, Michael D. (1993). A framework for the identification of political environmental issues faced by multinational hotel chains in newly industrialized countries in Asia, International Journal of Hospitality Management. Vol.12, No.2, 163-174

Kobrin, Stephen J. (1978). When dose political instability result in increased investment risk? Columbia Journal of World Business. Vol.13, Fall. 113-122.

Kobrin, Stephen J. (1979). Political risk : A review and reconsideration, Journal of International Business Studies. Vol.10, 67~80.

Kobrin, Stephen J. (1980). Foreign enterprise and forced divestment in the LDCs, International Organization. Vol.34, 65-88.

Lewis, M. (1979). Does political instability in developing countries affect foreign investment flow?, Management International Review. Vol. 19, No.3, 59-68.

Micallef, Joseph V. (1981). Political risk assessment, Columbia Journal of World Business. Vol.16, No.2, 47-52.

O'Hare, M. (1998) Development opportunities in Brazil, BDO Hospitality Consulting Business Review. Winter, No.28, 8-10.

Poirier, Robert A. (1997). Political risk analysis and tourism, Annals of Tourism Research. Vol.24, No.3, 675-686.

Richter, Linda K. (1994). The political dimensions of tourism, in Travel, Tourism, and Hospitality Research. 2nd edition, Ritchie, B. and Goeldner, C.R., 219-232

Robock, Stefan H.(1971). Political risk identification and assessment, Columbia Journal of World Business. July-August, 6-20.

Root, Franklin R. (1967). Attitudes of American executives towards foreign government investment opportunities, Economics and Business Bulletin. Winter, 14-23.

Rummel, R.J. and Heenan, David, A. (1978). How multinational analyze political risk, Harvard Business Review, Vol.56, No.1, 67-76.

Schmidt, D.A. (1986). Analyzing political risks, Business Horizons. Vol.29, No.4, 43-50.

Schollhammer, H. (1974). Locational Strategies of Multinational Firms. Los Angeles, Pepperdine University.

Sethi, Prakash S. and Luther, K.A.N. (1986). Political risk analysis and direct foreign investment Some problems of definition and measurement, California Management Review. Vol. 28, No. 2, Winter. 57-68.

Shapiro, A. (1991). Foundation of Multinational Financial Management. Allyn and Bacon: USA.

## الملحقات

### الملحق (1)

استبانة

حضرة السادة

تحية طيبة وبعد ،،

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التمويل من جامعة عمان العربية للدراسات العليا، يقوم الباحث/ نضال عدنان زريقات بكتابة رسالة ماجستير بعنوان: "أثر مخاطر الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حالة الأردن".

يهدف هذا الاستبيان إلى التعرف على مخاطر الدولة المؤثرة على جذب الاستثمار الحقيقية ومدى وجودها في الأردن.

يرجى التكرم بالتعاون وقراءة فقرات هذا الاستبيان والإجابة عليها، وسيتم استعمال هذه البيانات لأغراض البحث والدراسة فقط، مع جزيل الشكر.

يتكون هذا المقياس من ثمانية أبعاد:

- 1- السياسة المالية: ويندرج تحت هذا البعد (السياسة النقدية، السياسة المالية).
- 2- قوانين التلوث وحماية البيئة.
- 3- التأمين.
- 4- الاستقرار السياسي وتغير الحكومات.
- 5- السياسة الخارجية.
- 6- القوانين والتشريعات.
- 7- نظم القيم والعادات والتقاليد والأخلاق السائدة في المجتمع.
- 8- التفاوض.

وقد تم تدرج الفقرات تحت كل بعد على النحو التالي:

أوافق بشدة، أوافق، غير متأكد، لا أوافق، لا أوافق بشدة.

بحيث تعكس مدى وجود هذه المخاطر الدولة من خلال استطلاع رأي المستثمر الأجنبي.

### بيانات عامة عن الاستثمار:

نوع الاستثمار: \_\_\_\_\_

حجم رأس المال: أقل من 3 مليون دينار أردني

3-5 مليون دينار أردني

5-10 مليون دينار أردني

أكثر من 10 مليون دينار أردني

تاريخ بدء الاستثمار:  من سنة  م  5 سنوات أكثر من خمس  سنوات

شاكرين لكم تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الباحث

نضال عدنان زريقات

جامعة عمان العربية

البعد الأول: السياسة المالية: يندرج تحت هذا البعد مجموعة من الأبعاد الفرعية تمثل مجملها السياسة المالية وتعكس هذه الفقرات تحت كل بعد فرعي مجموعة المخاطر التي تشكل عنصر جذب أو طرد للاستثمار الأجنبي.

الرقم	(1) أسعار الفائدة	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	لا أوافق	لا بشدة
1	لدي إطلاع على السياسة النقدية					
2	لدي إطلاع على أسعار الفائدة المفروضة على القروض.					
3	لا توجد معوقات في الحصول على قروض في الأردن.					
4	أسعار الفائدة الممنوحة على القروض مقبولة لدي.					
5	تختلف أسعار الفائدة الممنوحة لي عن الممنوحة للمستثمر المحلي.					
6	يخفف من أسعار الفائدة على القروض التسهيلات الممنوحة لي كمستثمر أجنبي.					
الرقم	(2) النظام الضريبي	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	لا أوافق	لا بشدة
1	لدي إطلاع على النظام الضريبي الأردني.					
2	هناك معوقات في التعامل مع النظام الضريبي.					
3	إن مستوى الضرائب المفروضة علي غير ملائم بالمقارنة مع العائد.					
4	يتم تحصيل ضريبة على عملي في الأردن من قبل بلدي الأصلي والأردن أيضاً.					
5	الإعفاءات الضريبية متساوية بين المستثمرين الأجانب.					
6	الإعفاءات الضريبية الممنوحة لي مرضية.					
الرقم	(3) العملة وأسعار الصرف	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	لا أوافق	لا بشدة
1	سعر صرف الدينار الأردني مستقر.					
2	احد أسباب استثماري في الأردن استقرار سعر صرف الدينار الأردني.					
3	يساعد استقرار سعر صرف الدينار على قابلية التحويل إلى عملات أخرى					
4	تؤثر الاستثمارات الأجنبية إيجابياً على العملة المحلية الأردنية.					
5	توجد قيود في نظام صرف العملات الأجنبية.					
6	توجد قيود في نظام تحويل العملات الأجنبية.					



الرقم	4) النظام القانوني المالي				
م	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1					لدي إطلاع على قوانين الاستثمار الأردنية.
2					لدي إطلاع على آلية سن القوانين حسب الدستور الأردني.
3					من دوافع استثماري في الأردن إطلاعي على القانون المالي الأردني.
4					يمنح المستثمر الأجنبي في الأردن ميزات تختلف عن المستثمر المحلي.
5					يوجد عقبات قانونية في نظام تملك وتسجيل الأراضي للمشاريع الاستثمارية الأجنبية
6					إن تعدد وكثرة القوانين والأنظمة يمكن أن يعوق الاستثمار الأجنبي في الأردن
<p>البعد الثاني: قوانين التلوث وحماية البيئة: يفترض أن يتم الاتفاق المسبق بين الدولة المضيفة والمستثمرين قبل البدء بالاستثمار على تحديد الاحتياجات والمسؤوليات والتخوفات البيئية لكل طرف لكي يساعد ذلك على جذب الاستثمارات الأجنبية إليها. وتعكس الفقرات التالية موقف المستثمر الأجنبي من قوانين التلوث وحماية البيئة وما يمكن أن يعيق استثماره تحت هذا البعد.</p>					
الرقم					
م	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1					هل لدي إطلاع مسبق على قوانين التلوث وحماية البيئة في الأردن.
2					لدي علم بما هو مطلوب مني كمستثمر تجاه البيئة في الأردن.
3					أواجه معوقات بيئية في الأردن بالنسبة لاستثماري.
4					لدي معوقات في التعامل مع البيئة تعيق عملي.
5					لمنتوجات مشروعتي علاقة بالبيئة بشكل أو بآخر.

البعد الثالث: التأميم: يشكل التأميم عنصر طرد للاستثمار الأجنبي ما لم تكن هناك قوانين تساعد على تعظيم التعويض وإمكانية إعطاء شعور بالأمان للمستثمر قد تشكل عامل جذب للاستثمارات الأجنبية، تعكس الفقرات تحت هذا البعد موقف المستثمر الأجنبي ومدى إطلاعه وطمأنينته بهذا الجانب.

الرقم	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	لا أوافق	لا بشدة أوافق
1					الوضع الاستثماري مطمئن رغم إمكانية التأميم.
2					أنا مقتنع في عدم حدوث التأميم في ظل الاستقرار في الأردن.
3					كان خطر التأميم أحد أسباب استثماري في الأردن بالمقارنة مع دول الجوار.
4					يمكنني الحصول على تعويضات إن حدث التأميم في الأردن.
5					لقد أعطت الحكومة بعض الأمان على موجودات الاستثمار الأجنبي.
6					لقد تطرق قانون تشجيع الاستثمار إلى ضمانات كافية ضد التأميم.

البعد الرابع: الاستقرار السياسي وتغير الحكومات: إن عدم الاستقرار السياسي وارتفاع معدل تغير الحكومات وبالتالي توجهاتها قد يؤثر سلباً أو إيجابياً على ذوق الاستثمارات الأجنبية، يندرج تحت هذا البعد الفقرات التالية التي تعكس موقف وثقة المستثمر الأجنبي في الاستقرار السياسي وأثر تغير الحكومات على قراره في الاستثمار.

الرقم	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	لا أوافق	لا بشدة أوافق
1					الاستقرار السياسي أحد ضرورات الاستثمار في الأردن.
2					أشعر بعدم الثقة بالتصرفات المتوقعة من الحكومة في الأردن.
3					توجد معوقات إدارية تعيق حصولي على رخصة الاستثمار.
4					شروط الحكومة معيقة عندما أنوي تصدير منتجي.
5					شروط الحكومة معيقة عندما أنوي الاستيراد لمشروعي الاستثماري.
6					يوجد معوقات بيروقراطية تسبب ببطء العمل الإداري في الأردن تعيق استثماري.
7					يعيق الفساد الإداري في الأردن استثماري فيه.

البعد الخامس: السياسة الخارجية: يتضمن هذا البعد ثلاثة أبعاد فرعية تعكس في مجملها السياسة الخارجية للدولة وأثرها كعامل جذب أو طرد للاستثمار الأجنبي من حيث الأحداث في الدول المجاورة، وإجراءات الدولة في تسهيل مهمة المستثمر في استقطاب العمالة بمقابل العمالة الماهرة المحلية وما للاتفاقيات الخارجية التي تعقدها الدولة من اثر على جذب الاستثمارات الأجنبية إليها.							
الرقم	1	الأحداث في الدول المجاورة	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	لا أوافق بشدة	لا أوافق
1		تؤثر الأحداث في الدول المجاورة على قرار استثماري في الأردن.					
2		أستورد المواد الخام من الدول المجاورة للأردن.					
3		أسوق منتوجاتي في الأردن.					
4		أصدر منتوجاتي إلى الدول المجاورة للأردن.					
5		ارتفاع مستوى التعليم والتدريب في الأردن عاملان إيجابيان للاستثمار في الأردن.					
الرقم	2	استقطاب العمالة "الموظفين"	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	لا أوافق بشدة	لا أوافق
1		يمكنني استقطاب الموظفين إلى مشروعي من خارج الأردن.					
2		العمالة الأردنية موثوقة.					
3		من السهل علي استخدام العمال الأردنيين بدلاً من الوافدين.					
4		يعامل العامل الوافد معاملة العامل الأردني من حيث الحقوق والالتزامات.					
5		تفرض الحكومة إجراءات كثيرة تجاه استقطاب العمالة الوافدة.					
الرقم	3	الاتفاقيات التجارية	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	لا أوافق بشدة	لا أوافق
1		لدي إطلاع على الاتفاقيات التجارية التي أبرمها الأردن.					
2		من أحد أسباب استثماري في الأردن الاتفاقيات التجارية الخارجية التي عقدها الأردن.					
3		تساعد الاتفاقيات التجارية الخارجية في تحسين الوضع الاقتصادي والمالي في الأردن.					
4		تساعد الاتفاقيات التجارية والخارجية في تحسين قطاع التعليم والوعي.					
5		تساعد الاتفاقيات التجارية الخارجية في تحسين قطاع الصحة.					
6		تساعد الاتفاقيات التجارية الخارجية على تصدير منتوجاتي.					

7					تساعد الاتفاقات التجارية الخارجية على استيراد المواد الخام اللازمة.
<p>البعد السادس: النظام القانوني: يعكس هذا البعد الأنظمة والقوانين الأردنية سواء قوانين تشجيع الاستثمار والجمارك وقوانين الأوراق المالية وتقسيم سوق عمان المالي، بحيث تعكس استجابات المستثمرين على فقرات هذا البعد موقفهم من النظام القانوني الأردني كعامل طرد أو جذب لاستثماراتهم.</p>					
الرقم	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	لا أوافق بشدة	لا أوافق
1					لقد استفدت من الحوافز التي وفرها قانون تشجيع استثمار.
2					يساعد نظام الجمارك الحالي في استقطاب الاستثمارات إلى الأردن.
3					كانت إجراءات تسجيل شركتي سهلة.
الرقم	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	لا أوافق بشدة	لا أوافق
4					يساعد قانون الأوراق المالية من حيث تقسيم سوق عمان المالي إلى ثلاث هيئات في تسهيل تعاملاتنا فيه.
5					يؤثر قانون حماية الإنتاج الوطني لمنع التداخل وإغراق السوق المحلي بشكل سلبي على استثماري.
6					أجد قانون حماية ضمان التمويل والتأخير الذي يتم بموجبه قبول الأموال المنقولة كرهونات على قروض الأعمال الصغيرة مفيد لي في توسيع النشاطات الإنتاجية والتشغيلية.
7					لدي إطلاع على قانون ضمان التمويل والتأخير.
8					ما زال قانون ضمان التمويل والتأخير بحاجة على حوافز أخرى تعمل على تشجيع الاستثمار في الأردن.

البعد السابع: نظام القيم والتقاليد والأخلاق السائدة في المجتمع: قد تشكل هذه النظم عنصر طرد أو جذب للاستثمار الأجنبي في الدولة، فاختلاف القيم والعادات لدى بلد المستثمر عن البلد المضيف أمر وارد وقد يدفع المستثمر إلى تحويل استثماره إلى بلد يتوافق وطبيعة هذا النظم في بلده أو لبلد لا تشكل هذه النظم عائقاً لطبيعة استثماره. وتعكس الفقرات تحت هذا البعد موقف المستثمر الأجنبي من هذه النظم.

الرقم	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	لا أوافق	لا بشدة أوافق
1					لدي إطلاع على عادات وتقاليد المجتمع الأردني.
2					أواجه معوقات بالتعامل مع المجتمع الأردني.
3					أنا ملزم بالتعامل مع كافة شرائح المجتمع الأردني.
4					تختلف العادات والتقاليد المتبعة في بلدي عما هو في الأردن.
5					أجد بعض التدخلات من المجتمع الأردني في عملي.

البعد الثامن: التفاوض: قد يواجه المستثمر معيقات وصعوبات يحتاج أن يجري تفاوضاً من الدولة المضيفة لإزالة هذه المعيقات أو للاتفاق على ما يساعد في نجاح استثماره والاتفاق على آلية عمل لإنجاز مهماته الاستثمارية. تعكس هذه الفقرات موقف المستثمر الأجنبي من إمكانية التواصل مع الجهات الرسمية في البلد المضيف وسهولة التوصل إلى قرارات تشكل في مجملها عامل جذب أو طرد للاستثمار الأجنبي.

الرقم	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	لا أوافق	لا بشدة أوافق
1					يصعب التفاوض مع الحكومة الأردنية.
2					عندما أواجه صعوبة تضطرنني لمراجعة المسؤولين في الحكومة الأردنية أواجه صعوبة في إيصال وجهة نظري إليهم.
3					لقد اطلعت على الوضع الاقتصادي والمالي في الأردن قبل إنشاء مشروع.
4					تصليني تعديلات وقرارات الحكومة الأردنية بما يمت بصله بمشروعي أولاً بأول.
5					علي القيام بإجراءات كثيرة لمقابلة المسؤولين في الحكومة الأردنية.